الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

الأثر المتبادل بين الاستثمار الصناعي والتجارة الخارجية في مرحلة التنمية وإعادة البناء في الجمهورية العربية السورية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد العام

إعداد الطالبة

حنان العبد

إشراف الدكتور

حسين علي قبلان

2023

الإهداء

إلى الوطن الغالي سوريا الأم .

إلى أرواح الشهداء الأحرار .

إلى أمهات الشهداء .

إلى أمي الحبيبة وأبي الغالي .

إلى رفاق الدرب إخوتي.

إلى كلية الاقتصاد وكل من علمنا وله حق الشكر والتقدير علينا شكرا جزيلا لكم جميعا .

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي وفقني في إتمام هذا البحث المتواضع وأعانني فيه.

أتقدم بالشكر إلى الدكتور المشرف:

حسين علي قبلان

الذي أشرف على هذا البحث وما تقدم به من توجيه في فترة البحث.

وأخص بالشكر الدكتور المحترم: رسلان خضور

وأخص بالشكر الدكتورة المحترمة: آلاء بركة

وأتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في انجاز هذا البحث

الملخص:

تناولت الرسالة الأثر المتبادل بين الاستثمار الصناعي والتجارة الخارجية في مرحلة التنمية وإعادة البناء في الجمهورية العربية السورية. إذ استعرض الفصل الأول الجزء النظري من الرسالة الاستثمار الصناعي والمدن الصناعية وأهميتها الاقتصادية، ومن جانب التجارة الخارجية تم الوقوف على أهمية التجارة الخارجية وأسباب قيامها ومكاسبها ونظرياتها . وفي الفصل الثاني تحدث البحث عن الاستثمار الصناعي والتجارة الخارجية في سورية من 2000-2017. وفي الجزء العملي دُرس الأثر المتبادل بين الاستثمار الصناعي في القطاعين العام والخاص وبين الصادرات والواردات في الأجلين الطويل والقصير بمنهجية ARDL ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثر متبادل بين التجارة الخارجية والاستثمار الصناعي في سورية وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. ومن نتائج الدراسة سيطرت الصناعات الغذائية والنسيجية على هيكل الناتج الصناعي، اعتماد الصادرات السورية على النفط الخام قبل الحرب والسلع الزراعية والمواد الأولية والغذائية وتركز الاستيراد على السلع المصنعة ونصف المصنعة مما أدى إلى عجز في الميزان التجاري السوري، شدة المنافسة للمنتجات الصناعية السورية نتيجة غياب العلاقة بين المنتج الصناعي ومنظومة العلم والتكنولوجية، أوصى البحث بالقيام بمشروعات استثمارية صناعية معدة بضائعها للتصدير ذات مكون تكنولوجي عالي، تبني سياسات صناعية محددة من قبل الدولة تعمل بموجبها على توفير البيئة الملائمة لتمكينها من تحقيق التغيير الهيكلي الملائم، التحديث والتطوير المستمر دون بطء الذي يواكب الواقع ومرحلة التنمية وإعادة البناء ووضع الأساس اللازم لإعادة الأعمار وترتيب هيكل الاقتصاد السوري.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الصناعي ، القطاع العام، القطاع الخاص، الصادرات ، الواردات ،الصادرات المصنعة.

قائمة المحتويات

- الموضوع	الصفحة
- مقدمة	1
- مشكلة البحث	2
- فرضيات البحث	3
- أهمية البحث	3
- أهداف البحث	3
- منهج البحث	4
- حدود البحث	4
- الدراسات السابقة	5
- الفصل الأول الإطار النظري: الاستثمار الصناعي والتجارة الخارجية .	8
- المبحث الأول: الاستثمار الصناعي والمدن الصناعية وأهميتها الاقتصادية .	10
- المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الصناعي وأهميته وأهدافه .	10
- المطلب الثاني : حوافز الحماية والتشجيع الصناعي .	12
- المطلب الثالث : المدن الصناعية وأهميتها الاقتصادية .	14
- المبحث الثاني : القطاع الصناعي ومصادر تمويل القطاع الصناعي.	18
- المطلب الأول :تعريف الصناعة وأهميتها .	18
- المطلب الثاني : دور القطاع الصناعي في الاقتصاد القومي وعملية التنمية الاقتصادية .	21
- المطلب الثالث: تعريف الهيكل الصناعي ونظرياته .	24
- المطلب الرابع : تمويل القطاع الصناعي (مصادر- مشكلات).	26
- المبحث الثالث : التجارة الخارجية ومحاورها الأساسية .	30
- المطلب الأول : تعريف وأهمية التجارة الخارجية.	30
- المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية .	37
- الفصل الثاني :الاستثمار الصناعي والتجارة الخارجية في سورية .	50
- المبحث الأول : الاستثمار الصناعي في سورية 2000-2017.	52
- المطلب الأول: مناخ الاستثمار الصناعي في سورية .	52
- المطلب الثاني : واقع الاستثمار في القطاعين العام والخاص والتراكمات الرأسمالية 2000-2017.	69

- المطلب الثالث: خصائص القطاع الصناعي في سوري.	78
- المبحث الثاني : التجارة الخارجية في سورية 2000-2017.	82
- المطلب الأول : واقع التجارة الخارجية والميزان التجاري في سورية 2000-2017 .	83
- المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية ومجموعة القوانين والقرارات الخاصة بها.	99
- المطلب الثالث :أهمية التجارة الخارجية في سورية.	102
- المطلب الرابع :الانكشاف التجاري في سورية.	103
- الفصل الثالث: الدراسة القياسية للأثر المتبادل بين الاستثمار الصناعي والتجارة الخارجية.	107
- المبحث الأول : قياس الأثر المتبادل بين الاستثمار الصناعي والتجارة الخارجية في سورية 2000-2017.	109
- النتائج	132
- المقترحات	134
- المراجع	137

قائمة الجداول	
العنوان	**الصفحة**
1. كمية العمال ورأس المال اللأزمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار في أمريكا .	44
2. تصنيف سورية فيما يختص ممارسة أنشطة الأعمال عام 2009.	56
3. الأضرار في المدن الصناعية الأربعة بسبب الحرب حتى عام 2014.	59
4. المؤشرات الإجمالية للمدن الصناعية (مساحة المدن الصناعية).	61
5. الإعانات المقدمة من الدولة للمدن الصناعية خلال الحرب حتى 2017 .	62
6. الإعانات الإجمالية المقدمة للمدن الصناعية حتى عام 2017.	62
7. المنشآت قيد الإنتاج في المدن الصناعية السورية حتى عام **2017.**	63
8. الإيرادات التراكمية في المدن الصناعية (مليون ل .س).	63
9. عدد فرص العمل في المدن الصناعية حتى عام 2017 .	64
10. المجموع التراكمي لرؤوس الأموال المستثمرة في القطاع العام الصناعي بملايين الليرات 2000-2017 .	71
11. المنشآت الحرفية المنفذة بموجب قوانين الاستثمار خلال الفترة 2000-2007	73
12. المشاريع الصناعية المنفذة بموجب قوانين الاستثمار خلال الفترة -2017 2007 مليون ليرة سورية .	74
13. المشاريع المنفذة وفق قانون الصناعة رقم (21) لعام 1952 خلال الفترة من 2000-2017لا تشمل المشاريع الحرفية .	76
14. الميزان التجاري السوري(قيم وكميات المستوردات والصادرات في سورية 2000-2017)**.**	85
15. الصادرات حسب طبيعة واستخدام المواد للقطاعين العام والخاص -2017 2000بملايين الليرات السورية .	92
16. المستوردات حسب طبية واستخدام المواد للقطاعين العام والخاص ملايين الليرات السورية 2000-2017.	95
17. الانكشاف التجاري في سورية خلال الفترة 2000-2017القيم بملايين الليرات السورية .	104

قائمة الأشكال	
العنوان	**الصفحة**
1. المصادر الداخلية لتمويل القطاع الصناعي .	28
2. المصادر الخارجية لتمويل القطاع الصناعي .	28
3. التراكمات الرأسمالية للقطاع العام الصناعي في سورية من عام 2000-2017 .	72
4. المشاريع الصناعية المنفذة بموجب قوانين الاستثمار وعدد العمال من2007-2017.	75
5. المشاريع الصناعية المنفذة وفق قانون الصناعة رقم 21 لعام 1952 خلال الفترة 2000-2017لا تشمل المشاريع الحرفية .	77
6. الميزان التجاري السوري خلال الفترة من 2000-2017 .	86
7. الصادرات في سورية حسب طبيعة المواد للقطاعين العام والخاص من عام-2017 2000.	93
8. الصادرات في سورية من حيث استخدام المواد من عام 2000-2017.	94
9. المستوردات في سورية حسب طبيعة المواد للقطاعين العام والخاص 2000-2017.	96
10. المستوردات حسب استخدام المواد من 2000-2017.	97

مقدمة البحث:

مع التحسن التدريجي للوضع الأمني في سورية ، تنامت أعداد المستثمرين الراغبين بالاستثمار سواء المحليين أو العرب والأجانب عاما بعد عام ، وبدأت مرحلة اقتصادية جديدة عنوانها إعادة بناء سورية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتُعدُّ التنمية الصناعية أحد المنافذ الرئيسة لإرساء قواعد الإنتاج وتعظيم القدرات التصديرية للاقتصاد الوطني، وهي بذلك تأتي من الأولويات المهمة كعنصر حاكم لبناء اقتصاد قوي قادر على المنافسة في ظل المتغيرات الدولية .وتتحقق التنمية الصناعية بوجود قطاع صناعي قادر على الخروج بمنتجاته إلى الأسواق العالمية منافسا لمنتجات الدول المتقدمة والدول النامية، ولا بد أن تعمل السياسات المقررة على جذب رؤوس الأموال السورية وغير السورية ،وتشجيع إقامة صناعات كبيرة تساعد على تشغيل وإقامة صناعات أخرى مغذية لها تسمح بخلق فرص عمل جديدة وإحداث انطلاقة صناعية في المجتمع عن طريق زيادة حجم الاستثمار الصناعي في مختلف مجالاته، وتشجيع الصناعات التصديرية ضمانا لتدفق العملات الأجنبية، والاهتمام بتصنيع الخامات المحلية ومشتقاتها بما يؤدي إلى زيادة حجم القيمة المضافة وتقليل الصادرات من المواد الخام وخلق مناخ استثماري مستقر لتشجيع مشاركة رأس المال الأجنبي والعربي في تمويل المشروعات الصناعية لتعزيز القدرة التنافسية للصناعة السورية .

تتوضح العلاقة بين قطاع الصناعة والتجارة الخارجية بما يقدمه قطاع التجارة الخارجية لقطاع الصناعة من بضائع التكوين الرأسمالي (آلات وتجهيزات ومعدات) ومن المواد الأولية الأساسية المساعدة عن طريق الاستيراد ، وبما يتيحه لفائض منتجاته من الأسواق والمنافذ الخارجية عن طرق التصدير .

فالتصدير يسهم في تنويع مصادر الدخل الوطني وإيجاد المزيد من فرص العمل، وتأمين مورد مستمر من القطع الأجنبي لاستيراد ما يلزم من المواد الأولية والمعدات لتسهيل عمل المشاريع الاستثمارية الصناعية وزيادة التكوين الرأسمالي وتشجيع رؤوس الأموال المستثمرة مما يسهم في زيادة فرص الاستثمار في سورية ويحقق التوازن للميزان التجاري وميزان المدفوعات .وهذا يؤدي إلى خلق منتج تصديري تنافسي سيساهم في كسر حلقة الركود التضخمي ويحسن من قيمة الليرة السورية وفي خفض نسب البطالة وجميعها من تداعيات الحرب .

والتصدير هو المخرج من ضيق حجم السوق المحلية وضعف الطلب فيها وحالة الجمود والركود التي تعاني منها في أوقات كثيرة ،وهو يضمن تحقيق درجة أكبر من التشغيل بحيث تكون الطاقة الإنتاجية متوجهة للسوق الخارجية ، وبذلك يتم ضمان استمرارية العمل الإنتاجي والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير وضمان عدم تعطيل الطاقات الإنتاجية وتسريح العمالة المستخدمة .

وقد سجلت الواردات في سورية انخفاضا وذلك نتيجة تراجع مستويات الطلب المحلي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار والتضخم ونتيجة سياسات (ترشيد الاستهلاك) وخاصة على السلع الكمالية ومع ذلك تشكل قيمة الواردات نسبة كبيرة من قيمة الصادرات أي عجز كبير في الميزان التجاري .

وفي هذا التوجه نحو الاستثمار الصناعي نسعى للحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة لبناء قاعدة تصديرية قوية لها في التجارة الخارجية ، فالصناعة السورية تواجه في هذه المرحلة ظروفا صعبة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية خطيرة . الأمر الذي أدى وما يزال يؤدي إلى إغلاق العديد من المصانع وتوقف أعداد أخرى عن الإنتاج كليا أو جزئيا ،ويرجع العديد من الصناعيين والمحليين السبب الرئيس في ذلك إلى تحرير التبادل التجاري وفتح الأسواق .

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في انخفاض حجم الصادرات الصناعية وانخفاض مساهمتها في الصادرات السورية الكلية وزيادة حجم المستوردات من المواد المصنعه ونصف المصنعه ، وانخفاض القيمة المضافة في الصادرات السورية ، مما أدى إلى عجز الميزان التجاري لهذا القطاع إذ تغطي صادراته جزء صغير من وارداته ،حيث تمثل محرك النمو الصناعي بالطلب المحلي وليس باندماج الصناعة السورية بالتجارة الدولية عن طريق التصدير .مما خفض من المساهمة التصديرية في رفد الاقتصاد من القطع الأجنبي التي تسهم في القدرة في الحصول على ما يلزم من المواد الأولية والمعدات للاستثمارات الصناعية القائمة وزيادة التكوين الرأسمالي وتحفيز الاستثمارات الصناعية الممكنة ورؤوس الأموال المحلية والأجنبية ويمكن التعبير عن المشكلة في التساؤلات التالية :

1- هل تولد الاستثمارات الصناعية السورية صناعات تصديرية قادرة على المنافسة في السوق الخارجية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية؟
2- ما هو السبب الحقيقي في انخفاض الصادرات الصناعة هل هو ضعف في القدرة التنافسية واختراق السوق العالمية أم قلة المشاريع الاستثمارية الصناعية وعدم القدرة على تغطية الحاجات المحلية والتصديرية؟
3- ما هو دور التجارة الخارجية وهل ستسهم في تحديد قيمة العملة المحلية والقوة الشرائية لليرة السورية للحصول على مستوردات ومواد أولية ومعدات تلزم العملية الإنتاجية والاستثمارات الصناعية ؟
4- ما هي طبيعة الاستثمارات الصناعية التي تحتاجها سورية لتقليص الواردات والاستعاضة عنها بالمنتجات المحلية وتخفيض العجز في الميزان التجاري ؟
5- ما هي طبيعة العلاقة بين الاستثمار الصناعي والتجارة الخارجية وهل هناك أثر متبادل بينهما ؟

فرضيات البحث :

الفرضية الأولى: زيادة الاستثمارات الصناعية تؤدي إلى زيادة مهمة في حصيلة الصادرات السورية .

الفرضية الثانية: ضعف الأثر الذي تؤديه الصادرات السورية في التأثير في الاستثمار الصناعي .

الفرضية الثالثة : زيادة الاستثمار الصناعي تؤدي إلى زيادة الحاجة والقدرة على استيراد مستلزمات الإنتاج (المستوردات من المواد الأولية والمعدات).

الفرضية الرابعة: زيادة الاستثمارات الصناعية تؤدي إلى زيادة مهمة في الصادرات المصنعة في سورية .

أهداف البحث: يهدف البحث إلى دراسة الجوانب الآتية :

- التعرف على مساهمة الاستثمار الصناعي في الاقتصاد السوري والأثر الذي يؤديه الاستثمار الصناعي في سورية في مرحلة التنمية وإعادة البناء .
- الوقوف على واقع الصناعة السورية والتجارة الخارجية في سورية.
- دراسة الأثر المتبادل بين الاستثمار الصناعي والتجارة الخارجية في الجمهورية العربية السورية في مرحلة التنمية وإعادة البناء.
- الوقوف على أهم المتغيرات في التجارة الخارجية التي يمكن أن يكون لها تأثير قوي أو ضعيف في تشجيع أو زيادة الاستثمارات الصناعية في سورية .

أهمية البحث :

القاعدة الذهبية للاقتصاد تقول : كلما زاد التصدير انتعش ميزان المدفوعات، فالتصدير يزيد القطع الأجنبي المتدفق نحو البلد الأمر الذي يحافظ على القوة الشرائية للعملة المحلية .وهذا ما يشجع الاستثمارات الصناعية ، ومن هنا تأتي أهمية البحث في السبل التي تزيد الاستثمار الصناعي لزيادة القوة التصديرية للمنتجات السورية في التبادل والتجارة الخارجية .ونظرا لأن التنمية الصناعية هي عماد التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وهي الضامن لنجاح أي خطة تنموية ناجحة تستهدف كبح البطالة وتوفير فرص العمل ورفع المستوى المعيشي العام ،ولأن الخطط التنموية الفعالة يجب أن تسهم في التوزيع العادل للثروات وتعيد بناء الطبقة الوسطى وتكافح الفقر ،ولأن الأولوية للتشغيل وخلق فرص العمل بعد سنوات عجاف تضررت بها الصناعة الوطنية لأنها أهملت على حساب التحرير التجاري السريع .لذلك سوف نبحث في كيفية تدعيم العلاقة الإيجابية والتأثير المتبادل بين الاستثمار الصناعي والتجارة الخارجية في مرحلة التنمية وإعادة البناء .

حدود البحث :

الحدود المكانية : الجمهورية العربية السورية.

الحدود الزمانية : سيُعتمد في الدراسة على إحصائيات تغطي الدراسة القياسية الفترة الزمنية الممتدة بين عامي 2000-2017 حسب البيانات المتاحة والمتوفرة من الجهات الرسمية .

منهج البحث :

لتحقيق أهداف البحث وفقا لرؤية علمية ، ولإثبات صحة الفرضيات الموضوعة ستعتمد الباحثة على استخدام

- المنهج الوصفي من خلال البيانات والمعلومات المتوفرة والمعرفة المسبقة حول الظاهرة ووصفها وتشخيصها بشكل دقيق ومقبول .
- المنهج التحليل الكمي المستند إلى أدوات الاقتصاد القياسي وذلك بالاستعانة ببرنامج (eviews) والمعرفة الأثر المتبادل والعلاقة السببية بين المتغيرات قيد الدراسة وتحليل البيانات خلال فترة الدراسة.

الدراسات السابقة :

- الدراسات العربية :

1. إسماعيل، عصام. و وقاف، حسين. (2018) .دور الائتمان المقدم للقطاع الصناعي في تنشيط الاستثمار والإنتاج في هذا القطاع .**مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية** ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية الجلد (40)، العدد(5).هدف البحث إلى توضيح الدور الذي لعبه الائتمان المقدم للقطاع الصناعي على شكل قروض وسلف في تنشيط حركة الاستثمارات فيه في الجمهورية العربية السورية ،وكيف انعكس ذلك على الإنتاج ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. حدود الدراسة حالة الجمهورية العربية السورية خلال الفترة 1980-2010. ومن نتائج البحث ضعف التمويل المقدم لهذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات وهذا الأمر أدى إلى ضعف الدور الذي يلعبه الائتمان المقدم للقطاع الصناعي في التأثير على الاستثمار الصناعي وذلك بالرغم من الارتباط القوي بين متغيري الاستثمار والإنتاج الصناعي. وقد أوصت الدراسة بالعمل على تعميق الوعي ونشر الثقافة المصرفية بغية تفعيل أثر الجهاز المصرفي في تمويل عملية التنمية ، والعمل على تفعيل أثر الائتمان المصرفي في دعم النشاط الاستثماري وخاصة الاستثمار الصناعي .
2. البوش، سامر علي.(2014) .**القدرة التنافسية للصناعات الغذائية ودورها في التجارة الخارجية السورية**.رسالة الدكتوراه في الاقتصاد .كلية الاقتصاد جامعة دمشق:سورية . تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء ودراسة القدرة التنافسية للصناعة الغذائية في الاقتصاد السوري الذي تعتبر من الأنشطة الأساسية في قطاع الصناعة التحويلية .بالاعتماد على بيانات تنافسية صادرات الصناعات الغذائية السورية لخمس سنوات متتالية من عام 2006-2010.ومن نتائج الدراسة ترتبط التنافسية بالتجارة الخارجية للبلدان ، وتؤثر في أدائها بشكل أساسي ، كما ترتبط بالسياسات التكنولوجية للدول ، حيث تعتمد الإبداع والابتكار في رفع معدلات النمو والتنمية لديها .وقد بينت أن من أهم مؤشرات قياس تنافسية أي اقتصاد ، هي الحصص السوقية للصادرات مقارنة بواردات العالم ، ومن مقترحات الدراسة تحسين المناخ الاستثماري وتهيئة المناخ التنافسي للنشاط الصناعات الغذائية وتفعيل التشاركية مع القطاع الخاص لتشجيع الاستثمار في التصنيع الغذائي .
3. شعبان، جعفر أحمد.(2016).**أثر الإصلاح الاقتصادي في التجارة الخارجية في سورية خلال الفترة 2000-2010**.رسالة الماجستير. قسم الاقتصاد العام. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. سورية. هدف الدراسة معالجة أثر الإصلاح الاقتصادي على قطاع التجارة الخارجية من خلال أهمية دعم تطور الاقتصاد السوري ،ومن نتائج الدراسة التدرج المرحلي في الإصلاح يمكن الاقتصاد من التكيف مع البرنامج الإصلاحي ومعالجة الاختلالات التي قد تنجم عن تطبيقه بالمتابعة لتنفيذ البرنامج أولا بأول ومراقبة مؤشراته.أدى تحرير التجارة إلى فتح باب الاستيراد وخلق جو من المنافسة غير العادلة بين

السلع والمواد المستوردة من جهة وبين المنتجات الوطنية من جهة أخرى مما أدى إلى أغلق العديد من المعامل والورش ،وهذا التحرر في التجارة خلق عجز في الميزان التجاري بسبب زيادة المستوردات بوتيرة أعلى من الصادرات. ومن مقترحات الدراسة تطوير مزيج تنافسي من الصناعات الكثيفة العمالة وكثيفة رأس المال مما يؤدي إلى امتصاص البطالة والعمل على رفع التكنولوجية للصناعة السورية وزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني .ضبط العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي حفاظا على استقرار القرار الاقتصادي. وذلك من أجل تحقيق أعلى درجات النمو والتنمية الاقتصادية .

4. عامر،إحسان .(2012).**أثر قانون تشجيع الاستثمار على العمالة في القطاع الخاص الصناعي في سورية**. رسالة الدكتوراه في الاقتصاد كلية الاقتصاد . جامعة دمشق:سورية . هدف الدراسة عرض المشاريع التي أقيمت على القانون 10 والمرسوم 8 سواء كانت منفذة أو مشملة في سورية ، وتم عرض تطور الإنتاج والناتج في القطاع الخاص الصناعي قبل صدور قانون الاستثمار رقم 10لعام 1991 وبعده، كما بين أثر القوانين المشجعة للاستثمار في هذين المؤشرين ،كما بين تطور العمالة في القطاع الخاص الصناعي قبل قانون الاستثمار وبعده. حدود الدراسة من عام 1991 حتى عام . 2009النتائج التي توصلت لها الدراسة تبين أن شركات القطاع العام ومؤسساته محطة لتضخم الجهاز الإداري على حساب الإنتاج ، وأن هناك خلل واضح في تمركز المنشآت في سورية ، وقد تبين أنه لم تؤدي الحوافز التي منحت لمنشآت الصناعية المقامة على قوانين تشجيع الاستثمار بحسب استخدام العمالة وتسجيلها لهم في التأمينات إلى تحقيق الغاية المرجوة فما زالت المشروعات لا تصرح عن عدد العمال الموجود فيها .ومن مقترحات الدراسة إعادة النظر في الإعفاءات والتسهيلات التي منحت للمشاريع المحدثة وفق قانون تشجيع الاستثمار المتعلقة بعدد العمال للتصريح عن العمالة . أيضا ضرورة مساهمة الدولة في توزيع المنشآت الصناعية وتوطينها بإعطاء حوافز وتسهيلات في المناطق الأقل نموا والقريبة من المواد الأولية .

5. العدبه، علي .(2012).**آثار قوانين تشجيع الاستثمار على التجارة الخارجية في سورية**. رسالة الدكتوراه في الاقتصاد .كلية الاقتصاد . جامعة دمشق:سورية .تهدف الدراسة إلى التعرف على أهمية وأثر قوانين تشجيع الاستثمار في الجمهورية العربية السورية في تنشيط التجارة الخارجية .ومن نتائج الدراسة لم تؤدي البنية التنظيمية للاستثمار في سورية دورا كبير في تسهيل قيام الاستثمارات ، وبينت الدراسة يعكس تذبذب معدلات نمو التجارة الخارجية لكل من القطاعين العام والخاص عدم استقرار في السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة وهذا يشيع جوا من عدم الثقة في الاقتصاد .ومن مقترحات الدراسة في مجال الاستثمار تعزيز ما تم انجازه في مجال بناء المؤسسات وإصدار التشريعات التي تدعم التوجه نحو تطوير بيئة الأعمال في سورية والقيام بالاستثمارات المحرضة في قطاع الصناعات الإنتاجية .

6. مورد، حطاب.(2016).**أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة دراسة حالة صناعة الأدوية في الجزائر** . رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية .قسم اقتصاد صناعي.كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .جامعة محمد خضير بسكرة . الجزائر.هدف الدراسة معالجة كيف أثرت السياسات الصناعية على هيكل صناعة الأدوية في الجزائر ،إلقاء الضوء على دعم وتشجيع الدولة للصناعة الدوائية من خلال صياغة سياسات صناعية للنهوض بها من خلال فتح السوق الجزائري، وتشجيع المؤسسات المحلية ودعم العمليات التسويقية.تم دراسة حصص القطاع العام والخاص من حيث إنتاج الأدوية خلال الفترة 2000-2013. النتائج التي وصلت إليها الدراسة السياسات الصناعية تعتبر أهم وسيلة لتدخل الدولة من أجل تحسين القدرة التنافسية سواء للقطاعات ككل أو قطاع معين،للسياسات الصناعية علاقة وطيدة بهيكل الصناعة بالإجراءات القانونية والتشريعية المطبقة في القطاع،وكذالك الإعانات المقدمة لبعض المؤسسات. ومن مقترحات الدراسة مراجعة التسعيرة المرجعية لبعض الفئات العلاجية،المكافحة ضد انقطاع المخازن بوضع آليات الطوارئ والمتابعة .

ما يميز البحث عن الأبحاث السابقة (أوجه الاختلاف):

يركز البحث على الأثر المتبادل بين الاستثمار الصناعي والتجارة الخارجية في سورية بمرحلة التنمية وإعادة البناء، وقد جاء هذا البحث تلبية لمتطلبات المرحلة الحالية بضرورة النهوض بالتنمية الصناعية وتفعيل دور رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية، للحصول على واقع إنتاجي محفز على التصدير وقادر على المنافسة في الأسواق الخارجية، وتلبية متطلبات السوق المحلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية والتطور الكبير الذي يشهده واقع التجارة الخارجية، وغزو الأسواق بمنتجات سورية منافسة للمنتجات العالمية ، مما يزيد من التصدير ويمول عملية الاستثمار الصناعي ،وعالم اليوم هو عالم الانفتاح والعلاقات الاقتصادية وبحثنا هذا يبحث في السبل التي تزيد من فوائد هذا الانفتاح الاقتصادي وسوف نعتمد في تدعيم البحث على البيانات الرسمية وبالاعتماد على البرامج القياسية الحديثة .

الفصل الأول: الاستثمار الصناعي والتجارة الخارجية .

المبحث الأول : الاستثمار الصناعي والمدن الصناعية وأهميتها الاقتصادية.

المبحث الثاني : القطاع الصناعي ومصادر تمويل القطاع الصناعي.

المبحث الثالث : التجارة الخارجية ومحاورها الأساسية .

مقدمة :

يوجد علاقة ترابط بين كل من الاستثمار الصناعي والتنمية والتجارة الخارجية ،بحيث تتوقف التنمية على القيام بالتصنيع .فالتصنيع هو المجال الأول لتطوير وتحديث الاقتصاد الوطني .

علما أن أغلب مستلزماته واحتياجاته مستوردة من السوق الخارجية، وتعتمد نشأة ونمو طبقة المستثمرين الصناعيين في أي دولة على توفر بيئة مناسبة، والتي تتمثل في وجود المؤسسات والمنظمات والتكنولوجيا المتطورة والعناصر المادية الأخرى .ويعني التصنيع بالدرجة الأولى إنشاء المشاريع الإنتاجية الضخمة ذات الطاقة الإنتاجية العالية ، وهذه المشاريع تتطلب سوق كبيرة لتصريف انتاجها إذا ما أريد لها تحقيق ريعية اقتصادية .

تؤدي التجارة الخارجية دورا في تذليل الصعوبات ،بحيث نستطيع تجاوز حدود السوق الوطنية الصغيرة إلى السوق الخارجية لتصريف الإنتاج الصناعي ، ومن جانب آخر تزويد المشاريع الصناعية بالموارد المالية اللازمة إضافة إلى القروض والمساعدات والخبرات المستوردة من الخارج .

إن الصناعة والتصنيع في الدول النامية ليست هدفاً مجرداً بحد ذاته بقدر ما هو تلبية لحاجات المواطنين، ومساهمة في دعم الاستقلال السياسي برفده باستقلال اقتصادي حقيقي، وزيادة القدرة التصديرية والمساهمة في التجارة الخارجية وتقوية للعلاقات الدولية، مما يؤدي إلى خلق مجتمعات جديدة بأسسها وهيكلها وعلاقاتها .

فمن الملاحظ دائما في كل تجارب الدول المتقدمة والنامية وحتى من هي في طور النمو و بمنطق القوة ومنطق المجتمع القوي أن المجتمعات تتطور وتحقق القوة بالعلاقة التشابكية مع المجتمعات الأخرى، فنحن بحاجة في سورية لمجتمع قادر على تلبية حاجاته وفي نفس الوقت قادر على تطوير علاقاته من خلال حاجة المجتمع الآخر له و علاقته التجارية معه سواء كانت علاقة استيراد أو تصدير من دون إحداث خلل في اقتصاد الدولة ومع الحفاظ على التوازن بين كفتي الميزان التجاري وميزان لمدفوعات.

وتعُدُّ عملية التصنيع عملية ناتجة أو مصاحبة للتنمية الاقتصادية . والتصنيع يمثل أحد الجوانب المهمة التي تدفع عملية التنمية ، إذ أنها تمثل زيادة مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في تكوين الناتج القومي الإجمالي،وزيادة القيمة المضافة للتجارة الخارجية وزيادة العائد من التبادل التجاري مما يخفض من الخلل الحاصل في التجارة الخارجية نتيجة التصدير المرتكز على المواد الأولية الرخيصة .

وبناء على ما تقدم يتبين لدينا أن التنمية تتحقق بتفاعل عدد مهم من العناصر الأساسية ومن بينها أن لم يكون أهمها هو زيادة الاستثمار في القطاع الصناعي وتطوير التجارة الخارجية وتذليل العقبات التي تقف في طريقها وزيادة نسب الاهتمام والتخطيط والتنفيذ .

المبحث الأول : الاستثمار الصناعي والمدن الصناعية وأهميتها الاقتصادية:

يعد الاستثمار الصناعي واحد من أهم المتغيرات الاقتصادية في تعزيز القيمة المضافة للاقتصاد الوطني ،وزيادة الصادرات وخلق فرص العمل وتحسين الدخل ،وتعد المدن الصناعية جزء مهم في تنظيم بيئة عمل الاستثمارات الصناعية ، وتخفيض التكاليف الصناعية ،وجذب رؤوس الأموال وتحفيز الاستثمار الصناعي.

المطلب الأول : مفهوم وأهمية الاستثمار والاستثمار الصناعي:

يمكن توضيح مفهوم الاستثمار والاستثمار الصناعي من خلال التعاريف التالية .

أولا :مفهوم الاستثمار الصناعي وأهميته :

يعرف الاستثمار : هو عملية يقوم المستثمر بموجبها بتحويل الأموال إلى أصول مادية إنتاجية تساهم في زيادة التكوين الرأسمالي للبلد وبالتالي زيادة الطاقة الإنتاجية ويقسم الاستثمار بذلك حسب جنسية القائم إلى استثمار وطني واستثمار أجنبي .[1]

تعرف عملية الاستثمار الصناعي : ((على أنها نشاط هادف يتضمن مجموعة من القرارات المتتابعة والمتكاملة لفرد أو جماعة من الأفراد المترابطة ، من أجل خلق أو الإبقاء على أو توسيع أو تطوير وحدة أعمال تهدف إلى تحقيق الربح ، لإنتاج أو توزيع سلع وخدمات اقتصادية ، وذلك في ظل ظروف وقيود اقتصادية سياسية واجتماعية تؤثر على عملية اتخاذ القرار .))

حيث أن إقبال المستثمرين يتوقف على وجود بيئة مناسبة داعمة لهذه الاستثمارات ممثلة بالدولة ومؤسساتها ومنظماتها، والقوانين الناظمة لعملية الاستثمار وغيرها من العناصر التكنولوجية والتنافسية التي يتوقف عليها نجاح أو فشل هذه المشروعات .وفي كثيرٍ من الأحيان يتوقف النجاح وسرعة التطور في المشروعات الصناعية إلى وعي المستثمر الصناعي وقيمة رأس المال المستثمر على هذه المشروعات ، وأن عدد هؤلاء المستثمرين له أثر كبير فكلما زاد عدد المستثمرين كانت الفائدة أكبر على المشروعات .[2]

بناء على ما تقدم : يمكن تعريف الاستثمار الصناعي بأنه النشاط الاقتصادي الهادف إلى زيادة الإنتاج الصناعي وتفعيل دور المشاريع الصناعية والحصول على قيمة مضافة عالية .

---

[1]محمود ، حبيب و أسعد ،الحارث (2016).دراسة تحليلية لواقع الاستثمار في المدن الصناعية السورية 2004/2012 **مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية** .المجلد (38)العدد (4). جامعة تشرين. اللاذقية .سورية.ص 5.

[2]عسكر ،كمال أحمد .(1984)**بيئة الاستثمار الصناعي في الكويت** .ط : الثانية . الكويت. مؤسسة الكويت للتقدم العلمي . ص148.

مفهوم المستثمر الصناعي:

المستثمر الصناعي :((قد يكون المستثمر الصناعي ممثل بالدولة على شكل مشروعات عامة أو مشتركة ، أو أن يكون جماعة تؤول إليها ملكية المشروع أو حق إدارة المشروع الصناعي وذلك في شكل المشروعات الخاصة)).[3]

ثانيا :أهمية الاستثمار الصناعي :

وتتم المفاضلة بين المشروعات الصناعية المقترحة بناء على أهمية هذه المشروعات بالنسبة للاقتصاد القومي من حيث:

- **أهمية المشروع في عملية التنمية** : تختلف المشروعات في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية فالمشروعات الصناعية الثقيلة ،كالآلات، والمعدات ، تكون مرغوبة بالنسبة للدولة والتي تتميز بالقدرة على سد حاجات السوق المحلية وتحويل السلع الأولية إلى مواد مصنعة ونصف مصنعة، مما يزيد من قدرت التصدير ويحفز الاقتصاد ويزيد النشاط الإنتاج، ويعود بالزيادة على الناتج القومي (الدخل القومي) وهذا ما يميز الصناعات الثقيلة على المشروعات الصناعية الخفيفة أو التي لا تعطي مردود اقتصادي عالي، فأكثر الصناعات الخفيفة لا تسد الحاجات الاقتصادية وغير مهيأة للتصدير لعدم قدرتها على المنافسة .
- **أهمية المشروع في دعم الميزان التجاري** :

غالبا ما تتم المفاضلة بين المشروعات بحسب قدرتها على التأثير في الميزان التجاري، حيث يتم تفضيل المشروعات المعتمدة على الموارد الداخلية بمقارنتها بالمشروعات المعتمدة على الموارد الخارجية، حيث أن تكلفة هذه المشروعات من قروض ومعدات وآلات سوف تكون سالبة بالنسبة للميزان التجاري ، بحيث يتم تقليص العجز والفجوة من خلال هذه المشروعات .

وفي جميع الأحول يتم دائما تفضيل السلع التي تنتج مواد كانت تستورد من الخارج، أو المشروعات التي تنتج سلع جاهزة للتصدير للحصول على المزيد من القطع الأجنبي . [4]

---

[3]القدرة ، محمد مصطفى محمود .(2007).**أثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص العمل**. رسالة الماجستير . قسم المحاسبة والتمويل. كلية الاقتصاد.الجامعة الإسلامية .غزة : فلسطين. ص 15 .

[4]مظلوم ، مهج صالح (2018).أولوية الاستثمار الحكومي لشركات قطاع الصناعة التحويلية في العراق. **مجلة العلوم الاقتصادية الإدارية**. المجلد 24.العدد 107 . جامعة بغداد . كلية الإدارة والاقتصاد . بغداد : العراق . ص7.

- **المطلب الثاني : حوافز الحماية والتشجيع الصناعي :**

وتتكون حوافز الحماية والتشجيع الصناعي من :

❖ **الحوافز المساعدة في مرحلة ما قبل الاستثمار ومنها :**

1. المؤسسات الحكومية أو شبه الحكومية التي تقدم دراسة الجدوى للمستثمر وبأسعار مناسبة .
2. توفر البيانات والمعلومات للازمة للمستثمرين .
3. توفر المنح والقروض لمساعدة المستثمرين في تغطية التكاليف
4. وغير ذلك من الدراسات الأولية لتحديد المشروعات الجديدة اللازمة للاقتصاد .

❖ **الحوافز المساعدة في توفير العمالة الماهرة ، والكوادر الإدارية وخدمات البحوث والاستشارات الصناعية والضمان الاجتماعي :**

التدريب والتأهيل المهني والفني الذي يستهدف توفير العمال المدربة بجميع المستويات والاختصاصات ، أما في ما يتعلق ببرنامج الاستشارات الصناعية وذلك لتقديم العون في حال الوقوع بالمشكلات الصناعية والقيام بحلها على أكمل وجه .ويمكن تحقيق ذلك عن طريق واحد أو أكثر من الوسائل التالية :

1. المدارس والمعاهد الفنية وغيرها من معاهد التدريب والتأهيل المهني ومعاهد التدريب الإداري .
2. مراكز الخدمات الاستشارية الصناعية ومعاهد البحوث والدراسات الصناعية .
3. تبني الدولة لنظام الضمان والتأمينات الاجتماعية يشمل العاملين في الصناعة .

❖ **الحوافز المساعدة في توفير الأرض والمباني والهياكل الأساسية والخدمات :**

- وتتضمن هذه المجموعة على :

1. توفير قطعة الأرض اللازمة للمشروع بسعر أو إيجار مناسب ومحفز.
2. المدن والمناطق الصناعية لتوطين الصناعة في مناطق معينة .
3. توفير البنية التحتية ومنها الطرق ووسائل النقل والمياه والكهرباء والوقود ووسائل الاتصالات وغيرها من الخدمات الأخرى .

❖ **حوافز التمويل الصناعي :**

- وهنا تقوم الدولة بتوفير الدعم المالي للمشروعات الصناعية من عدة مصادر سواء كانت داخلية أو خارجية للقيام بتنمية المشروعات الصناعية التي يحتاجها الاقتصاد وتكون مؤثرة في عملية التنمية .

❖ **حوافز الحماية :**

- ونعني بذلك حماية المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية وذلك بوضع قيود كمية على استيراد السلع والمنتجات البديلة والمشابهة للمنتجات المحلية ، وأيضا القيود السعرية حيث تقوم الدولة بفرض رسوم جمركية على المنتجات المستوردة والمنافسة للمنتجات المحلية .وفي كلا الحالتين عدم القدرة على استخدام هاتين الأداتين للحماية بالشكل الصحيح والمناسب بدون مغالات أو تفريط يؤثر بالسلب على التجارة الخارجية والاستثمار الصناعي على حدا سواء .

❖ **حوافز التسهيلات الجمركية :**

- الإعفاءات والتخفيضات للرسوم الجمركية على واردات المشروع الصناعي من (معدات - آلات- ماكينات- ومواد أولية وغيرها من مدخلات المشروع الصناعي) تخفيض تكاليف الإستثمار الرأسمالي وتوفير الأموال اللأزمة للمشروع .

❖ **الحوافز الضريبية :**وهذه الحوافز ضرورية لتحفيز الاستثمار الصناعي من جهة وتنمية الصناعية كما تسهم في زيادة المدخرات الناتجة عن القطاع الصناعي، والتي يعاد استثمارها في المشروعات الصناعية الأخرى **ومن أهم أشكال هذه الحوافز** :

1. الإعفاء أو التخفيض لضريبة الدخل الفردي .
2. الإعفاء أو التخفيض لضريبة أرباح الأنشطة الصناعية .
3. الإعفاء أو التخفيض لضريبة الأرباح المعاد استثمارها وأيضا لضريبة الأرباح المستثمرة في أنشطة البحوث والتطوير والتدريب والتأهيل ، ويتم التمتع بكل الإعفاءات السابقة الذكر لمدة محددة من بداية كل مشروع .
4. حرية تحويل الأرباح ورأس المال إلى الخارج .

❖ **تدخل ضمن حوافز الحماية والتشجيع الصناعي :** سياسة المشتريات الحكومية إذ تعطى الأفضلية في الشراء إلى المنتجات المحلية .وتفضيلها على المستوردات من الخارج ، وضمان الاستثمار وهو تصديق الدول على اتفاقيات تتضمن نص خاص يضمن حقوق المستثمر الأجنبي ضد التأميم والمصادرة للمشروعات التي قاموا بها .[5]

[5]عسكر ، كمال أحمد .(1984).مرجع سبق ذكره .ص 172 حتى 183ص.

- **المطلب الثالث: المدن الصناعية وأهميتها الاقتصادية :**

تعد المدن الصناعية جزء من البنية التحتية للصناعة،والتي تمثل أحد مكونات بيئة ومناخ الاستثمار.

- **أولا : مفهوم وتعريف وأهمية المدن الصناعية :**

أسهمت المدن الصناعية والمناطق الصناعية بدور مهم في تأمين البيئة الاستثمارية المناسبة للمشاريع الصناعية والحرفية، واستيعاب التوسع الكبير في الاستثمارات الصناعية، وقد نجحت المدن الصناعية في تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية العربية والأجنبية وتوفير فرص العمل وتسهيل الإجراءات، ومن الأمثلة المهمة للمدن الصناعية في سورية عدرا، ودير الزور، وحسياء، والشيخ نجار، والتي سنتطرق لدراستها بشكل مفصل في الفصل الثاني .

ومن التعاريف الذي صاغه د. ويليام بريدو في عام 1960 في كتاب المدن الصناعية أداة للتصنيع حيث جاء فيه ،تعريف المدن الصناعية بأنها : قطعة من الأرض مقسمة إلى أجزاء صغيرة يتم تطويرها وفقا لخطة شاملة من أجل استخدامها كملكية مشتركة للمشاريع الصناعية ، إضافة إلى ذلك فإن الخطة الشاملة يجب أن تتضمن تفاصيل عن شبكة الطرق والموصلات ، تسهيلات النقل ، البنية التحتية للمشاريع الصناعية المشادة في المدينة الصناعية ، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة عملية بيع المقاسم ضمن المدينة الصناعية ،أو عقود الإيجار مع المستثمرين ضمن المدينة الصناعية وكذلك الأمر يجب أن تكون الخطة الشاملة ، وبشكل كاف وملائم تحكم السيطرة على مواقع المشاريع ضمن المدينة الصناعية .[6]

بناء على ما تقدم يمكن تعريف المدن الصناعية : بأنها مساحة من الأرض مؤهلة بشكل متكامل للقيام بالمشاريع الصناعية وتحفيز الاستثمار وزيادة الإنتاج والتصدير.

- **أهمية المدن الصناعية للاقتصاد** :

تعدُّ المدن الصناعية من المشاريع الضخمة التي تضم عدد من المشاريع الصناعة على رقعة جغرافية واحدة، لها مواصفات تنطبق مع ضرورات التحديث والتطوير، وتنسجم مع المعطيات الدولية وتواكب التقنيات والتكنولوجية الحديثة ، ومما لا شك فيه بأنه بهذه المدن الصناعية نستطيع جذب الاستثمارات الصناعية وتطوير القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والأجنبية وخلق منتج بكفاءة عالية .[7]

---

[6]-سعدا ، عماد (2014).**الدور الاقتصادي للمدن الصناعية السورية الواقع والأفاق التنموي دراسة تحليلية مقارنة** . رسالة دكتوراه.قسم الاقتصاد. كلية الاقتصاد . جامعة دمشق . دمشق : سورية . ص 14.

[7] أهمية دور المديرية العامة للتنمية الصناعية في تنفيذ مشاريع المدن والمناطق الصناعية وزارة المعادن العراق .المديرية العامة للتنمية الصناعية العراق .الموقع https://gdid.gov.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=125 2016/02/11 تاريخ النشر، تاريخ الدخول 2019.

إن المدن الصناعية من أهم المشاريع الاقتصادية التي تهدف الحكومة من إنشائها إلى تطوير القطاع الصناعي ومعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ،من خلال استيعاب هذه المشاريع للأيدي العاملة بجميع مهاراتها سواء الفنية أو العلمية، وتوفير البنية التحتية اللازمة والمناسبة للمستثمر الصناعي مما يسهل عملية الإنتاج ويحفز على زيادة الاستثمار في القطاع الصناعي .[8]

حيث نستفيد من المدن الصناعية بسهولة أشراف الجهات المختصة على تلك المشروعات الصناعية والاطلاع على أوضاعها ، وهذا ما يؤدي إلى دعم القطاع الصناعي الخاص وتفعيل الأثر الاقتصادي وزيادة مساهمتها الاقتصادية .

بذلك أصبحت المدن الصناعية عامل مهم في تقليل التلوث نتيجة البعد عن المناطق السكنية والقدرة على جمع المخلفات الصناعية وفقا للقوانين ، والمحافظة على مصادر المياه من خلال إعادة التدوير . وكل هذا أدى إلى القدرة على تطبيق القوانين والتشريعات السائدة للنشاط الاقتصادي بكفاءة وسهولة .[9]

إذا تكمن أهمية المدن الصناعية:

- تجذب المستثمرين المحليين والأجانب لكونها توفر البنية التحتية الأساسية لأي استثمار مثل : خدمات الطرق والكهرباء والماء.
- تخفف من نسبة البطالة في المجتمع من خلال توفير فرص العمل لأبناء المجتمع .
- تقليل من التلوث والضوضاء في المدن ، بإقامة المدن الصناعية خارج حدودها .
- تسهيل عملية تقديم الخدمات الصحية والتعليمية للعاملين في هذه المدن.
- تخفيض التكاليف من خلال مشاركة المستثمرين بإقامة بعض الخدمات اللازمة لاستثماراتهم .[10]
- **وللمدن والمناطق الصناعية دور كبير في دعم عملية التنمية الاقتصادي:** فهي عامل مساعد في خلق البيئة المناسبة لتقدم معظم الصناعات، إذ تتشابه مدخلات ومخرجات المشروعات الصناعات في المدن الصناعية، مما يؤدي إلى تكامل هذه الصناعات وتقليل تكاليف الإنتاج ويحقق مزايا الإنتاج الكبير، بالإضافة إلى التشاركية في الخدمات الصناعية تؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج . و إدخال التحسينات والتطويرات على المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم ودفع عجلة الصناعات الأساسية

[8] الدويكات, براء. المدن الصناعية /23 سبتمبر/ 2018موضوع أكبر موقع عربي بالعالم https://mawdoo3.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9 ، تاريخ الدخول 2019.

[9] أهمية لمدن والمناطق الصناعية ،وزارة الصناعة والمعادن - مديرية العامة للتنمية الصناعية العراق- المدن الصناعية نشرت بتاريخ https://gdid.gov.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=126 2016/02/11، تاريخ الدخول 2019.

[10] The Role of industrial and post- industrial cities in economic development page 5-20 Edited.

وهذا يؤدي بدوره إلى تعزيز قدرة الاقتصاد على الإنتاج وزيادة الناتج القومي والنمو الاقتصاد في البلاد .[11]

- **ثانيا : عوامل نجاح وفشل المدن الصناعية** :

وتبرز معايير نجاح المدن والمناطق الصناعية في نقاط كثيرة ولعل أهمها :

1. الدقة والفاعلية في دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية والتسويقية للمدن الصناعية .
2. الظروف العامة التي تمر بها الدولة وتوفر البيئة الاستثمارية المناسبة لهذه المشاريع الصناعية .
3. القوانين والتشريعات الناظمة للنشاط الاقتصادي ومدى الاستقرار السياسي .[12]
4. الحوافز المقدمة من المناطق والمدن الصناعية ومدى جاذبيتها للمستثمرين الصناعيين .
5. القدرة على تلبية خدمات المستثمرين الصناعيين وتوفير حاجاتهم الضرورية في المدن الصناعية .
6. التمويل والدعم المقدم للمستثمرين الصناعيين .
7. يضاف إلى ذلك مدى الحرية التي يتمتع بها المستثمر في الاستثمار داخل وخارج المدن الصناعية .
8. ويجب أن تقوم المدن الصناعية في زيادة الإنتاج الصناعي وتوفير فرص العمل والمساهمة الفاعلة في العائد الاقتصادي والتراكم الرأسمالي ويُعدُّ ذلك معيار أساسي لقياس نجاحها في تحقيق الأهداف الحكومية .[13]

نقاط فشل المدن الصناعية :

المدن الصناعية معرضة للفشل مثلها مثل أي مشروع استثماري آخر إذا لم تقم على أسس علمية سليمة ومدروسة وتحت أشراف وتخطيط اختصاصين ، بحيث تتلاءم مع السياسات المالية والنقدية والتجارية المتبعة وتأتي من أهم معوقات المدن الصناعية النقاط التالية :

1. المعوقات المالية والفنية والخدمية .
2. المعوقات الإدارية والتخطيطية ومعوقات التنفيذ.
3. المعوقات التسويقية .

---

[11]مصبح ، نائل محمد إبراهيم.(2012) **أهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة حالة دراسة مدينة غزة الصناعية** . درجة الماجستير .قسم الاقتصاد . كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية . جامعة الأزهر. غزة: فلسطين . ص39-47.

[12]مصبح، نائل محمد إبراهيم.(2012).مرجع سبق ذكره . ص 59 .

[13]محمود ،حبيب وأسعد ، الحارث (2016).مرجع سبق ذكره .ص 6 . والمرجع الثاني علي ، يونس و ئامانج ، جلال. (2017) دور المدينة الصناعية في السليمانية – عربت في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية . **مجلة جامعة التنمية البشرية** ا.المجلد (3).العدد (2)حزيران . محافظة السليمانية .اقليم كوردستان : العراق .ص 10.

4. معوقات البنية التحتية وطرق المواصلات .
5. معوقات في الحوافز المقدمة للمستثمرين الصناعيين وعدم توفر الحوافز لجذب الاستثمارات
6. المعوقات القانونية وعدم الوضوح بالقوانين والتشريعات وعدم تناسبها مع الواقع ، أو عدم التطبيق بالشكل المناسب مما يعيق تقدم المدن الصناعية وجذب المستثمرين إليها .
7. المشروعات الفاشلة أو ما يسمى" بالصناعة الفاشلة " نتيجة عدم الاهتمام بدراسة الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات ، من حيث تحديد الأهداف واحتياجات المشروع من الموارد وجدوه الاقتصادية والفنية.[14]
8. عدم جاهزية الدراسات التحضيرية للمشروع ومنها (اختيار الموقع – تقسيم المدن الصناعية – تقديم خدمات كافية والمختلفة لها "كهرباء، مواصلات ، اتصالات).[15]
9. عدم وجود تنسيق مسبق.[16]

[14] علي ، يونس و ئامانج ، جلال. (2017) . مرجع سبق ذكره.ص 10.

[15] مصبح ،نائل محمد .مرجع سبق ذكره ص 60.

[16] محمود ، حبيب و ، أسعد ,الحارث (2016). مرجع سبق ذكره .ص 6 .

المبحث الثاني :القطاع الصناعي ومصادر تمويل القطاع الصناعي:

إن إحداث التطور والتحديث في القطاع الصناعي يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة من مصادر داخلية وخارجية.

المطلب الأول :تعريف الصناعة وأهميتها:

لقد اعتمد ظهور الصناعة على التطورات التي عاصرتها الحضارات والشعوب، فاستطاعة المجتمعات التحول من هيكل الزراعة إلى الهيكل الصناعي المتقدم إذ امتلكت مجموعة من المؤسسات والمنشآت التي تحول المواد الخام إلى مواد نهائية .

أولا : تعريف الصناعة Industry:

بأنها عملية أو عمليات يتم بموجبها تحويل مادة خام أو مادة أولية إلى منتج نهائي يلبي حاجة المستهلك المحلي أو يهدف إلى التصدير ، أو تنتج سلعة نصف مصنعه يتم تحويلها بعملية أو عمليات إلى منتج نهائي استهلاكي (صناعة تحويلية) أو منتج رأسمالي (كالآلات).[17]

ولا يتوقف تأثير قطاع الصناعة عند هذا الحد ، إذ يتمتع قطاع الصناعة بقوة جذب يمارسها على بقية القطاعات الاقتصادية ، نتيجة للارتباط القوي بين الصناعة والقطاعات التي تمدها بالمواد الأولية وكذلك بالقطاعات التي تتلقى انتاجها .[18]

فالصناعة : هي عبارة عن ممارسة لنشاط بشري بهدف تحويل مادة أو أكثر إلى مادة أخرى جديدة تمتاز بخصائص معينة، وقد تخضع لشروط خاصة عند إنتاجها من أجل سهولة تسويقها أو من أجل أداء وظيفي معين لها .[19]

---

[17]بخاري ، عبلة عبد الحميد .(2018). **اقتصاديات الصناعة** .كلية الاقتصاد والإدارة . قسم الاقتصاد. جامعة الملك عبد العزيز.المبحث الأول pdf . ص9. تاريخ الدخول 2019.
https://www.scribd.com/document/419724899/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84

[18]المحمد ، سلمى .(1981).**دور التجارة الخارجية السورية في التنمية الاقتصادية خلال مرحلتين الخطة الخمسيتين الثالثة والرابعة"**، دبلوم في تخطيط والتنمية الاقتصادية .هيئة تخطيط الدولة . معهد التخطيط والتنمية الاقتصادية ،ص 20-19.

[19]البظ ، وائل وجيه رضا ،(2004). **محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم والصناعي**، ،رسالة الماجستير. في التخطيط الحضري والإقليمي . جامعة النجاح الوطنية في. نابلس: فلسطين. ص 10.

ويمكن التميز بين الصناعة والتصنيع من خلال التعاريف التالية حيث يعرف التصنيع :

بأنه حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية ، إذ يتوقف عليه تصحيح الإختلالات الهيكلية المرتبطة بظاهرة التخلف ، ويحتاج التصنيع السريع إلى زيادة الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي لأن زيادة الإستثمار في الصناعة يؤدي إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل القومي ، ويؤدي إلى زيادة قدرة هذا القطاع على استيعاب القوى العاملة والتخلص من البطالة والفقر.[20]

فالتصنيع : هو عملية التطوير الاقتصادي للبلد تعبأ فيه حصة متزايدة من الموارد الوطنية بغية تطوير الهيكل الاقتصادي بمختلف فروعه ، وتجهيز هذه الفروع بتقنية حديثة وتكنولوجيا معاصرة ، يؤدي فيها قطاع الصناعات التحويلية أثراً فعالا ، لإنتاج وسائل الإنتاج ، وسلع الاستهلاك ، مع ضمان معدلات نمو منتظمة ومرتفعة للإقتصاد الوطني تؤدي إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والإجتماعي ، فالتصنيع يتطلب تراكما متزايدا من الناتج ، ومن ثمّ الدخل الوطني الموجه للإدخار ثم الإستثمار .[21]

ثانيا : وتأتي أهمية الصناعة من كونها :

أ- تحتل الصناعة دورا مهما في إطار عملية التنمية الاقتصادية :

- تدعم الصناعة الاستقلال الاقتصادي الذي أصبح ضرورة لا غنى عنها ، أي أنها توفر احتياجات البلاد وتقلل من اعتمادها على الخارج .
- المساهمة في معالجة الأختلال في الهيكل الاقتصادي الناشئ عن اعتماد الاقتصاد على قطاع أو قطاعات محددة في تكوين الناتج القومي .
- المساهمة في التشغيل : باستيعابه لعدد كبير من الأيدي العاملة.[22]
- تحسين مستويات المعيشة والمساهمة في توفير احتياجات الأفراد من السلع .
- القدرة على استخدام الموارد المحلية بشكل أوسع في العملية الإنتاجية ويسهم في التنمية الاقتصادية .
- القدرة على استخدام التقنيات والتكنولوجية عالية التطور .[23]

---

[20]صبرينة خامر ، بتر بن عرفة (2016)، **أزمة التنمية الاقتصادية في ظل انخفاض أسعار البترول دراسة :حالة الجزائر -2005 2015** ،رسالة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. ص 8.

[21]بن هنية ، مختار .(2008) .**استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربية** . رسالة الدكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية .كلية الاقتصاد . جامعة قسنطينة . ص 5 .

[22]لبنى ،ناصر ،"**أهمية التخطيط الصناعي في تحقيق التنمية الصناعية التجربة الماليزية** "، الجزائر، جامعة برج بوعريرع ملتقى دولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي.

[23]غربية ،نمر هاشم نمر (2012)**أهمية الإحصاءات الصناعية في مساندة القرارات الاقتصادية والصناعية** ، رئيس قسم الصناعة والطاقة دائرة الإحصاءات العامة المملكة الأردنية الهاشمية ،ص 2 .

ب- يرجع الاهتمام بالتصنيع في الدول النامية إلى مجموعة من العوامل أهمها :

1- زيادة الدخل القومي وتنويع مصادره :

فإن المشاريع الصناعة الملائمة تؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي ورفع الدخل القومي ، في حين توجيه الموارد إلى مشاريع صناعية لا تخدم احتياجات الاقتصاد يعني بالدرجة الأولى ضياع تلك الموارد وانخفاض في معدلات الدخل القومي ، إذ يرتفع الدخل الناتج عن قطاع الصناعة مقارنة بسائر القطاعات كالزراعة والخدمات وغيرها .

2- استقرار دخل الدولة من العملات الأجنبية :

من المعروف أن تقلبات الأسعار في السلع الصناعية هي أقل حدة من أسعار سواها ، كما أن الإنتاج الصناعي أقل عرضة للتأثر بالعوامل الطبيعية . وفي ظل الانخفاض لإيرادات معظم الدول النامية في تصدير المواد الأولية إلى الأسواق الخارجية اتجهت هذه الدول إلى الصناعة كبديل منقذ لاقتصادياتها وخاصة فيما يتعلق بالنقد الأجنبي ، سواء من خلال الصناعات التصديرية أو عن طريق إحلال الواردات .

3- التخفيف من حدة البطالة :

من خلال ما يسمى(بالتكنولوجيا الوسطية)التي تحتاجها الدول، بسبب حاجتها إلى مزيد من تطوير الإنتاج وتشغيل الإعداد المتزايدة من العمال، وفي هذا الاتجاه تسعى الدول إلى تحقيق التوافق بين هدف العمالة وهدف استخدام التكنولوجية .

4- إيجاد سوق للخامات المحلية :

القدرة على استيعاب الخامات المحلية، من خلال المشروعات الصناعية وتزويد المشروعات والقطاعات الصناعية بهذه الخامات بعد تحويلها إلى سلع مصنعة ونصف مصنعة تلبي حاجات باقي القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالقطاع الصناعي .

5- تحقيق تزايد ديناميكي ومستمر في الغلة :

تمتاز الصناعة بالمقدرة على زيادة الغلة ديناميكيا وذلك لعدة أسباب منها :

- القدرة على استيعاب التكنولوجيا وتحويلها إلى زيادة في الإنتاج .
- قانون الغلة المتناقصة الذي يجري في باقي القطاعات يكون أقل حدوث في القطاع الصناعي، حيث يتم تغير عوامل الإنتاج والكميات المستخدمة منها في القطاع الصناعي .
- أن مبدأ التخصص وتقسيم العمل أكثر قابلية للتنفيذ والفاعلية في القطاع الصناعي ، وذلك بتجزئة العملية الإنتاجية بين العاملين في القطاع الصناعي مما ينعكس على إنتاجيتهم . [24]

[24] بخاري،عبلة عبد الحميد .(2018) **اقتصاديات الصناعة**. مرجع سبق ذكره. ص 13 حتى 15.

- **المطلب الثاني:دور القطاع الصناعي في الاقتصاد القومي وعملية التنمية الاقتصادية :**

نلحظ الدور البارز للقطاع الصناعي في اقتصاد جميع الدول ويمكن توضيح هذا الدور في الاقتصاد القومي وعملية التنمية من خلال البنود التالية .

- **أولا : دور القطاع الصناعي في الاقتصاد القومي :**

❖ بناء الأساس المادي : إذ لا يمكن تطوير البنية الأساسية دون وجود قطاع صناعي يعمل على توفير المواد الإنشائية والتجهيزات والمعدات ومستلزمات الاستثمار الأخرى لاستكمال هذه البنية .

❖ ديناميكية نمو إنتاجية العمل : بسبب قابلية هذا القطاع على استيعاب منجزات التقدم التقني والتفاعل المستمر معها من خلال التدريب والتأهيل المستمر للكوادر العاملة من عمال وإداريين .

❖ الاستخدام الأمثل للقوى العاملة : بتحريك العاملين من الأنشطة التي ينخفض الطلب عليها وإنتاجية العمل فيها إلى الأنشطة المرتفعة الإنتاجية والطلب .

❖ القطاع الصناعي أكثر القطاعات مساهمة في التراكم الرأسمالي : بخلق الفائض الاقتصادي المعد للاستثمار، وأيضا تهيئة وسائل الإنتاج والاستثمار والتجهيزات والمعدات المستخدمة في المشاريع الاستثمارية، مما يخفض من الصعوبات التي تواجه هذه المشاريع من ناحية استيراد المعدات الرأسمالية.

❖ التنويع الإنتاجي : بخلق قيمة مضافة جديدة للسلعة الأولية، مما يزيد من قيمة السلعة ويزيد المكاسب المحققة في العملية التصديرية، نتيجة اعتماد الدول النامية على تصدير السلع الأولية منخفضة السعر والمعرضة دائما لتقلب الأسعار.

❖ يحدث القطاع الصناعي تغير في الهيكل الاجتماعي والثقافي بالانتقال من نظام اجتماعي مرتبط بالزراعة إلى نظام حضري وصناعي ومن ثم تغير النظام التعليمي والتأهيلي ليواكب متطلبات العملية الصناعية .

❖ تغير في الإطار التشريعي والقانوني بقوانين الاستثمار والعمل والتشريعات المالية والضريبية لتكون متوافقة مع متطلبات التطور والتوسع في هذا القطاع .

❖ وبذلك يكون قطاع الصناعة قادر على رفع النمو الاقتصادي وزيادة معدلاته بالزيادة في إنتاجية العمل والتصنيع والقدرة على تحريك القطاعات المرتبطة به ودفع عجلت نموها وزيادة الصادرات الصناعية.

❖ وهذا ما يؤدي في النهاية إلى توفير النقد الأجنبي وعلاج العجز في ميزان المدفوعات وذلك نتيجة زيادة الصادرات أو إحلال بدائل المستوردات .[25]

[25] الربيعي ، فلاح خلف (2015).**الاقتصاد الصناعي وعلاقته بالعلوم الأخرى** رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق في بغداد 2570 .ص19.

ثانيا : دور الصناعة في التنمية :

يظهر لنا من تجارب الدول المتقدمة أن التقدم والتطور يحدث بتنويع الهيكل الاقتصادية للبلدان المتقدمة والتغيرات المصاحبة لها، من خلال الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة والتقدم العلمي وهذا بدوره يؤدي إلى التنويع السلعي وتغير تركيب الدخل (الناتج القومي الإجمالي) ، مما يزيد من الأهمية النسبية للقطاع الصناعي ومنتجاته وخصوصا في نطاق العملية التصديرية مقابل انخفاض الأهمية النسبية للمواد الأولية والخامات أي تغيرات جذرية في بنية الصادرات .

كما أن الزيادة المتتالية للدخل الصناعي تؤدي إلى زيادة في الدخل القومي وارتفاع نصيب الفرد من هذا الدخل، مما يخفض من الخلل الحاصل في هذا الدخل نتيجة ارتفاع إعداد السكان فهذا القطاع يستوعب إعداد كبيرة من العاملين ويخفض البطالة في المجتمع مما يحفز عملية التنمية ويعجل بها .

تحسين شروط التبادل التجاري لصالح الدول النامية، علما أن هذه الدول لا تحقق المكاسب الاقتصادية المرجوة إلا من خلال تطوير القطاع الصناعي ذو القيمة المضافة العالية والجودة المرتفعة القادر على اختراق السوق وفرض نفسه كمنافس لمنتجات الدول الأخرى .

و بالتقدم الحاصل في هذا القطاع تبرز قدرته على التمويل الذاتي لعملية التنمية، عن طريق زيادة إنتاجية العمل الاجتماعي ووسطي دخل الفرد، مما يؤدي لزيادة الادخار وزيادة الطلب الفعال وتوسيع السوق المحلية ومقابل ذلك يتم طرح منتجات محلية وزيادة العرض من خلال نمو الطاقة الإنتاجية للقطاع الصناعي.[26]

وتجدر الإشارة إلى الأثر المهم الذي تخلقه عملية التصنيع في تطوير وتحسين العلاقات مع العالم الخارجي ، من خلال بنية الصادرات التي تحقق التوازن, حيث أن التنمية الاقتصادية هي عملية تبدأ من الداخل ولكنها لا تستمر وتبلغ قمة نجاحها إلا بوجود أطراف خارجية تعمل مع الدولة وتتعاون معها (أي بوجود مصالح خارجية مع الداخل).[27]

وفي السوق المحلية يبرز دور القطاع الصناعي في سد حاجات السوق من السلع الاستهلاكية ورفع مستوى معيشة المواطن مما يقلل من الاعتماد على الخارج .

---

[26]- محمد ، محمد شوقي (2001) .**تمويل الاستثمار العام والخاص في الصناعات التحويلية في سورية** .رسالة ماجستير. قسم الاقتصاد .كلية الاقتصاد .جامعة دمشق . دمشق : سورية . ص 39-37-38.

[27]الخطيب ، نسرين .(2008). **مستقبل الصناعة السورية في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية**.رسالة الماجستير، كلية الاقتصاد، .جامعة دمشق. دمشق : سورية .ص76.

مما يحقق الاكتفاء الذاتي ويعمل على توفير الرفاهية للشعوب ويسهم في الاستقلال السياسي ، فالقطاع الصناعي له أثرٌ بارز في جميع القطاعات (الزراعية ، التجارية ، التعليم ، والنقل ، والسياحة) وذلك من خلال منتجاته .[28]

أنواع الصناعة وأقسامها :تقسم الصناعة إلى

- الصناعة البدائية : تقوم على الخامات المحلية المتوفرة مثل الجلود والأواني الفخارية ولا تعتمد على الآلات .
- الصناعات البسيطة : لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة أو أيدي عامل ماهرة مدربة فهي تعتمد على تقنيات بسيطة ومنها حفظ الفواكه والخضروات للتصدير .
- الصناعات الحديثة : تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وعماله مدربة وتقنيات حديثة متطورة تفي بحاجة هذه الصناعة وهي تقوم على تحويلات جذرية في شكل المادة الخام

أنواع الصناعة :

- الصناعة التحويلية : يعني التغير في شكل المادة للحصول على مادة أخرى أو مواد تحتاجها العملية الإنتاجية .
- الصناعات الاستخراجية : إذ تُستخرج هذه المواد الأولية من باطن الأرض لتكون مكون أساسي في عملية التصنيع كالنفط والغاز..الخ.
- أيضا صناعات أخرى مثل توليد الطاقة التي تعتمد في توليدها على مواد طبيعية أخرى . [29]

[28] صبرينة خامر ، بتر بن عرفة (2016)مرجع سبق ذكره . ص 9.

[29]غريبة ، نمر هاشم نمر (2012).مرجع سبق ذكره ص 3-4.

المطلب الثالث : تعريف الهيكل الصناعي ونظرياته :

أولا : ماهية هيكل الصناعة : يعدُّ هيكل الصناعة حاليا محور اهتمام المؤسسات الصناعية ، إذ تقوم المؤسسات والمشاريع بصياغة استراتيجياتها وفق لهذا الهيكل الصناعي ، وقد قامت عدد من الدراسات الاقتصادية بتقديم مجموعة من الأدوات المساعدة في تحليل هيكل الصناعة وتقديم أفضل الطرق والاستراتيجيات الخاصة بموضوع المنافسة وتميز المنتج وتركيز على الجودة والدخول إلى صناعات جديدة والخروج من صناعات أخرى لا يوجد عليها طلب . ومن المحددات الأساسية لهيكل الصناعة التركيز الصناعي وتميز المنتج وعوائق الدخول والخروج من صناعة وإلى أخرى .[30]

تعريف الهيكل الصناعي :

الهيكل الصناعي = النظام = عناصر + علاقات

العناصر : مساهمة الفروع الصناعية في تكوين القيمة المضافة و تكوين رأس المال وعدد العمال، حيث أن ارتفاع نسبة مساهمة هذه الفروع أو انخفاض يعكس حالة الهيكل الصناعي من حيث الاختلال أو التوازن ، فهل هذه الفروع التي تسيطر عليه صناعات خفيفة(استهلاكية) أم ثقيلة (سلع رأسمالية)أم هو هيكل متوازن يجمع بين الصناعات الثقيلة والخفيفة .

العلاقات : أي الترابطات الإنتاجية الأمامية والخلفية في قنوات الإنتاج ، التشغيل ، التنويع الإنتاجي وجميع العلاقات والقنوات التي تنقل التأثير الإنتاجي من صناعة إلى أخرى ومن فرع صناعي لأخر [31].

ثانيا : تفسير الهيكل الصناعي (نظريات الهيكل الصناعي) :

توجد ثلاث مجموعات من النظريات تفسر التطور الذي يحدث في هيكل الصناعة :

المجموعة الأولى :

هذه النظرية ترى أن الانتقال من الصناعات الاستهلاكية إلى الوسيطة ثم الثقيلة يأخذ شكل انتقالي تبعا لعوامل العرض والطلب ، فمن ناحية العرض فإن التعلم وتراكم الخبرات والمعارف يمكن من إقامة صناعات ذات محتوى تكنولوجي ، ومن جانب الطلب فإن زيادة حجم الصناعات الاستهلاكية يزيد بدوره من حجم السوق للصناعات الوسيطة والرأسمالية .

---

[30]موراد ، حطاب.(2016) **أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة دراسة حالة : صناعة الأدوية في الجزائر** . رسالة دكتوراه . في العلوم الاقتصادية . جامعة محمد خيضر .بسكرة : الجزائر ، ص 59.

[31]الربيعي ، فلاح خلف (2015).مرجع سبق ذكره ص 25-24 .

المجموعة الثانية :

تفترض أن الانتقال من الصناعات الاستهلاكية إلى الوسيطة والرأسمالية جاء تحت مفهوم المضاعف والمعجل ، حيث يرتفع حجم الطلب في الصناعات الاستهلاكية يتبعه ارتفاع مضاعف الاستثمار في الصناعات الخفيفة ومن ثم الحاجة إلى مزيد من الإنتاج لتأمين حاجات المشاريع من المعدات والآلات للصناعات الاستهلاكية ، وهذا ما يحث على الانتقال من إنتاج سلع الاستهلاك إلى أنتاج سلع الاستثمار وهذا ما كان نتيجته نمو الاستهلاك النهائي .

المجموعة الثالثة :

التي تستند إلى المضاعف أو المعجل المعكوس وترى أن التوسع في الاستثمار في الصناعات الرأسمالية والصناعات الثقيلة الإنتاجية يؤدي في النهاية إلى التوسع في الصناعات الاستهلاكية والخفيفة وتحقق معدلات في النمو، وفي سبيل ذلك يجب أن يكون هناك دور للحكومة عن طريق التدخل المباشر واستخدام مبدأ التخطيط لبناء القاعدة المادية للقطاع الصناعي وهذا القطاع يحتوي جميع أنواع الأنشطة الصناعية (الإنتاجية ، الوسطية ، والاستهلاكية).[32]

تعريف ومواصفات البلد الصناعي :

تعريف البلد الصناعي : " على أنه البلد الذي تسيطر على اقتصاده الشركات الصناعية ،وهذا يتطلب تراكما كبيرا في رأس المال ، فإذا كان النشاط الصناعي هو المحرك الأساسي لاقتصاد بلد ما فإننا بذلك نقول إنه اقتصاد صناعي ، وكذلك حينما يشكل الإنتاج الصناعي القسم الأعظم من الناتج المحلي الإجمالي .

يتميز القطاع الصناعي عن الزراعي بارتفاع القيمة المضافة لذلك يستوجب تحقيق التنمية تغيرات في الهيكل الاقتصادي لصالح القطاع الصناعي .، مواصفات البلد الصناعي :

1. تسهم الصناعات التحويلية ب 25% من GDP الناتج المحلي الإجمالي .
2. تسهم الصناعات التحويلية ب 60 % من ناتج القطاع الصناعي .[33]

[32]إسماعيل ، محمد محروس (1992) . **الصناعة والتصنيع** .الإسكندرية : مصر . كلية التجارة جامعة الإسكندرية . ص 465-466

[33]- الربيعي ، فلاح خلف (2015). مرجع سبق ذكره. ص17.

- **المطلب الرابع : تمويل القطاع الصناعي(مصادر- مشكلات):**

الحصول على الموارد المالية اللازمة تحفز الاستثمار الصناعي وتؤدي إلى زيادة المشاريع الصناعية، حيث يتسبب نقص التمويل في كثير من الأحيان إلى توقف العديد من المشاريع الصناعية .

- **أولا : تعريف التمويل الصناعي :**

أن توافر رؤوس الأموال الداعمة لعملية الاستثمار الصناعي هو الضامن الأساسي لنجاح التنمية الصناعية ، ويجب التفرقة بين الدول العربية فمن ناحية هناك دول تمتلك فوائض للقيام بعملية الاستثمار الصناعي ،من خلال ما تقدمه فوائض النفط المصدر لهذه الدول، أي ما يسمى بالدول النفطية التي ترتفع فيها قيمة الناتج المحلي الإجمالي مما يسهل من عملية الاستثمار الصناعي ،في حين أن هناك دول تعاني من انخفاض في الدخل وانخفاض في القدرة على الاستثمار والحاجة الدائمة إلى القروض أو المساعدات من الخارج للقيام بعملية الاستثمار لما تحتاجه من أمول ضخمة قد لا تتوفر في الدول غير النفطية .[34]

مفهوم التمويل الصناعي :

يعرف التمويل : على أنه توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك .[35]

فالتمويل :هو توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطور مشروع خاص أو عام .[36]

---

[34]عسكر ،كمال أحمد .(1984) كتاب .مرجع سبق ذكره ص 119

[35]قابقلي ، ابتهال أحمد.(2014/2013) .**لاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية 1995-2010**. رسالة دكتوراه ،كلية الاقتصاد، جامعة تشرين . اللاذقية : سورية ،ص 26 .

[36]الجباري ، عمر محي الدين (2009).**التمويل الدولي** .الأكاديمية العربية المفتوحة في دنمارك . ص8.

ثانيا - مصادر تمويل الصناعة :

إن عملية التنمية الاقتصادية تحتاج لحشد رؤوس أموال كبيرة ومصادر تمويل داخلية وخارجية للقيام بالاستثمار في القطاعات الصناعية ، بالإضافة إلى توفير التدريب للعمال والتأهيل ورفع المستوى العلمي للكوادر العمالية وتوفير التقنيات التكنولوجية الجديدة والمتطورة مما يتطلب أنفاق الأموال الاستثمارية الضخمة ، فالتمويل هو عنصر أساسي فعال ومهم للقيام بأي عملية تنموية واستثمارية جديدة أو تطوير مشروعات قائمة وموجودة .

وإن الدول العربية كافة تعاني من نقص في مصادر التمويل وتحتاج دائما إلى الاقتراض الخارجي وعلى ذلك فقد انقسمت مصادر تمويل الصناعة إلى مصادر داخلية وخارجية .[37]

على ذلك هناك نوعين من مصادر التمويل :

التمويل الداخلي : ويعتمد اعتماداً أساسياً على الفرق بين الدخل القومي وما ينفق على الاستهلاك أي ما يسمى بالادخار (المدخرات القومية)، وهناك إدخارات اختيارية من قطاع الأعمال والقطاع العائلي ومنها ما يكون بشكل قسري من خلال (الضرائب – التضخم النقدي (أي زيادة الإصدارات النقدية)– القروض الإلزامية).[38]

حيث من الأصح تمويل القطاع الصناعي من مصادر داخلية : وهذا ما يكون نتيجة قدرة الحكومة في الاعتماد على الذات في عملية التمويل والتنمية ، وأيضا يمثل جانب من قدرة المجتمع على التحكم في موارده وتخصيصه نحو المشروعات الضرورية والداعمة لعملية التنمية والقادرة على أعطاء تراكمات رأسمالية أكبر للقيام بعملية تنموية جديدة للاقتصاد، فالإسراف في المشروعات الاستهلاكية يشكل عبء على اقتصاد الدولة ، وهذا ما يسمى بإدارة عملية التنمية بالشكل الصحيح إضافة لتخفيف من التضخم نتيجة توجيه الأموال للادخار بدلا من الاستهلاك المتزايد، ونلحظ الدور البارز لحصيلة الصادرات في تمويل التنمية الاقتصادية والمشروعات الصناعية، إذ يتم الحصول على النقد الأجنبي لكن هذا المصدر لا يكون متوفرا إلا للدول التي يعتمد اقتصادها على التصدير اعتماداً كبيراً للسلع الصناعية لأنها توفر التراكم الرأسمالي المناسب .[39]

---

[37]قابقلي ، ابتهال أحمد.(2014) مرجع سبق ذكره. ص53.

[38]قابقلي ، ابتهال أحمد.(2014)مرجع سبق ذكره . ص 53.

[39]الشعار ، محمد أسامة .(2015).**تمويل التنمية الاقتصادية وتفعيل دور المؤسسات المالية والإسلامية**.رسالة ماجستير.قسم الاقتصاد.كلية الاقتصاد.جامعة دمشق : سورية .ص 121 .

الشكل رقم (1)المصادر الداخلية لتمويل القطاع الصناعي

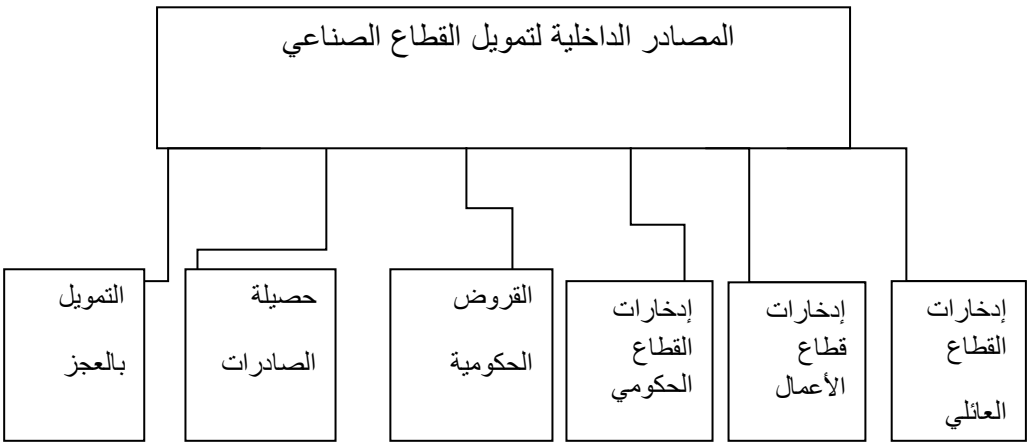

المصدر الشعار، محمد أسامة (2015)مرجع سبق ذكره ص 121

<u>التمويل الخارجي</u> :

وتلجأ الدول لهذه المصادر لعدم كفاية المصادر الداخلية خصوصا تلك الدول التي تكون في مراحل نموها الأولى لعدم كفاية مدخراتها المحلية للقيام بعملية الاستثمار الصناعي والتنمية الاقتصادية المنشودة ،وهذا يكون نتيجة الحاجة الدائمة للقطع الأجنبية لتمويل عمليات شراء المواد الضرورية للعملية الاستثمارية واستيراد السلع الرأسمالية من الخارج (الآلات ، المعدات ، التكنولوجيا المتطورة).[40]

الشكل(2) المصادر الخارجية لتمويل القطاع الصناعي .

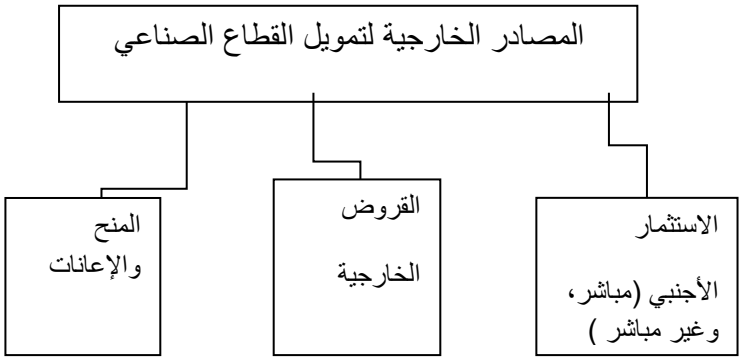

المصدر الشعار، محمد أسامة (2015)مرجع سبق ذكره ص 127

[40]الجباري ، عمر محي الدين (2009). مرجع سبق ذكره .ص 13-12. المرجع الثاني قابقلي ، ابتهال أحمد.(2014/2013).مرجع سبق ذكره . ص 71.

- **يوجد لدينا قنوات أساسية للتمويل نذكر منها :**
  - ❖ التمويل الحكومي بأشكاله المختلفة .
  - ❖ المؤسسات التمويلية .
  - ❖ الأفراد أو المنظمات المستثمرون للمشروعات الصناعية .
  - ❖ التمويل الذاتي للمشروعات من استثماراتها .[41]

ثالثا - مشكلة التمويل الصناعي :

لا يمكن تصور عملية التنمية الصناعية من دون توفر المصادر المناسبة والضرورية لها، لذلك يشكل نقص أو ضعف التمويل مشكلة أساسية في الصناعات تعيق تطورها ونجاحها .

ويتطلب ذلك القيام بالتوجهات الضرورية التالية :

- تبني سياسات واستراتيجيات واضحة كفيلة في رفع عملية التنمية الصناعية والعمل على تنفيذها .
- وضع جميع الإمكانيات تحت تصرف هيئة واحدة حكومة، وتهيئة البيئة المناسبة للتنمية الصناعية وزيادة وعي المواطنين بأهمية الصناعة وأثرها التنموي .
- العنصر المهم الدعم الحكومي بمختلف أشكاله لقيام قطاع صناعي رائد قادر على المنافسة وتوفير احتياجات السوق الوطني .
- إلا أن العامل الأهم هو التمويل بمختلف أشكاله ومصادره لقيام الصناعات ونشأتها وتطورها وضمان نموها واستمرارية العمل .[42]

مظاهر نقص التمويل في المشاريع الصناعية :

1- غياب السياسات الفعالة في المؤسسات الصناعية خاصة العامة منها التي يمكن أن تواكب التوسع .
2- ضعف المراقبة ومتابعة استثمار القروض في مجالات فعالة تعود بربح يفوق الفوائد المترتبة على القروض .
3- استعمال القروض قصيرة الأجل في مشاريع طويلة المدى.[43]

---

[41]عسكر ،كمال أحمد .(1984) .مرجع سبق ذكره ص 120.

[42]حمدان ، أحمد علي .(2001).**واقع التمويل في الصناعة الفلسطينية** . لنيل درجة الماجستير. في إدارة السياسة الاقتصادية ،جامعة النجاح نابلس :فلسطين .ص 19.

[43] خضور ، عدنان .(2016)دور التمويل في نمو الناتج الصناعي دراسة لدور المصرف الصناعي السوري في تمويل المشروعات الصناعية .**مجلة البعث**- 4المجلد —38العدد. . ص8 .

المبحث الثالث : التجارة الخارجية ومحاورها الأساسية .

ويمكن شرح التجارة الخارجية من خلال مجموعة من التعاريف، والمفاهيم الأساسية لها من عوامل مؤثرة بها ، ومجموعة من النظريات التي قامت بتفسير قيام التجارة الخارجية بين الدول وأهميتها.

- **المطلب الأول : مفهوم وأهمية التجارة الخارجية :**

استُخدِام مصطلح التجارة الخارجية في الفترة التي سادت فيها التجارة الحرة، وذلك نتيجة بحث البلدان عن منافذ خارجية لتصريف فائض انتاجها وعن مصادر أولية تحتاجها في العملية الإنتاجية من الدول الأخرى التي تتوفر لديها هذه الموارد .

ويقصد بالتجارة الخارجية (عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول).[44]

ويعبر مفهوم التجارة الخارجية عن علاقة التبادل على أساس تقسيم الدولي للعمل ويخضع ذلك إلى القوانين والقرارات الدولية في السوق العالمية المشتركة، ومن خلال هذا التقسيم ومع توفر التكافئ في الفرص يتشكل لدينا قواسم ومصالح مشتركة لقيام التجارة الخارجية سواء في الدول المتقدمة أو النامية. [45]

يوجد تعاريف عدّة للتجارة الخارجية منها :

تعرف التجارة الخارجية(بأنها فرع من فروع الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية).[46]

فتجارة دول مع العالم الخارجي تسمى ((تجارة خارجية)) ، في حين يطلق تعبير التجارة الدولية على مجمل التجارة القائمة بين دول العالم ، أما التجارة البينية فهي تجارة معروفة بين مجموعة من الدول ، والتجارة الداخلية همزة الوصل بين القطاعات الثلاثة (صناعة ، تجارة، وزراعة). [47]

ونعني بالتجارة الخارجية بالمعنى الضيق :

" الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة ".

أما التجارة الخارجية بالمعنى الواسع :

---

[44]نعيمه ،زير مي .(2011) .**التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق** . لنيل درجة الماجستير .قسم المالية الدولية ،.جامعة أبي بكر بلقايد . كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية . تلمسان : الجزائر .ص 24.

[45]المحمد ، سلمى .(1981).مرجع سبق ذكره. ص 34 .

[46]طيوح ،زبير .(2015) .**أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر2011-1980**. لنيل درجة الماجستير في العلوم التجارية . الجزائر. ص 7 .

[47]غنية ، بن حركو .(2019).**نظريات التجارة الخارجية** . وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة مطبوعات موجهة لطلاب السنة الثالثة اقتصاد دولي في مقاس . الجزائر ،ص 7. صفحات الكتاب 102.

- الصادرات والواردات المنظورة " السلعية ".
- الصادرات والواردات غير المنظورة" الخدمية ".
- الهجرة الدولية أي إنتقالات الأفراد بين دول العالم المختلفة.
- الحركات الدولية لرؤوس الأموال .

وقد استخدم مفهوم التجارة الخارجية بالمعنى الواسع للدلالة على التجارة الدولية ، بينما المعنى الضيق يدل على التجارة الخارجية .[48]

تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها :

(أهم صور العلاقات الاقتصادية التي تجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين البلدان في شكل صادرات واستيرادات).

وتشمل التجارة الخارجية (حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة ، بحيث تشمل الحركات الخارجية لرؤوس الأموال)) أي تم إدخال الاستثمار في رؤوس الأموال مكون أساسي في التجارة الخارجية .[49]

بناء على ما تقدم يمكن تعريف التجارة الخارجية: بأنها مجموعة من العلاقات التجارية الدولية التي تعبر عن مقدرة الدولة الاقتصادية، وقوة علاقاتها الاقتصادية والسياسية بالدول الأخرى، ومدى القدرة على رفع تنافسية منتجاتها وخدماتها وتفعيل أدواتها وسياساتها الاقتصادية، للحصول على أكبر المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أولا : أهمية التجارة الخارجية :

- أن التجارة الخارجية لها أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي إذ تُعدُّ دعامة أساسية يقوم عليها الاقتصاد ، بالإضافة إلى أن التجارة الخارجية تساعد على رفع مستوى المعيشية، وتزيد من رفاهية المواطنين من خلال توفير الموارد المختلفة التي تغطي الحاجات الأساسية للبلد وتساعد في أزدهاره، حيث أنه لا يمكن لأي بلد أن تحقق الاكتفاء الذاتي والرفاه وهي في معزل عن التجارة الخارجية، إذ يتم سد النقص في الإنتاج والاستثمار والتكنولوجية والتصنيع من خلال التجارة الخارجية ، إلا أننا نجد حرص من الدول جميعها وخاصة الدول المتقدمة على وضع قيود على حركة الواردات لاعتبارات سياسية واقتصادية تخص مصلحة هذه البلدان .[50]

---

[48]حاتم ،سامى عفيفي.(1994)**كتاب التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم** . دار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع ص37-36.

[49]جويد ، رائد فاضل .(2013) .**النظرية الحديثة في التجارة الخارجية** .مجلة الدراسات التاريخية .المجلد 5 .العدد 17. ص 122.

[50]توفيق ، حسن أحمد .(1988) .**التجارة الخارجية** . دار النهضة العربية . ص11.

- تعدُّ التجارة الخارجية صلة الوصل بين جميع النشاطات الاقتصادية التي ترتبط بها وتتكامل معها سواء (صناعية – زراعية – تجارية – خدمية)، وبذلك تقوم التجارة الخارجية بتأمين السلع والخدمات للفعاليات الاقتصادية جميعها .
- قامت ونمت التجارة الخارجية نتيجة التخصص وتقسيم العمل بين الدول، وظهور نظرياتها مما عرف بالمزايا المطلقة والمزايا النسبية لهذه الدول، إذ تقوم الدول باستيراد السلع التي لا تستطيع إنتاجها أو التي تكون تكلفة استيرادها من الخارج أقل من تكلفة إنتاجها أو تصنيعها محليا ، ويضاف إلى ذلك الظروف المناخية الطبيعية والجغرافية التي تؤثر على توفر الموارد ووجودها، نلحق بذالك العناصر التكنولوجية والتطورات التقنية التي تخص كل دولة على حدا وما لها من تأثير على العملية التصنيعية وتوفر الصادرات ، أي ما يتمتع به بلد تضعه التجارة الخارجية في خدمة البلدان الأخرى .
- أهم المزايا التي تحققها التجارة الخارجية لدول العالم:

1- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج .
2- استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا .
3- الإستفادة من موارد الدول الأخرى .
4- الإستفادة من التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي .
5- منع الإحتكار .
6- نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة .
7- توفير فرص العمل داخل كل دولة .
8- تحقيق موارد مالية للخزينة العامة للدولة عن طريق الرسوم الجمركية .
9- تخفيض التكاليف وأسعار السلع والخدمات .[51]

- ويمكن القول أن قطاع التجارة الخارجية من أكثر القطاعات مرونة في الاقتصاد وأن هذه المرونة تكسبه القدرة على عرض السلع والخدمات بما يتناسب مع طلب المستهلكين ،والمرونة أيضا مفيدة من جهة ندرة عوامل الإنتاج وضيق السوق الداخلية، فتمكن من الحصول على الموارد للازمة للعملية الإنتاجية والقيام برفع الطاقة الإنتاجية للعمل الاجتماعي، وزيادة الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية من خلال السوق الخارجية والخروج من حلقة الركود والكساد، مما يحفز الاقتصاد ويرفع نمو الناتج القومي الإجمالي .
- إن هذا الانتقال للسلع والخدمات (عملية التصدير) بين البلدان يعتبر انعكاس لثقافة هذه الدول وحضارتها وقوة اقتصادها وقدراتها، لذلك التجارة الخارجية مرآة للاقتصاد تُظهر عوامل الضعف والقوة به .[52]

---

[51]غنية ، بن حركو .(2019) مرجع سبق ذكره .ص 9-8 .

[52]المحمد ، سلمى .(1981).مرجع سبق ذكره . ص38 .

تسهم التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية عن طريق ما يلي :

- تنويع الجهاز الإنتاجي بالمساهمة في التحولات الهيكلية وترشيد سياسة الواردات .[53]
- للتجارة الخارجية دور مهم في التنمية الاقتصادية بالتفاعل بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي عبر تدفق السلع والخدمات، مما يخلق علاقات خارجية على مستوى الاقتصاد الكلي .
- ولا يمكن تغيب العلاقة بين نمو الناتج نتيجة نمو الصادرات، إذ أثبتت الدراسات أن الارتباط قوي بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي .و كما أن للصادرات أثر كبير على زيادة مستوردات الدولة، أي يتوقف الاستيراد في كثير من الأحيان على القدرة على التصدير .
- بالتجارة الخارجية يمكن للدول النامية التحرك من نقطة إنتاج غير كفء داخل منحنى إمكانية الإنتاج (وذلك نتيجة عدم استغلال الموارد بشكل مناسب وبكفاءة ، ولأن الطلب الداخلي غير فعال) إلى نقطة مثلى على منحنى أمكانية الإنتاج.
- كما أن التجارة الخارجية ترفع من نوعية لإنتاج في السوق المحلية وتشجع على المنافسة لمنتجات الدول الأخرى، وهذا ما يجعل السلعة أفضل من حيث انخفاض السعر وارتفاع الجودة دائما للمحافظة على مركزها في السوق المحلية والخارجية .[54]
- وهناك علاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، ففي التنمية الاقتصادية يتم زيادة الإنتاجية ويزداد الناتج القومي الإجمالي وهو الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية، مما يؤدي إلى تغير تركيب(حجم ونمط) التجارة الخارجية، ومن جانب آخر فإن التجارة الخارجية والتغيرات في ظروف التجارة الخارجية والعلاقات الدولية يرسم طريق جديد للتنمية الاقتصادية، مما يؤثر في مستوى الدخل القومي ، إذا كلما ازدادت التنمية الاقتصادية تزداد التجارة الخارجية وينتعش الاقتصاد، ولا يمكن وضع الدول النامية في خانة الدول المتقدمة كدول ألمانيا وأوربا التي تصاحب الزيادة في الدخل القومي والتنمية الاقتصادية زيادة في التجارة الخارجية ، أما في الدول النامية التي تدور في حلقة مفرغة من الفقر (البلد فقير لأنه فقير) أي أن هذه الدول تقع في حلقة التخلف الاقتصادي فنلاحظ فيها انخفاض الدخل القومي والإنتاجية مما يخفض متوسط دخل الفرد ويخفض الاستهلاك الفردي ومستوى الصحة والتعليم ، ويضاف إلى ذلك قلة الاستثمارات القائمة في هذه الدول حتى نعود إلى الحلقة الأولى لانخفاض الدخل والإنتاجية ولا تستطيع هذه الدول الخروج من دائرة الفقر والتخلف بدون التنمية الاقتصادية التي تساندها تجارة خارجية معتمدة على التصدير، مما يحقق مكاسب لهذه الدول من خلال

---

[53]رشيد ، عبد الوهاب حميد .(1984).**التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية** . معهد الانماء العربي . ص 30.

[54]حميد ، شاشوة. (2015) **دور المناطق الحرة الصناعية للتصدير في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والرفع من مستوى الصادرات الجزائرية مع دراسة استرشادية بتجربة المناطق الحرة الأردنية** . رسالة الدكتوراه . قسم العلوم الاقتصادية تخصص الإدارة التسويقية .كلية العلوم الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير . جامعة أمحمد بوقرة بومرداس : الجزائر. ص 132.

رأس المال الأجنبي الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات والحصول على المواد اللازمة والمعدات، مما يمكن من الحصول على التكوين الرأسمالي اللازم للعملية الإنتاجية ويصنع تنمية اقتصادية تنشل هذه البلدان من عتبت الفقر أو حلقته المفرغة .[55]

ثانيا : أسباب قيام التجارة الخارجية :

ويرجع تفسير قيام التجارة الخارجية في الاقتصاد إلى السبب الرئيسي المتمثل في المشكلة الاقتصادية (مشكلة الندرة النسبية) وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية .

والتي تتجلى في :

1- التبادل الدولي يؤدي إلى سد حاجات الدول : فالتوزيع غير المتكافئ لعناصر الإنتاج والمواد الأولية يؤدي إلى صعوبة في تحقيق الاكتفاء الذاتي لهذه الدول ، وعن طريق التبادل الدولي يتم تلبية تلك الحاجات وسد النقص الحاصل في عوامل الإنتاج .
2- الاختلاف والتفاوت في التكنولوجية المستخدمة بين الدول : فهناك دول تمتلك وسائل متطورة وتقنيات متقدمة تسمح لها بالاستخدام الكفء لعوامل وعناصر الإنتاج مما يؤدي إلى خفض التكاليف وتقليل العناصر المستخدمة والهدر الحاصل في العملية الإنتاجية والموارد الاقتصادية .
3- تفاوت كبير في أسعار عوامل الإنتاج : ومن ثمّ تفاوت في أسعار السلع بين دولة وآخر، حيث تفضل الدول في هذه الحالة استيراد السلعة رخيصة الثمن بدلا من أنتاجها محليا بسعر أعلى نتيجة ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج لديها مما يؤدي إلى ارتفاع في تكلفة السلعة وبالتالي سعرها .
4- ضيق السوق المحلية ووجود فائض في الإنتاج المحلي :إذ يجب تصرفها من خلال الأسواق الخارجية والطلب العالمي على المنتجات المحلية .
5- جودة السلعة وأذواق المستهلكين : إذ إنّ المستهلك يفضل دائما السلعة ذات الجودة العالية ورخيصة الثمن .[56]
6- تطوير طرق المواصلات ووسائل التواصل والاتصالات .
7- الدعاية والإعلان التي تستطيع اختراق حدود المكان والوصول بالمنتجات لكل شركة وبيت وعرض مزايا المنتجات والسلع والترويج والتسويق .
8- توسع المبادلات الدولية نتيجة التطور التقني والتكنولوجي الحاصل، مما أدى لخلق مشروعات جديدة وتوسيع مشروعات قائمة وخلق أسواق محلية ودولية .

---

[55]نعيمه ،زيرمي .(2011) .مرجع سبق ذكره . ص 27-26 .

[56]عبد العظيم ، حمدي .(1996) **اقتصاديات التجارة الدولية** ، مكتبة زهراء الشرق ، طنطا : مصر . ص 13 وما بعدها.

9- اكتشاف مناطق جديدة للذهب والفضة والتصدير لتلك المناطق .[57]

- **ثالثا : العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية :**

هناك عدد من العوامل الأساسية يمكن أن يكون لها تأثير كبير في التجارة الخارجية سواء في الدول المتقدمة أو النامية ومن أهم هذه العوامل :

1- انتقال الأيدي العاملة :

- نتيجة التفاوت في الأجور من دولة إلى آخرى ويعزى ذلك إلى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول .
- الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة ، واختلاف مهارات اليد العاملة .درجة التقدم الاقتصادي في الدولة مما يؤدي إلى زيادة الحاجة للعمالة وزيادة الطلب عليها .
- مستوى المعيشة المنخفض للعمال والانتقال من الريف إلى المدينة ، يضاف إلى ذلك الحروب السياسية التي تؤثر على انتقال العمالة وهجرتها .

2- رأس المال :

- سعر الفائدة الحقيقي .
- سعر الخصم .
- سعر الصرف .

3- التكنولوجيا لها دور في خفض التكاليف وتقليل الاعتماد على اليد العاملة ورفع جودة المنتج مما يؤثر في حجم التبادل الدولي .

4- يضاف إلى ذلك المنظمات الدولية ، والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي.[58]

---

[57]حمو ،طارق .(2018)**دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية** : دنمارك ، ص 2.

[58]نعيمه، زير مي .(2011). مرجع سبق ذكره ص 8.

- **رابعا : مكاسب التجارة الخارجية :**

وتسهم التجارة الخارجية بتحقيق عدة مكاسب أساسية ومن أهمها :

- ❖ فتح أبواب التخصص وتقسيم العمل الدولي .
- ❖ المساهمة في زيادة الإنتاج والاستهلاك .
- ❖ رفع مستوى الرفاهية عند المجتمعات والدول .
- ❖ الاستفادة المتبادلة بين مزايا الدول المختلفة .
- ❖ استيعاب التقنيات الجديدة وفتح أبواب المنافسة وتوسيع الأسواق الداخلية والخارجية .
- ❖ تسهم التجارة الخارجية في تحفيز وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى ،زراعية ، صناعية، تجارية، خدمات . وتنمية الهيكل الاقتصادي وبذلك تزداد الصادرات ويقل الاستيراد .[59]

[59]حمو ، طارق .(2018).مرجع سبق ذكره ،ص2 .

- **المطلب الثاني : نظريات التجارة الخارجية :**

1-النظرية التجارية (الميركانتيلية) :

منذ العصور القديمة وحتى منتصف القرن السادس عشر لم يكن هناك أي تدخل من قبل الدول في التجارة الخارجية، حيث ظهرت بعض آراء وأفكار التجاريين في منتصف القرن السادس عشر حول السياسة التجارية الخارجية العالمية في الدول الغربية (أوربا وانكلترا)،و الميركانتيلية ما هي إلا مجموعة من الآراء والإجراءات الاقتصادية من مجموعة من موظفين رسمين ومفكرين اقتصاديين وقد تبنت الدولة تلك الآراء في سياستها الاقتصادية حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر .

ومن الأفكار التي وضعها التجاريون :

- إزالة الحواجز عن التجارة المحلية، وقد سعى الاقتصاديون إلى امتلاك أكبر قدر من المعادن الثمينة (الذهب والفضة)، إذ اعتقد هؤلاء أن قوة الدولة بما تمتلكه من معادن نفيسة، وكي تحصل على تلك المعادن كان لا بد من إزالة الحواجز التجارية لزيادة قيمة صادرتها وتقليل من قيمة وارداتها لزيادة مكاسبها من تجارتها الخارجية. ومن المفاهيم التجارية التي جاءت بها النظرية التجارية مفهوم الميزان التجاري وقد عرفت الميزان التجاري بأنه كشف منظم لصادرات ومستوردات الدولة من السلع بمدّة زمنية معينة، وكلما زادت الصادرات عن الواردات حقق الميزان التجاري الربح المرجو منه لذلك وضع التجاريون مجموعة من التشريعات والقوانين الحماية لتحقيق ذلك .

أهم الإجراءات والتدابير التجارية :ومن أهم الإجراءات

- فرض الرقابة على التجارة : وبما أن التجارة هي الوسيلة للحصول على الذهب والفضة فرضت الدول الرقابة على التجارة إذ مُنع تصدير الذهب والفضة واحتكار التجارة .
- أنظمة الملاحة : ومنها فرض الأجور على نقل البضائع بالإضافة لنقل الرجال والعتاد باعتبارها خدمة يمكن أن تحصل الدولة بها على الذهب والفضة لجعل ميزانها التجاري رابحا، وقد تم التركيز على هذه القوانين بشكل خاص في بريطانيا وجعلت عملية النقل حصرا من وإلى بريطانيا و مستعمرات بريطانيا.
- المعاهدات الاقتصادية : قامت الدول التي اتبعت هذا المذهب بإنشاء مستعمرات لها في الدول الأخرى لفرض السيطرة على ثروات هذه الدول ومواردها واستغلالها في الصناعة، وقد فرضت المعاهدات والمواثيق على الدول المستعمرة بهدف جعلها سوق لتصريف منتجاتها ومورد أساسي لإمدادها بالمواد الأولية .
- تنظيم الصناعة الوطنية : وهي شقين أساسيين 1- تشجيع الصناعة الوطنية 2- المراقبة الفعالة لكافة أوجه الإنتاج لزيادة الكمية وتحسين النوعية .

أسباب انهيار المذهب التجاري :

1- ونتيجة ظهور طبقة رجال الأعمال بسبب اكتشاف العالم الجديد وتحسن طرق المواصلات والاتصالات وقدرتها على التحكم في الحياة الاقتصادية، واستطاعة هذه الطبقة فرض نفوذها السياسي لتحرير التجارة الخارجية .
2- ظهور أنصار الحرية الاقتصادية .
3- ظهرت لدينا النظرية النقدية وقد بينت خطأ التجاريين بخصوص ربح وخسارة الميزان التجاري وهي تعكس أن المعروض من النقود في الاقتصاد هو الذي يحدد مستوى الأسعار، وبالنتيجة التغير في المعروض هو الذي يؤدي إلى التغير في نسبة ومستوى الأسعار .[60]

2-النظرية التقليدية في التجارة الخارجية :

ظهرت النظرية التقليدية في التجارة الخارجية (التجارة الدولية)في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كرد فعل لمذهب التجاريين الذين دعوا لفرض القيود التجارة على التجارة بين الدول، وذلك بغية الحصول على أكبر قدر ممكن من المعادن النفيسة فهي المعيار الأساسي التي تقاس بها قوة الدولة ونفوذها وتستطيع بسط السيطرة بين الدولة حسب زعمهم ، فجاءت النظرية التقليدية تدافع عن الحرية في التجارة وتعطي الأهمية لموارد الدولة الاقتصادية ، وأشارت أن حرية الدولة تؤدي إلى زيادة قوة وثروت البلدان .[61]

ونورد أهم فرضيات النظرية التقليدية:

- أن العالم يتكون من دولتين فقط
- هناك تجانس في الإنتاج بين الدول إذ يحتوي على سلعتين فقط .
- لا يمكن نقل عناصر الإنتاج بين الدول مما يؤدي إلى اختلاف نفقات إنتاج السلع .
- موارد الدولة في حالة تشغيل كامل .
- أعطت النظرية فرضية القيمة في العمل المبذول لإنتاج السلعة .
- نفقات الإنتاج ثابتة (أي مردودية الإنتاج ثابتة).
- وأيضا عدم وجود نفقات نقل دولية .

---

[60]نابلسي ، محمد سالم (1986). **التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر العربي السوري** .هيئة تخطيط الدولة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دبلوم معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . اختصاص في التخطيط المالي والتجاري . دمشق : سورية ، ص 44-43-42-41-40.

[61]حشيش ، عادل أحمد وشهاب،مجدي محمود . (2002)**كتاب أساسيات الاقتصاد الدولي** ،منشورات الحلبي ، مرجع في كلية الاقتصاد جامعة دمشق .دمشق : سورية ، ص59.

- وبذلك دعت النظرية التقليدية (الكلاسيكية) إلى حرية التبادل الاقتصادية بين الدول وسيادة المنافسة الكاملة عن طريق فتح مجال للتبادل الداخلي والدولي والتخصص وتقسيم العمل بين الدول وهذا ما يؤدي بدوره لزيادة الدخل الحقيقي لهذه الدول. [62]

ومن أبرز الاقتصاديين الذين يمثلون هذه المدرسة الكلاسيكية (التقليدية): وهم الجيل الأول من رواد المدرسة التقليدية :

(Adam Smith) ; (David Ricardo); (Jon Stuart mill)

- ويمكن تلخيص أهم أفكار المنظرين :

- **نظرية آدم سميث**: وتعد نظرية الميزة المطلقة أول نظرية ظهرت لتفسر قيام التجارة بين البلدان، من خلال كتاب "ثروة الأمم " في طبيعة وأسباب ثروة الأمم ، وتستند هذه النظرية على مبدأ التخصص وتقسيم الدولي للعمل ،أي وجود فرق واضح في تكاليف الإنتاج من حيث الإمكانيات والإنتاجية.

وتتلخص النظرية :

بأن تتخصص كل بلد بإنتاج تلك السلع التي يكون له ميزة مطلقة في إنتاجها .

الانتقادات (التساؤل المطروح):

1- إذا كان هناك بلد لا تتوفر فيه أي ميزة مطلقة بإنتاج السلعة مقارنة بمنافسه وبلد تتوفر فيه ميزة مطلقة بإنتاج جميع السلع أذا ما هي أهمية التجارة الخارجية والمكاسب التي يمكن تحققها منها ؟

[62] عمار ، نويوة .(2014).**اقتصاد دولي** . مطبوعات في مقياس ،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة الحاج الخضر : الجزائر ، ص 3.

- **نظرية (David Ricardo):**

قام الاقتصادي الانكليزي ديفيد ريكاردو بالرد على نظرية آدم سميث بكتابه الشهير مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب بنظرية الميزة النسبية وجوهر هذه النظرية يكمن في :

1- احتساب كلفة الوحدة الإضافية في إنتاج أحدى السلع .

2- قيام التجارة الخارجية على أساس التكاليف النسبية وليس المطلقة .

3- يتم تحقيق الربح والمكاسب من التجارة حتى لو كانت التكاليف الحقيقية لإنتاج جميع السلع فيه أكبر نسبيا مقارنة مع شركائها التجاريين في الدول وبذلك قدمت النظرية برهان أكثر كفاءة وأكثر أقناع في جدوى وفوائد التجارة بالرغم من الانتقادات التي تعرضت لها .

- **نظرية (Jon Stuart Mill):**

جاءت النظرية وأعطت أهمية لجانب الطلب في عام (1806-1873) ، وقد أكدت جميع النظريات على جانب العرض أمكانية الإنتاج (عنصر العمل) دون التركيز على جانب الطلب من قبل الأفراد .

ومن أهم افتراضات النظرية :

1- رغبة كل بلد في عرض صادراته يعتمد على كمية استيرادته، أي أن حجم الصادرات والمستوردات يتبدل وفقا لمعدل التبادل بين الدول المشاركة في التجارة الخارجية .

2- وقد حددت النظرية مفهوم التبادل الدولي والتوازن بين البلدان .

3- انحراف معدل التبادل الدولي عن الداخلي يؤدي إلى مكاسب للبلد.[63]

- **الجيل الثاني من رواد المدرسة التقليدية :**

كل من،Marshal، mead ، Edgworthhd ، Haberler ،Leon-tief، Lerner ،

وقد بدء اهتمام هؤلاء الاقتصاديين منذ القرن العشرين بإرساء قواعد نظرية التوازن العام (The general Equili- brium Theory)،وأمتد هذا الفكر الاقتصادي ممثلا في جانبين :

1- نظرية نفقة الفرصة البديلة : وهي نظرية بديلة لنظرية القيمة في العمل.

2- إدخال منحنيات السواء الاجتماعية :كأداة تحليلية في تحديد التوازن الدولي .

ويطلق على فكر كتاب الجيل الثاني للمدرسة التقليدية في التجارة الدولية اسم النظرية التقليدية الحديثة في التجارة الدولية .

[63] جويد ، رائد فاضل (2013). مرجع سبق ذكره .ص 7.

سمات النظام الاقتصاد التقليدي :

- اعتمد مبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ووجوب أن تكون السياسة الاقتصادية محايدة .
- تحقيق المصلحة الفردية يؤدي إلى تحقيق المصلحة العامة أي ترك الفرد يعمل طبقا لمصلحته يعني تجمع لمصالح الأفراد لتكوين المصلحة العامة (تحقيق مصلحة المجتمع) .
- مبدأ التشغيل الكامل للوحدات الاقتصادية جميعها لتحقيق أفضل ربح ممكن .
- قانون ساى (قانون الأسواق):العرض يخلق الطلب المساوي له عند كل مستوى من مستويات التشغيل .أي أن العرض الكلي هو المتغير الأساسي المستقل والطلب هو المتغير التابع .وقد انقسمت الصفقات التجارية إلى شقين :هما

1- مبادلة سلعة بسلعة .

2- مبادلة سلعة بالنقود وهي عملية البيع ، وبذلك اقتصرت أهمية النقود على أنها وسيلة للمبادلة فقط وبذلك استبعد مبدأ الاكتناز أي أن النقود محايدة لا تطلب لذاتها .[64]

3-النظريات الحديثة في التجارة الخارجية :

- **أولا : النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الدولة :**

ومما تقدم أن النظرية التقليدية قد فسرت لنا متى تقوم التجارة الدولية ولكنها لم تقوم بتوضيح لماذا تقوم هذه التجارة ، أي ما الأسباب التي تؤدي إلى اختلاف النفقات النسبية بين الدول .
جاءت كل من مساهمة إيلي هكشر وتلميذه برتل أولين لتكون أولى المحاولات لتفسير الإختلافات في المزايا النسبية .

ظهرت أفكار هكشر في عام 1919 ثم رسم وطور تلك الأفكار تلميذه أولين عام 1933 حيث بنا على هذه الأفكار **نظرية الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج** (نظرية هكشر – أولين) ، وأكد فيها أن الاختلاف في هبات الدول من عوامل الإنتاج هو الشرط الأساسي لقيام التجارة الخارجية (الدولية)بين الدول .

- **فرضيات النظرية:**

إذ إنّ عنصر الوفرة النسبية أو الندرة النسبية في عوامل الإنتاج هو المصدر الطبيعي لإختلاف النفقات النسبية ومن ثم إختلاف الأسعار التي تعتبر سببا لقيام التجارة بين الدول.ومن الفروض:

- اختلاف السلع من حيث حجم وكثافة استخدامها لعوامل الإنتاج .

[64]حشيش ،عادل أحمد وشهاب، مجدي محمود .(2002). مرجع سبق ذكره ص 64-63-61 .

- اختلاف الدول من حيث هبات عوامل الإنتاج التي تمتلكها .
- إمكانية الانتقال لعوامل الإنتاج داخليا وعدم القدرة على الانتقال خارجيا .
- المنافسة الاحتكارية غير موجودة حيث تسود المنافسة الكاملة في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج.
- عوامل الإنتاج في حالة التشغيل كامل .
- نفقات الإنتاج متزايدة دائما لذلك منحنيات الإنتاج مقعرة .
- افتراض العالم يتكون من دولتين فقط وسلعتين فقط .
- عدم وجود أي تقيد لحركة السلع والتجارة عبر الحدود كرسوم الجمركية أو حصص الاستيراد بالإضافة إلى أن تكاليف النقل غير موجودة .
- لا يوجد اختلاف في التكنولوجيا المستخدمة بين الدول حيث أن أنتاجية القطن مثلا لا تختلف من مزرعة إلى آخرى.
- تشابه أذواق المستهلكين إذ لا تختلف بين الدول (تماثل في أذواق المستهلكين).[65]

جوهر نظرية هكشر – أولين

تنص هذه النظرية أن تتخصص الدولة بإنتاج وتصدير السلعة التي تحتاج لعنصر الإنتاج المتوفر نسبيا وهو الأرخص نسبيا وتستورد السلع التي يحتاج إنتاجها لعنصر الإنتاج النادر نسبيا والذي يكون مرتفع السعر نسبيا .

الانتقادات الموجهة لنظرية هكشر – أولين :

- لا يمكن قياس الوفرة أو الندرة النسبية اعتماد على كمية العنصر بل تبعا لنوعية العنصر إذ تختلف الأساليب الفنية لإنتاج السلعة الواحدة أيضا، وقد أشارت النظرية صراحة أن الوفرة تشمل كل العناصر على اختلاف أنواعها .
- لم تأخذ النظرية بظروف المنافسة الاحتكارية .[66]
- لم تراع النظرية سوى عنصر الوفرة ، إذ إنّ هناك دول لها ميزة بإنتاج بعض السلع رغم عدم توفر العنصر لديها مثال توضيحي بريطانية لها سبق في إنتاج المنسوجات القطنية رغم عدم زراعتها للقطن حيث اكتسبت السمعة الجيدة وتخصصت في ذلك .[67]
- نظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج (هكشر – أولين – ساموبلسون):

لقد توصل ساموبلسون في عام 1948إلى افتراضات في نظريته تعادل أسعار عناصر الإنتاج والتي تتضمن :

---

[65]غنية ،بن حركو .(2019).مرجع سبق ذكره . ص52-51.

[66]غنية، بن حركو .(2019).مرجع سبق ذكره . ص57-52 .

[67]نابلسي ، محمد سالم (1986). مرجع سبق ذكره .ص 49 .

- التجارة الدولية بين الدول سوف تؤدي في النهاية إلى تعادل عوائد عناصر الإنتاج المتجانسة بين دول العالم، وتم شرح ذلك من خلال استخدام نموذج يحتوي على (دولتين ، سلعتين ، عنصر الإنتاج) من خلال المثال التالي :

أن قيام التجارة بين الدولتين A و B سوف تؤدي في المدى الطويل إلى تساوي الأجور بين العمال ذوي الكفاءة المتساوية وذلك سوف يؤدي إلى تساوي أسعار الفائدة على رؤوس الأموال المتجانسة وهي : الأموال الرأسمالية التي تتمتع بنفس القدرة في الإنتاجية والمخاطر .

حيث نجد الدولتين **قبل قيام التجارة الخارجية** :

- الدولة(A)تتميز بوفرة عنصر العمل وندرة رأس المال أذا سوف تنخفض الأجور فيها بالنسبة لأسعار الفائدة والعكس صحيح حيث ترتفع أسعار الفائدة بالنسبة للأجور إذا سوف تقوم الدولة A بالتخصص بالسلعة (C) كثيفة العمل .
- الدولة(B) تتميز بندرة عنصر العمل طبعا الندرة النسبية ووفرة رأس المال أذا سوف تنخفض أسعار الفائدة بالنسبية للأجور وترتفع فيها الأجور بالنسبة لأسعار الفائدة وهذا يؤدي بالطبع إلى تخصص الدولة B في إنتاج السلع كثيفة رأس المال والتي يمكن أن نرمز لها بالسلع (W).
- عند قيام التجارة الخارجية بين الدولة يظهر لدينا زيادة إنتاج السلعة C في الدولة A مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل وإرتفاع أجور العمال وفي نفس الوقت ينخفض الطلب على رأس المال في هذه الدولة مما يخفض من أسعار الفائدة .وبالمثل يحدث ذلك في الدولة B حتى تتساوى أسعار الفائدة والأجور بين الدولتين .
- تقوم التجارة بمهمة البديل عن انتقال عوامل الإنتاج بين الدول إذ بالـتأثير في أسعار عوامل الإنتاج يتم تنقل العمال ورؤوس الأموال إلى الدول التي ترتفع فيها أسعار الفائدة والأجور ويستمر ذلك حتى تتساوى الأجور وأسعار الفائدة بين الدول، إذا التجارة الخارجية تعمل على التأثير في الطلب على عوامل الإنتاج ويتم التأثير على عرض هذه العوامل من خلال حركة هذه العوامل بين الدول من(رؤوس أموال وعمال) .[68]
- **أن نظرية هكشر ساموبلسون لا يمكن تحقيقها بشكل كلي لعدم تحقق بعض فرضياتها ومنها :**

هناك أسباب عدة تمنع أسعار السلع من التعادل أهمها القيود التجارية سواء في صورة رسوم جمركية أو حصص إستيراد وأيضا أغلب الصناعات التي تقوم قد تعمل في ظروف مختلفة من الاحتكار ولا تمر بظروف ثبات غلة الحجم مما يجعل الأسعار النسبية تنفصل عن التكاليف ويمنع الاتجاه نحو التساوي .

[68] غنية، بن حركو .(2019).مرجع سبق ذكره . ص 58.

أن التجارة الخارجية خفضت من الفوارق في عوائد عناصر الإنتاج كأجور العمال وأن معدل الأجور بين مجموعة من الدول اتجه إلى التقارب ويرجع سلفادور ذلك التقارب في الدول الصناعية إلى عدد من الأسباب أهمها :

1- النمو السريع في التجارة الدولية بين الدول الصناعية .
2- التجانس في التكنولوجيا المستخدمة بين هذه الدول " انخفاض الفجوة التكنولوجية ".
3- انخفاض معدل نمو عنصر العمل في الدول الصناعية .
4- تزايد حركة عنصر العمل بين الدول وعلى العكس من نظرية هكشر – أولين التي افترضت عدم انتقال عناصر الإنتاج .[69]

- **ثانيا : لغز ليونتييف :**

وكانت هذه النظرية من أبرز المحاولات التي قامت لاختبار صحة نظرية هكشر – أولين وقد قام بتقدير كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من سلع الصادرات والسلع المنافسة للواردات (بديلة المستوردات) في الولايات المتحدة الأمريكية وقام باستخدام جدول مدخلات ومخرجات للاقتصاد الأمريكي عام 1947 .

الجدول التالي (1) يمثل كمية العمل ورأس المال اللأزمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار :

الاحتياجات من	الصادرات	المستوردات
رأس المال	2.550.780	3.091.339
العامل في السنة	182.313	170.004
رأس المال لكل عامل	14	18

نستنتج من البيانات الواردة في الجدول أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية كثيفة العمل وأن بدائل المستوردات كثيفة رأس المال (السلع المنافسة للواردات) . ويستنتج ليونتيف ((اشتراك أمريكا في التقسيم الدولي للعمل إنما يقوم على أساس تخصصها في فروع الإنتاج كثيفة العمل لا كثيفة رأس المال) إذا فقد اثبت عدم دقة النظرية وعدم انطباقها على الواقع . [70]

[69] غنية، بن حركو .(2019).مرجع سبق ذكره ص 59 .

[70] حشيش ، عادل أحمد وشهاب، مجدي محمود . (2016)مرجع سبق ذكره ص 107-106 .

ولفهم التبادل الدولي فهماً صحيحاً لا بد من فهم وتفسير التغيرات التي تحصل في الظروف الدولية المتعلقة بعرض وطلب أصناف المنتجات التي تمت التحليلات السابقة عليها ، وقد قام عدد من الاقتصاديين بوضع عدد من الافتراضات لتفسير النواحي المختلفة التي أدت لتغير في ظروف العرض والطلب ومنها :

1- ليندر(Linder) نظرية تشابه أذواق المستهلكين .
2- فيرنون ونظرية دورة حياة المنتوج (المنتج).
3- جونسون والنظرية التكنولوجية .
4- بوسنير صاحب نموذج الفجوة التكنولوجية .

- **نظرية تشابه الأذواق staffanlinder**:

فرضيات النظرية:

1. تشابه الأذواق في الدول التي يتشابه فيها الدخل (الدخل المتساوي).
2. الإنتاج يرتبط بالطلب (تصدير المنتجات التي لها سوق كبيرة ويكثر الطلب عليها).
3. التجارة الخارجية سوف تركز على السلع والمنتجات الصناعية المتنوعة بين الدول المتشابهة من حيث الدخل وأنماط الطلب .
4. تفسير التجارة ينطبق فقط على السلع الصناعية الخاضعة للتنويع إذ يؤدي كل من التفضيل ووفورات الحجم أثراً أساسيا .
5. يعتمد التبادل الدولي فيها على وفرة المواد الأساسية وكلما ازدادت الوفرة يزاد التبادل،و سيؤدي ذلك إلى إختلاف أكبر في التكاليف والأسعار .
6. إختلاف نسب المزج في عناصر الإنتاج بين سلع التصدير مقارنة بأصناف وسلع الاستيراد سوف يؤدي إلى اختلاف في صادرات الدولة عن وارداتها .

مثال لذلك : أمريكا وكندا حين بلغت نسبة المبادلة فيما بين هذه الدول **66%** من إجمالي حجم المبادلات الدولية من منتجات متماثلة (كالسيارات ، الأجهزة الكهربائية و الإلكترونية).

- **النظرية التكنولوجية H-G Johnson :**

تستخدم هذه النظرية لتفسير التجارة الخارجية بين الدول في ذلك نوع من المنتجات الذي يعتبر نتيجة مباشرة للتغيرات التكنولوجية ، وهذه التغيرات تأخذ شكلين :

1- إيجاد سلعة أو منتج لم يكن معروف من قبل .
2- التوصل إلى طريق جديدة لإنتاج سلع موجودة من قبل بمداخلات أقل .

هذا التجديد أو الإختراع يعطى الدولة ميزة تسمى ب الفجوة التكنولوجية حيث تتمتع بها لمدّة من الزمن عن نظيراتها من الدول المشاركة في التبادل الدولي وتستغله في زيادة نسبة تبادلها في السلعة والمنتوج الذي يتمتع بهذه الفجوة .

- **نموذج تجارة الفجوة التكنولوجية** :

وهي التي تأتي على شكل اختلاف في المستويات التكنولوجية وتعطي الدولة التي تمتلك تفوق تكنولوجي ميزة ولكن هذه الميزة لا تستمر إلا لفترة زمنية معينة حيث تمر بفجوتين :

1- فجوة طلب : تلك الفجوة الزمنية بين إنتاج السلعة في بلد الاختراع وبداية تصديرها للدول الأخرى.
2- فجوة تقليد :وهي الفترة الزمنية بين بداية الاختراع في الدولة الموطن الأصلي للسلعة وبداية تقليدها من قبل دولة أخرى . ويلَحظ فقدنا العوامل التكنولوجية أهميتها وبداية ظهور عنصر الوفرة أو الندرة النسبية لهذه العوامل أي العودة إلى نظرية هكشر – أولين .

لذلك تعرف تجارة الفجوة التكنولوجية : ((بأنها تلك التجارة التي تحدث خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة بتصدير المنتج أو السلعة الجديدة وبداية الإنتاج لهذه السلعة في الدول المقلدة)) ،وهكذا مهدت هذه النظرية لنموذج دورة حياة المنتوج .[71]

- **نظرية دورة حياة المنتوج** ويمر المنتج بعدد من المراحل:

1- مرحلة الظهور :
2- مرحلة التطور والنمو:
3- مرحلة النضج.
4- مرحلة التراجع .

حيث قدم فرنون سنة 1966 نموذج دورة حياة المنتوج في التجارة الدولية والاستثمار ليظهر لنا ما يلي:

1- المبادلات التجارية الدولية (هيكل المبادلات) ليست نهائية بل تتغير بتغير مراحل دورة حياة المنتوج .
2- القدرة غير المتكافئة على استيعاب التكنولوجيا وتحويلها إلى اختراعات .

وقد اعتمد فرنون على عاملين هامين :

- التطور التقني عامل حاسم لنمو رأس المال ويتوزع بين الدول بشكل غير متكافئ، حيث يتركز في الدول الصناعية ثم ينتقل بمرور الزمن إلى الدول الأقل تطورا ونموا.
- الجهود المبذولة لخلق منتج جديد من البحث والتطوير تنتقل عبر الدول خلال مراحل تشبه دورة حياة المنتج .[72]

[71] غنية ، بن حركو .(2019).مرجع سبق ذكره .ص 68-67-73.

[72] عمار ، نويوة .(2014)مرجع سبق ذكره .ص 18 .

- **ويمكن تفسير دورة حياة المنتوج وآثارها على المبادلات الدولية عموما كما يلي :**

1- **المرحلة الأولى الظهور** :عند اختراع المنتوج في الولايات المتحدة يكون الطلب عليه محدود وغير مرن بالنسبة للأسعار وذلك لعدم معرفة المنتوج، ثم بعد ذلك يتم التعرف على المنتوج واختباره داخل الدولة المخترعة ، وفي بداية الأمر تصدر الولايات المتحدة المنتوج وهي الموطن الأصلي للاختراع إلى الدول الأخرى وتستورده الدول الأخرى ، ثم بعد ذلك يتم إنتاج المنتوج من الدول الأخرى الصناعية كاليابان وكندا وأوربا، وبعد ذلك تنتقل أمريكا إلى استيراد المنتوج أي تتحول من مصدر إلى مستورد وتحاول اكتشاف منتوج أخرى وإنتاجه .وفي مرحلة التراجع يتم إنتاج المنتوج من باقي الدول الأقل نموا (الاستيراد والتصدير يتم بالتناوب بين البلدان حسب درجة التطور).

2- **مرحلة التطور والنمو :** تقوم المؤسسة المخترعة بإنتاج المنتوج وتصديره للخارج وتحاول أن تطيل فترة احتكاره وفي هذه الفترة يزداد الطلب ويصبح أكثر مرونة بالنسبة للأسعار .

3- **مرحلة النضج :**ينتشر إنتاج المنتوج في فروع المؤسسة المخترعة في الخارج لانتشار تقنيات إنتاجه وتتمكن المؤسسة من تخفيض تكاليف إنتاجه ، في هذه المرحلة لايبقى المنتوج حكرا على الدول المخترعة (الولايات المتحدة) إذ يحفز الطلب المرتفع الدول الأخرى على التمكن من التكنولوجيا الجديدة واستخدامها .

4- **مرحلة التراجع :**يصبح المنتوج معروفا وتدخل المؤسسة المخترعة في حالة منافسة داخل السوق الداخلية للدولة، حيث أصبح لدنيا منتجين آخرين ينافسون الدولة المخترعة في السوق الداخلية لها نتيجة أمكانية إنتاج المنتوج في الخارج بتكلفة منخفضة بسبب انخفاض أجور اليد العاملة في الخارج ،نتيجة لذلك يصل المستهلك في السوق الداخلية إلى مرحلة الإشباع وتظهر لدينا حاجات جديدة يجب إشباعها لذلك تتحول الولايات المتحدة لإنتاج منتوج أخرى ذا تقنيات جديدة وتكنولوجيا جديدة .[73]

[73]عمار ، نويوة .(2014)مرجع سبق ذكره ،ص19 .

ونستنتج مما سبق أن نظريات التجارة الدولية مكملة لبعضها البعض، إذ إنّ بعض النظريات شرحت العوامل المؤثرة في التبادل الدولي خلال الفترة الزمنية التي امتدت عبرها ، وبما أن العامل الزمني يلعب دورا أساسيا في التبادل التجاري الدولي ،أي أن ظروف كل دولة ليست ثابتة وتكون في تغير مستمر ، لذلك لمعرفة أسباب التبادل الدولي وكيفية تحقيق المكاسب من هذا التبادل يتوجب دراسة مستمرة للوضع الاقتصاد لتلك الدول موضع التبادل، وابتكار الحلول التي تحفز هذا التبادل والمحافظة على التوازن الدولي لزيادة أرباح الدول المشاركة فيه ، ولكننا لا يمكن لنا أن ننكر فاعلية وواقعية هذه النظريات حيث كانت مكملة لبعضها وليست بدلا، بالرغم من نظرة كل اقتصادي إلى زاوية واحدة فمثلا عنصر العمل لا يمكن اعتباره العنصر الوحيد في التقييم، ووفرة وندرة عوامل الإنتاج ليست ثابتة بمرور الزمن وهناك تنقل لهذا العناصر لا يوجد ثبات فالعوامل والموارد في تحرك عبر الدول، والتكنولوجية تنتقل والدول المصدرة تصبح مستوردة والمستوردة تصبح مصدره شيء حقيقي والتحولات في التجارة الدولية لا يمكن ضبطها أبدا. ويمكن التأكيد على أن الاستمرار في البحث والتطوير هو العامل الذي يضمن سرعة مواكبة التطورات عبر التجارة الدولية والأخذ بالجوانب كافة سياسية واقتصادية .

خاتمة الفصل:

نلحظ أن الترابط بين الصناعة والتجارة الخارجية متجذر منذ القدم فلا وجود للتجارة الخارجية الفاعلة ذات الربحية بدون قطاع صناعي قادر واستثمارات صناعية ضخمة ، والتجارة الخارجية هي منفذ الصناعة الذي يطور عملياتها ويحسن أداء المنتجين الصناعيين ويزيد التنافس بينهم ليجعل السلع المطروحة في الأسواق ذات نوعية جيدة وقادرة على إشباع رغبات المستهلكين . وتستطيع التجارة بذلك دفع الصناعة دفعاً إيجابياً بالبحث والتطوير المستمر وخلق تكنولوجية جديدة وسد ثغرات الصناعة من خلال تكامل عناصر الإنتاج التي نحصل عليها من الخارج أو نستطيع خلقها عن طريق العلاقات الخارجية الجيدة مع دول التبادل أو عن طريق الاستثمارات الأجنبية الموجودة في الدولة والمستقطبة من الدول الأخرى، حيث لا يمكن تجاهل رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية الأجنبية والقروض التي كان لها دور بارز في دفع عجلة التصنيع ، حيث لا تكفي البيئة المثالية الداخلية فالدولة تحتاج إلى إدخال تقنيات جديدة وتبادل خبرات وتجارب الشعوب والاستعانة برؤوس الأموال التي تبحث عن فرص الاستثمار .إذا هناك أثر متبادل بين الصناعة والتجارة الخارجية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية لدول العالم .

الفصل الثاني :التجارة الخارجية والاستثمار الصناعي في سورية.

المبحث الأول : الاستثمار الصناعي في سورية 2000-2017.

المبحث الثاني : التجارة الخارجية في سورية 2000-2017.

مقدمة :

لا شك بأن المرحلة التي تشهدها سورية في الوقت الراهن إعادة الإعمار والبناء تختلف اختلافاً كبيراً عن مرحلة ما قبل الحرب ومرحلة الحرب، من حيث تغير المعطيات ومقاربة الحكومة للعمل في المرحلة القادمة للتحول من إدارة الأزمة للتكيف مع الأزمة ومن ثم إعادة الأعمار والبناء للوصول لاستئناف العمل إلى التنمية الشاملة المنشودة .ومن جانب الاستثمار الصناعي سورية لا تزال تمتلك مقومات كثيرة يجب العمل عليها وتطويرها وتحديثها لنقوم بنقله نوعية في هذه المرحلة ، فالفرص قائمة والتحديات كثيرة ولكن من خلال الدعم للإنتاج الصناعي وتبسيط الإجراءات وإصدار القوانين الحامية والمحفزة للاستثمارات الصناعية الداخلية والخارجية سوف يعيد ذلك إقلاع الإنتاج ويحفز السوق ويعمل كمخزون للتصدير، فالتنمية الصناعية هي طريق لتطوير التبادل التجاري الدولي مع سورية . ومنذ البداية كانت الطموحات المنشودة ونقطة البداية في توفير المناخ السياسي والتشريعي الملائم حيث صدرت القرارات السياسية التي هيأت البيئة المناسبة لإجراء التحولات الاقتصادية المطلوبة وفتحت المجال واسعا أمام حركة جديدة للاقتصاد الوطني .

وتعد التجارة الخارجية من أهم النشاطات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني السوري ، بسبب حاجة الاقتصاد الماسة للأسواق الخارجية لتصريف المنتجات السورية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتأمين القطع الأجنبي اللازم لدعم خطط التنمية الاقتصادية ، وتأمين حاجة البلاد من السلع الصناعية الاستهلاكية والإنتاجية التي تنتجها الدول المتقدمة .

وقد تم فتح أغلب القطاعات الاقتصادية أمام المشروعات الخاصة وأعطية الإجراءات الإصلاحية دفعة قوية ومهمة للاستثمار في مختلف المجالات وصدر العديد من القرارات الخاصة.

وقد قامت سورية بإنشاء العديد من المدن الصناعية والمناطق الحرة التي نجحت في استيعاب الاستثمارات الواعدة ، فقد ازدادت الاستثمارات وارتفعت الصادرات السورية وبذلت جهود من أجل تطوير الموارد البشرية والاستثمار فيها وذلك في ظل الاستعانة بالخبرات الخارجية العربية والدولية في هذا الشأن .ونحن الآن في ظل مرحلة مختلفة تماما بعد عدد كبير من التحولات التي شهدتها سورية نعيد إلقاء الضوء على قطاعيين فاعلين في الاقتصاد إن لم يكونا المحرك الأساس الذي يمكن أن تقوم عليه مرحلة التنمية وإعادة البناء فالصناعة والتجارة الخارجية لهما روابط أمامية وخلفية تطور الاقتصاد وتعيده إلى مساره الصحيح .

المبحث الأول : الاستثمار الصناعي في سورية 2000-2017 .

المطلب الأول :المناخ الاستثماري الصناعي في سورية:

منذ بداية عام 2000 قامت العديد من الخطوات المهمة لدمج سورية بالاقتصاد العالمي عن طريق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية ، وقد ترافق ذلك مع السماح بدور متزايد للقطاع الخاص وتقديم التسهيلات له ، حققت سورية في تلك الفترة مؤشرات جيدة في الاقتصاد الكلي وعكس ذلك تحسن في معدلات النمو، غابت الضغوط التضخمية ، وقد تم تحقيق موازين تجارية معقولة ، وأصبح لدينا وفر من العملات الصعبة مما عكس استقرار في قيمة العملة المحلية .

ومن خلال المؤتمر الصناعي الوطني المنعقد في عام 2005بينت الحكومة أهمية التشاركية من خلال القطاع العام والخاص حيث جمع المؤتمر ممثلين صناعيين عن كلا القطاعين وناقش المؤتمر جميع الاقتراحات في سبيل تطوير العمل الصناعي والعقبات التي تواجه الصناعيين ، وقد أدى اللقاء إلى مجموعة من القرارات الهامة كإلغاء الرسوم الجمركية على جميع المواد الأولية ومدخلا ت الإنتاج الأخرى بالإضافة إلى إلغاء الرسوم الجمركية على الاستيراد والتصدير وقد تم خفض رسوم المرافئ بنسبة 25% .

وتشير بيانات المكتب المركزي للإحصاء 2006إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وقدره (5.1%) وقد ارتفع عام 2007 لنحو (6.5%) . وقد كان التركيز في الخطة الخمسية العاشرة على إطلاق عدد من المشاريع الوطنية في سبيل تشجيع وتطوير الاستثمار على طريق تحقيق نتائج اقتصادية إيجابية.[74]

لذلك يمكن القول أن الخطوة الأولى على طريق الإصلاح هي توفير القوانين والتشريعات المناسبة وتشجيع الاستثمار وتقديم الحوافز والدعم لتلك العملية مما يحفز على الاستثمار والإنتاج ويشجيع النشاط التجاري.

حيث كان للحرب أثر كبير على البيئة والمناخ الاستثماري وبالرغم من ذلك تشير بيانات 2013 لهيئة الاستثمار السورية إلى استمرار تدفق الاستثمارات والدليل على ذلك عدد المشاريع المشملة في عام 2012 والذي بلغ 48 مشروعا ، و تسعة وأربعون مشروعا(49)عام 2013.

[74] تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام 2007 ، هيئة الاستثمار السورية ،ص 22-23.تم الدخول على موقع الهيئة عام 2018.

- تسعى سورية بجميع مكوناتها القطاعية والاقتصادية إلى دعم الاستثمار إيمانا منها بأهميته في التنمية الاقتصادية ، وذلك عن طريق خلق بيئة استثمارية موائمة وتنويع حوافز وضمانات الاستثمار تلبية لمتطلبات المرحلة الراهنة، ومن المهم إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية وخلق المرونة في سوق العمل وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاستمرار في تطوير البنى التحتية والاستفادة من مراكز الأبحاث ودعم التطور التقني والعلمي وتعزيز التكنولوجي المتبعة في أداء الأعمال ،وبالشكل الذي يحقق خطط ومتطلبات التنمية الاقتصادية ويعزز قدرت الدولة . [75]
- وجاء تقرير هيئة الاستثمار عام 2014 ليؤكد على أن منهج الحكومة حاليا هو التحول من إدارة الأزمة إلى التكيف مع الأزمة، من خلال العمل التدريجي للتحضير إلى مرحلة إعادة الأعمار عن طريق إعادة ترتيب البيت الداخلي لها ، وذلك عبر تنفيذ منهجية عمل حكومية من خلال :

1- قانون موحد للاستثمار .
2- أتمتة أعمال الهيئة وتبسيط الإجراءات للمستثمرين .
3- إنجاز الخارطة الاستثمارية .
4- متابعة ملفات التعاون الدولي مع الدول الصديقة .[76]

- وقد مثلت الفترة ما بين 2015-2017 مرحلة بدء التعافي التي سترسي الأرضية اللازمة لعملية إعادة الأعمار اللاحقة ، حيث سجلت المؤشرات ارتفعا في حجم الاستثمارات الصناعية والحرفية المنفذة بموجب قوانين تشجيع الاستثمار وقانون الصناعة (21) والمرسوم التشريعي عام 2017 إلى (26) مليار ليرة سورية ، مقارنة ب (9 مليار) عام 2015 .

يعول على القطاع الصناعي كثيرا في المرحلة المقبلة في خلق قيمة أكبر للصادرات وتحسين أداء الميزان التجاري وامتصاص البطالة، وقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي 11% في عام 2017، وبلغ حجم الاستثمارات المنفذة (26 مليار ليرة في عام 2017) .[77]

[75]تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام 2013 ، هيئة الاستثمار السورية ، ص 4.

[76]تقرير التاسع للاستثمار ، هيئة الاستثمار السورية ، عام 2015 ، ص5 .

[77]تقرير الثاني عشر للاستثمار، هيئة الاستثمار السورية ،عام 2018، ص 32-41.

أولا - مناخ الاستثمار في سورية وعوامل تشجيع الاستثمار والحوافز المقدمة :

إن السياسات المتبعة في سورية كانت ولا زالت تقوم على الإصلاحات العامة وتسريع وتيرة الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي ومواصلة الجهود لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وأن الإصلاح الاقتصادي كحالة انتقالية تقوم على توفر البيئة التشريعية والمؤسساتية الحاضنة لخلق إطار استثماري يلبي رغبات وحاجات المستثمرين سواء العرب أو الأجانب ، وقد تم إصدار حزمة من التشريعات هدفت إلى تفعيل الأدوات الاقتصادية خاصة في ما يتعلق بجذب المشروعات وتحفيز رؤوس الأموال، وذلك بتسهيل عمل المشروعات الاستثمارية ، وقد عملت السياسات على تحديث القطاع العام الصناعي وإشراك القطاع الخاص في عملية التنمية، مما يؤدي إلى تغيرات في الثقافة الاستثمارية ويحفز الانفتاح الاقتصادي (بعقد الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والعربية والدولية وإنشاء مناطق حرة ومدن صناعية جديدة) .[78]ومن أهم مكونات مناخ الاستثمار النقاط التالية :

- **التشريعات الناظمة للاستثمار في سورية :**

1- القانون رقم 47 لعام 1952 الخاص بالصناعات الصغيرة والحرفية .
2- المرسوم رقم 103 لعام 1952 الخاص بالإعفاءات المالية للمشاريع الصناعية.
3- القانون رقم 21 لعام 1958 الخاص بتشجيع الاستثمار.
4- المرسوم رقم 10 لعام 1986 الخاص بالاستثمار في المشاريع الزراعية.
5- النظام الذي تعتمده وزارة النفط في منح الاستثمارات للشركات النفطية .
6- قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم 186 لعام 1985 الخاص بالاستثمار السياحي.
7- قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم 198 لعام 1987 الخاص بالاستثمار السياحي.
8- قانون مجلس النقد والتسليف القاضي بترخيص المصارف الخاصة.
9- القرارات الناظمة بترخيص مشروعات قطاع النقل.
10- قانون الهيئة العامة للمناطق الحرة الخاص بالاستثمار في المناطق الحرة
11- المرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2007 لتشجيع الاستثمار.
12- القانون رقم 15 لعام 2008 الخاص بالتطوير والاستثمار العقاري.[79]

[78]تقرير الاستثمار لعام 2007، هيئة الاستثمار السورية ،مرجع سبق ذكره .ص 20.

[79]تقرير الاستثمار لعام 2008، هيئة الاستثمار السورية ، ص 29.

- **برنامج التحديث والتطوير الصناعي في سورية (imup-syria):**

أطُلِق برنامج معونة فنية لتطوير القدرة التنافسية للصناعة في سورية وجعلها قادرة على مواجهة العقبات التي تقف في طريقها نتيجة تحرير التبادل التجاري والانفتاح على الأسواق العربية والدولية بالاشتراك بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(اليونيدو "UNIDO") ووزارة الصناعة السورية في مراحل مختلفة من عام 2002 وفي عام 2007 وهدف بذلك إلى :

1. تعزيز تنافسية وإنتاجية القطاع الصناعي الخاص واعتماد خطة تنفيذية لذلك .
2. وقد تم اعتماد كادر من الاختصاصيين الاستشاريين لذلك لتطبيق برنامج التطوير والتحديث .
3. تم تطوير 36 ورشة صغيرة ومتوسطة في مجال الصناعات النسيجية واشترط أن تكون ملكية المشروع سورية بشكل كامل أو بمعظمها وبذلك رُكّز على قطاع النسيج والملابس لتوسيع عملية إعادة الهيكلية وقد كانت لتلك المشروعات فرصة للتصدير والنمو من بينها ثلاث شركات عامة وقد بلغت ميزانية المشروع 2.2 مليون يورو مقدمة من الحكومة الايطالية وقد كانت المدة الزمنية لتنفيذ المشروع سنتين وتم التمديد حتى عام 2010.

- إلا أن مدّة البرنامج كانت قصيرة جدا والقيمة المضافة للمشروعات لم تكن كبيرة بالمقابل هناك عدد كبير من الشركات لم تحصل على الدعم من هذا البرنامج الداعم للتنمية الصناعية .[80]

- **تنافسية الصناعة السورية :**

لقد عملت سورية جاهدت بالسنوات التي سبقت الحرب لتحسين التنافسية الصناعية وحسب تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بخصوص التنمية الصناعية للعام 2009 فقد احتلت سورية المرتبة 113من بين 122 دولة عام 2000 واستطاعت سورية الوصول إلى المرتبة 103 بحلول عام 2005 من مجموع لائحة 122 دولة وبذلك استطاعت سورية أن تحسن واقع القطاع الصناعي. أما في تقييم البنك الدولي لبيئة الأعمال " ممارسة أنشطة الأعمال في عام 2009 أحرزت سورية المرتبة 145 من بين 178 اقتصادا في سنة 2008وتقدمت في عام 2009 إلى المرتبة 137 من بين 181 دولة

[80] السخله مروه أكرم ،(2020) .**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة 2010-2000**"، ، .رسالة ماجستير في الاقتصاد . قسم الاقتصاد .كلية الاقتصاد . جامعة دمشق. دمشق : سورية.ص13-12. المرجع الثاني اللحام ، فؤاد .(2008)**التحديث الصناعي في سورية الضرورة الواقع التحديات** . قدم ندوة الثلاثاء الاقتصادية جمعية العلوم الاقتصادية .دمشق : سورية .

الجدول رقم (2) يبين تصنيف سوريا فيما يختص بممارسة أنشطة الأعمال عام 2009

درجة السهولة في ممارسة أنشطة الأعمال	137
البدء بالمشروع	124
التعامل مع رخص البناء	132
توظيف العاملين	122
تسجيل الملكية	71
الحصول على قروض	178
حماية المستثمرين	113
دفع الضرائب	99
التجارة عبر الحدود	111
تنفيذ العقود	174
تصفية المشروع	84

المصدر: البنك الدولي 2009

كما أن تقرير التنافسية العالمية لعام 2008/2009 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي يظهر تحسنا في تصنيف الدولة السورية في المرتبة 78 من أصل 134 دولة في عام 2008/2009 بينما في عام 2007 حلت سورية في المرتبة 84 من بين 128 دولة ويبين ذلك واقع التنمية الصناعية التي شهدتها سورية نتيجة الاهتمام المتزايد بالقطاع الصناعي. [81]

[81] شحود، تاتيانا. (2011) **السياسات الصناعية السورية** . بون . في أيار. مقرر السنة الثالثة اقتصاد صناعي ,كلية الاقتصاد, جامعة دمشق, سورية . ص 7.

- **المدن الصناعية في سورية :**

تهدف المدن الصناعية السورية إلى المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية بإقامة المشاريع الإنتاجية وزيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي ،مما يسهم في رفد الخزينة العامة للدولة ويساعد في تخفيض العجز في ميزان مدفوعات الدولة ويخفض الاستيراد ويحفز عملية التصدير، وهذا ما يسهم في الانتشار المحلي والإقليمي والدولي للمنتجات السورية و استخدام التقنيات المتطورة والأيدي العاملة السورية الماهرة والخبيرة ويفسح المجال للاستغلال الكامل للموارد البشرية المميزة ، ولذلك تحتل المدن الصناعية مكانة مرموقة على خارطة الاقتصاد السوري ، وتسهم في تسهيل العمل للمستثمرين الصناعيين إذ تتواجد الصناعات المكملة لبعضها في مكان واحد فضلا عن توافر جميع الخدمات لها.

- كما أسهمت المدن الصناعية السورية بزيادة النمو الاقتصادي وتحفيز القطاع الخاص للمشاركة في ذلك النمو من خلال المشاريع الصناعية بما وفرته هذه المدن من بيئة مناسبة .
- إن للاستثمار في المدن الصناعية السورية دور إيجابي و رافد مهم للتنمية الاقتصادية حيث يزيد من معدلات النمو الاقتصاد وينشط عوامل الإنتاج ويحفزها على التوسع ، ولكن ذلك يتم عبر شروط ، فلا بد من توافر الموارد الاقتصادية والمالية وعنصر العمل (القوى العاملة) إلى جانب ظروف سياسية اقتصادية اجتماعية داعمة لها. وإذ إن زيادة الاستثمارات في المدن الصناعية إلى الناتج المحلي الإجمالي يتفق مع سعي السياسات النقدية ضمن إطار السياسات الاقتصادية العامة إلى زيادة الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية ذات النمو العالي وتمويل تلك الاستثمارات من مصادر داخلية وخارجية ، وبذلك يتم استغلال الموارد المتاحة وتحويلها إلى منتجات صناعية ذات قيمة مضافة وربحية عالية أكبر ، أي تحديث في الصناعة المقامة ورفع القدرة التنافسية للمنتجات السورية في التجارة الخارجية وفي السوق المحلية .
- قامت المدن الصناعية في سورية عام 2004 ومنذ بدايتها عملت على تقديم الخدمات والتسهيلات للمستثمرين واعتماد مبدأ النافذة الواحدة الذي يشمل (ترخيص صناعي - اكتتاب وتخصيص – رخص بناء – رخص إدارية – تأمين اشتراك ماء كهرباء هاتف – رخص صحية – إقامة – استيراد تصدير – جمارك – مالية – وغيرها) .[82]

[82]سعدا ، عماد .(2014)الواقع الاستثماري للمدن الصناعية السورية وآفاق تطويره .مرجع سبق ذكره . ص 14 .

- أولا: المدن الصناعية السورية الأربعة :

1. المدينة الصناعية بعدرا : تقع المدينة في محافظة ريف دمشق شمالي شرقي مدينة دمشق تبعد عنها 35 كم مساحة المدينة 7000 هكتار، وتتكون من مناطق صناعية ، بما في ذلك جميع أنواع الصناعات (هندسية – كيميائية – النسيجية – غذائية).
2. المدينة الصناعية حسياء: تقع المدينة في محافظة حمص تخدم مجموعة من مقاسم الصناعات الكبيرة والمتوسطة في السنوات العشرة الأولى من إنشائها تضم جميع أنواع الصناعات إضافة إلى مناطق سكنية .
3. المدينة الصناعية بالشيخ نجار : تقع في الجزء الشمالي الشرقي من مدينة حلب جزء منها يضم المقاسم الصناعية وتتواجد مدينة معارض ومدينة إنتاج إعلامي وهناك مناطق خضراء ومناطق للسكن العمالي .
4. المدينة الصناعية في دير الزور : تقع شمالي شرقي دير الزور ومصدر المياه بها هو نهر الفرات و مياه أبار.[83]

- وقد تم الانتهاء من تنفيذ المدن الثلاثة (عدرا – حسياء والشيخ نجار) ، والمباشرة في المرحلة الثانية في (حسياء ، عدرا) و والمرحلة الثالثة في الشيخ نجار وبلغت الإيرادات الصافية للمدن الثلاثة خلال فترة 2004/2007 ما قيمته 9.2 مليون ل.س .وفي حين بلغ عدد المشاريع الصناعية المشمولة وفق أحكام قانون تشجيع الاستثمار لنفس المدّة في المدن الثلاثة (156) مشروعا ، وتم المباشرة في تأسيس مدينة دير الزور بموجب المرسوم رقم /110/ لعام 2007.[84]

وفي عام 2009 بلغ حجم الاستثمارات الإجمالية في المدن الصناعية السورية (379.52) مليار وهذا ما يشكل ما قيمته 16% من الناتج المحلي الإجمالي في سورية والذي بلغ 2513 مليار مقارنة بعام 2011 حيث بلغ حجم الاستثمارات الإجمالية 518.165 مليار يشكل ما نسبته 18% في الناتج المحلي لعام 2011 والذي بلغ 2890 مليار.[85]

[83]محمود ،حبيب و أسعد، الحارث .(2016) .مرجع سبق ذكره. ص 7-6.

[84]تقرير الاستثمار (2007) . مرجع سبق ذكره .ص 43 .

[85]سعدا ، عماد .(2014)الواقع الاستثماري للمدن الصناعية السورية وآفاق تطويره . مرجع سبق ذكره ص 16 .

حيث أثبتت المدن الصناعية قدرتها على تحويل المواد الخام (المواد الأولية) إلى مواد مصنعة ذات قيمة مضافة عالية، وتصديرها بشركات مختصة بالتصدير لتشكل بذلك سلسلة متكاملة لعملية التصنيع والتصريف من خلال تلك الشركات المصدرة ، وأمثلة ذلك (الفوسفات ، الرمل ، الكوارتز .....) وغير ذلك التي تدخل ضمن صناعات كالزجاج المقسى – الصناعات الإسمنتية- ومواد البناء والعوازل الحرارية لأفران الحرق المستخدمة في عملية التصنيع .

ومنذ اندلاع الحرب تعرضت المدن الصناعية الأربعة لأعمال التخريب والسرقة والنهب ، حيث بلغت الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي لحقت باستثمارات المدن الصناعية الأربع في سورية 180مليار ل.س منها 416 مليون ل.س أضرار مباشرة بالبنية التحتية للمدن الصناعية ، وبلغ عدد المنشآت المتوقفة عن البناء 3360 منشأة ، وعدد المنشآت المتوقفة عن الإنتاج 548 منشأة وتعطل أعداد كبيرة من العاملين عن العمل حيث بلغ عددهم 87484 عاملا [86].

الجدول (3) الأضرار في المدن الصناعية الأربعة بسبب الحرب حتى عام 2014:

		عدرا	الشيخ نجار	حسياء	دير الزور	المجموع
المعامل قيد البناء	الإجمالي	2231	1259	412	17	3919
	متوقف	0	1209	240	17	1466
	نسبة الضرر	0%	96%	58%	100%	37%
المعامل قيد الإنتاج	إجمالي	1200	965	187	8	2360
	متوقف	1	631	66	4	702
	نسبة الضرر	0%	65%	35%	50%	30%
عدد العاملين	الإجمالي	50754	42000	20512	1361	114627
	متوقف	99	36400	3430	1238	41167
	نسبة الضرر	0%	87%	19%	91%	36%

تقرير الإستثمار 2014 هيئة الاستثمار السورية .

نلحظ من الجدول السابق أن مدينة عدرا الصناعية تعرضت لأقل الأضرار كونها الأبعد عن مركز القتال ولأقرب إلى مركز العاصمة حيث بقيت تحت سيطرة الدولة السورية تليها حسياء بنسبة الأضرار الأقل وقد كان للشيخ نجار نسبة الضرر الأكبر بنسبة 65% تليها دير الزور بنسبة 50% وقد كان لذلك أثر كبير على معدلات البطالة والتوقف عن العمل في هاتين المدينتين .

وفي عام 2015 بدأت مرحلة جديدة للتنمية وإعادة البناء إذ شكلت المدن الصناعية السورية تجمعات صناعية ضخمة ومتكاملة وقد استقطبت استثمارات عربية وأجنبية ومحلية في كافة المجالات الصناعية

[86]سعدا ، عماد .(2014).مرجع سبق ذكره ص 18حتى 21 .

وبذلك أصبحت المدن الصناعية حاضنة للاستثمارات الصناعية مما شكل داعما كبير لتلك المشاريع .وسوف نوجز بعض مؤشرات المدن الصناعية في عام 2015:

- بلغ عدد المنشآت قيد البناء 3560 منشأة .
- بلغ عدد المنشآت قيد الانتاج 1096 منشأة .
- بلغ عدد فرص العمل المباشرة في المدن الأربع 104876 فرصة عمل يضاف إلى ذلك آلاف الفرص غير المباشرة في مختلف المجالات (زراعة – تجارة – نقل – مصارف – خدمات ....) .
- بلغت الإيرادات الاستثمارية التراكمية الصافية للمدن الصناعية الأربع 23.555 مليار ل . س.
- بلغ حجم استثمارات عربية وأجنبية بقيمة 118.5 مليار ل.س .[87]
  - وقد جاء في التقرير السنوي لعام 2017 لوزارة الإدارة المحلية والبيئة مجموعة من البيانات المهمة ومنها :
- أحرزت المدن الصناعية نجاحا في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية من حيث استيعاب الاستثمارات الصناعية القادمة والمحلية فقد بلغ حجم الاستثمارات المستقطبات 750 مليار ليرة سورية . بذلك تم توفير ما يزيد عن 132 ألف فرصة عمل.
- تضم المدن الصناعية مقاسم صناعية بمساحة 4211 هكتارا ، خصص منها 2448 هكتارا بنسبة تخصيص تتجاوز 58% .
- كم بلغ عدد المقاسم الصناعية والخدمية في المدن الصناعية 13219 مقسما ، متوفر منها 4475 مقسما وبذلك تمثل فرص استثمارية حقيقية ، إضافة إلى آلاف المقاسم الحرفية المعدة لتخديم المنشآت الصناعية في هذه المدن . مع إمكانية التوسع لاستيعاب العديد من الاستثمارات الصناعية .
- وفي عام 2017 أنفق ما قيمته 43.9 مليون ل.س على تنفيذ واستملاك البنية التحتية ، أي ما يزيد عن 10% من الإنفاق التراكمي على البنية التحتية البالغ 42127 مليون .
- وقد تم نقل 666 منشأة نقلاً مؤقتاً من المناطق الساخنة إلى مدينة عدرا الصناعية 2014.
- شاركت المدن الصناعية عام 2017 (عدرا- الشيخ نجار – حسياء) في معرض دمشق الدولي في دورته التاسعة والخمسين ضمن القسم المخصص لوزارة الإدارة المحلية والبيئة .
- وقامت بالعمل على تعديل أنظمة الاستثمار في المدن الصناعية (عدرا – الشيخ نجار – حسياء).[88]

[87] المدن الصناعية في سورية، وزارة الإدارة المحلية والبيئة في الجمهورية العربية السورية ،عام 2015 . 31 كانون الثاني. www.mola.gov.sy .

[88] وزارة الإدارة المحلية والبيئة التقرير السنوي عن المدن والمناطق الصناعية لعام 2017 ،ص11-10-9-8-7-6-5-35 .

- **ثانيا: أهم مزايا الاستثمار في المدن الصناعية السورية :**

- توفير السكن العمالي وكافة الخدمات لهم .
- التفاعل بين الصناعات نتيجة تمركزها في منطقة واحدة .
- انخفاض المعدل الضريبي للمنشآت الصناعية في المدن الصناعية مقارنة بغيرها من المناطق خارج المدن.
- تباع الأراضي للمستثمرين بأقساط على مدة خمسة سنوات وبسعر التكلفة دون أرباح بموجب عقود.
- انخفاض تكاليف الخدمات بجميع إشكالها المقدمة من قبل المدن الصناعية مقارنة بغيرها[89].
- يُوفّر المال والوقت والجهد في تجهيز المشاريع الصناعية المعدة.
- استيعاب التوسع الحاصل في المشاريع الصناعية في المستقبل .
- انخفاض في تكاليف المساهمات للطاقة الكهربائية وذلك بمعدل ثلث التكاليف خارج المدن الصناعية السورية .
- انخفاض أتعاب نقابة المهندسين بنسبة 50% عن خارج المدن الصناعية السورية .[90]

الجدول رقم (4)المؤشرات الإجمالية للمدن الصناعية :

المدينة	عدرا	الشيخ نجار	حسياء	دير الزور	المجموع
مساحة المدينة هكتار	7005	4412	2500	2850	16767

تقرير وزارة الإدارة المحلية والبيئة 2017ص 6

نلحظ أن مدينة عدرا هي الأكبر تليها الشيخ نجار ثم مدينة دير الزور وتأتي بعدها حسياء وهي الأصغر مساحة بين المدن الأربعة .

[89]تقرير هيئة الاستثمار 2008.مرجع سبق ذكره .ص55.

[90]مزايا الاستثمار في المدينة الصناعية ، وزارة الإدارة المحلية والبيئة الجمهورية العربية السورية، عام2004 ./20/ تشرين.

- الجدول رقم (5)الإعانات المقدمة من الدولة للمدن الصناعية :
- الإعانات المقدمة لإعادة الإعمار والتأهيل والحماية حتى عام 2017

المدينة الصناعية	عدرا	الشيخ نجار	حسياء	دير الزور	المجموع
خلال عام 2017(مليون ل.س)	1397	2704	368	0	4469
تراكمي (مليون ل.س)	1419	4417	1879	0	7715

المصدر: تقرير وزارة الإدارة المحلية والبيئة 2017ص 8.

نلحظ أن مدينة الشيخ نجار حصلت على الإعانات الأكبر نتيجة الأضرار الأكبر التي تعرضت لها بالأزمة تليها حسياء و مدينة عدرا ولم تحصل دير الزور على أي إعانات نتيجة بقاء هذه المدينة خارج سيطرة الدولة السورية .

- الجدول رقم (6)الإعانات الإجمالية المقدمة للمدن الصناعية حتى عام 2017:

المدينة الصناعية	عدرا	الشيخ نجار	حسياء	دير الزور	المجموع
التراكمي (مليون ل.س)	4298	7757	3369	1946	17370

تقرير وزارة الإدارة المحلية والبيئة 2017ص 8

بلغ مجموع الإعانات المقدمة للمدن الصناعية عام /2017/ ما مجموعه (4469) مليون ل.س وهي تشكل (25.7%)من إجمالي الإعانات التراكمية المقدمة للمدن الصناعية البالغة(17370)مليون ل.س.

- الجدول رقم (7)المنشآت قيد الإنتاج في المدن الصناعية السورية حتى عام 2017:

المدينة الصناعية	عدرا	الشيخ نجار	حسياء	دير الزور	المجموع
إجمالي عدد المنشآت المنتجة	1355	1111	218	8	2692
عدد المنشآت المتوقفة عن الإنتاج	0	671	0	4	675
عدد المنشآت قيد الإنتاج الفعلي	1355	440	218	4	2017

المصدر تقرير وزارة الإدارة المحلية والبيئة 2017ص 10

نلحظ من الأرقام أعلاه أن مدينة عدرا هي الأكثر إنتاجية خلال عام 2017تليها الشيخ نجار رغم الأضرار الكبيرة التي تعرضت لها خلال الأزمة مما يبرز لنا قدرة التعافي السريعة بوجود الدعم الحكومي والإرادة الشعبية تليها حسياء ثم دير الزور .

- الجدول رقم (8)الإيرادات التراكمية في المدن الصناعية (مليون ل.س)حتى عام 2017:

المدينة الصناعية	عدرا	الشيخ نجار	حسياء	دير الزور	المجموع
تراكمي	22469	13741	9653	97	45960
خلال 2017	4487	1921	1880	0	8288

المصدر تقرير وزارة الإدارة المحلية والبيئة 2017 ص 11

بلغت الإيرادات السنوية المتحصلة في المدن الصناعية عام2017 (18%) من إجمالي الإيرادات التراكمية في المدن الصناعية .

- الجدول رقم (9)عدد فرص العمل في المدن الصناعية حتى عام 2017 :

المدينة الصناعية	عدرا	الشيخ نجار	حسياء	دير الزور	المجموع
تراكمي	63200	45557	22218	1361	132336
خلال عام 2017	3522	3425	566	0	7513

المصدر تقرير وزارة الإدارة المحلية والبيئة 2017 ص 12

نلحظ من الجدول أعلاه قدرة المدن الصناعية على خلق فرص العمل وامتصاص البطالة حيث تستوعب مدينة عدرا العمالية العدد الأكبر من العمال تليها الشيخ نجار ثم حسياء ثم تليها دير الزور .

ثانيا - قوانين تشجيع الاستثمار الصناعي في سورية :

- ويتجلى واضحا أهمية الاستثمار الصناعي في سورية إذ يمثل مرتكزا أساسي للنمو الاقتصادي، وبذلك يجب التركيز على القوانين والتشريعات التي تنظم عمليات الترخيص والتسجيل الصناعي بقطاعاتها المختلفة لمعرفة مدى استفادة المستثمر من المشروعات الصناعية التي يريد القيام بها . ومن هذه القوانين التي صدرت ما قبل الحرب :
- القانون رقم /21/ لعام 1958.
- المرسوم التشريعي رقم /47/ لعام 1953
- القانون رقم /10/ لعام 1991 وتعديلاته .
- المرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2007 .
- المرسوم رقم 9 لعام 2007 الذي استبدل مكتب الاستثمار بإحداث هيئة الاستثمار السورية.[91]

[91]دليل الاستثمار . وزارة الإعلام الجمهورية العربية السورية مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع بالتعاون مع وكالة لنا الخدمات الثقافية والطباعة والنشر والتوزيع صفحة ص 30 ،كلية الاقتصاد ،جامعة دمشق سورية .

ثالثا - مجموعة الإجراءات لتسهيل عمل المستثمرين في مجال الصناعة في سورية خلال الحرب:

- صدور المرسوم التشريعي رقم 22 لعام 2013 الخاص بالمدن الصناعية والمتضمن تعديل المرسوم التشريعي رقم 26 لعام 2003 وبعض بنود المرسوم التشريعي رقم 57 لعام 2004 القاضي بإحداث المدن الصناعية وتم أعطاء مزايا وتسهيلات للمستثمرين حيث اجاز المرسوم ما يلي :

- بيع المقاسم في المدن الصناعية المشادة على الهيكل لمرة واحدة وذلك مراعاة لظروف الصناعيين الحالية.
- السماح بإدخال أو أخراج شريك أو شركاء للمقاسم المخصصة بشروط محددة .
- زيادة نسبة تمثيل المستثمرين في مجلس المدينة الصناعية إلى سبعة بينهم مستثمر حرفي .
- تم تعديل أنظمة الاستثمار في المدن الصناعية السورية / عدرا – الشيخ نجار – حسياء / بسبب الأزمة الراهنة وتضمنت أهم التعديلات :

1- تخفيض الدفعة الأولى من قيمة المقاسم لتتراوح بين 15% إلى 30%،وهذا يشمل الحرفيين والصناعيين.

2- زيادة عدد الأقساط تتراوح بين 10 أقساط نصف سنوية و 20 قسط نصف سنوي .

- ويتم التعويض على الصناعيين المتضررين من الأزمة، إذ مُدّد قبول طلبات الصناعيين الذين تعرضت ممتلكاتهم الخاصة للضرر نتيجة الأزمة والأعمال التخريبية في كافة المحافظات لتاريخ 31/12/2014 على أن ترفق بالثبوتيات اللازمة .

- صدر القانون رقم 23 لعام 2014 المتضمن إعفاء المكلفين بأقساط قيمة المقاسم في المدن والمناطق الصناعية العائدة لأي من سنوات 2013 وما قبل من الفوائد والجزاءات وغرامات التأخير المترتبة على عدم تسديد هذه الأقساط إذا سددوا القسط لأي من السنوات المذكورة حتى غاية 31/12/2014.[92]

رابعا- مشاريع صناعية تشجعها وزارة الصناعة في سورية :

- من منطلق الحث على أقامة مشاريع صناعية تعتمد على الموارد الأولية المحلية في كل المناطق وتخلق فرص العمل وترفع القيمة المضافة وتؤمن حاجات السوق من السلع الاستهلاكية البديلة للمستوردات تم اقتراح إقامة المشاريع الصناعية التالية :

- في المناطق الساحلية :

1. مشاريع صناعة وحفظ وتعليب الفواكه .
2. كونسروة ومربيات.

[92]المدن الصناعية في سورية وزارة الإدارة المحلية والبيئة الجمهورية العربية السورية عام 2015 / 31كانون الثاني www.mola.gov.sy . مرجع سبق ذكره.

3. مشاريع الزيتون حفظ ومعالجة وعصر وتكرير .
4. حفظ وتعليب الأسماك ولو عن طريق الاستيراد.
5. مشاريع استخراج العطور من الزهور ومعالجتها.
6. مشاريع المشروبات الكحولية.
7. مشاريع معالجة النفايات الصلبة .

- المنطقة الشمالية :

1. صناعة الغزل والنسيج.
2. صناعة الجلود ومشتقاتها.
3. الصناعات الغذائية / النشاء الآلي / طحين الذرة / طحن الحبوب.
4. صناعة الاسمنت.
5. صناعة الآلات وتجهيزات المعامل .
6. صناعة المولدات والمحولات الكهربائية.
7. صناعة التجهيزات الطبية.
8. مشاريع معالجة النفايات الصلبة .
9. إنتاج السيارات .
10. صناعة حمض الليمون.

- المنطقة الشرقية :

1. صناعة البتر وكيماويات.
2. صناعة الألبان والأجبان ومشتقاتها .
3. صناعة الأعلاف والجلود مشتقاتها .
4. صناعة الكونسروة.
5. صناعة طحن الحبوب.
6. صناعة الأسمدة العضوية وغير العضوية .[93]

- المنطقة الجنوبية :

1. صناعة الكونسروة.
2. الصناعة التقنية والكمبيوترات.
3. صناعة الزيتون.
4. صناعة المشروبات الكحولية.
5. صناعة الأدوية البشرية والبيطرية النوعية.

[93] دليل الاستثمار ، وزارة الإعلام . مرجع سبق ذكره.ص 55-56 .

- المنطقة الوسطى (حماه ، حمص):

1. صناعة الألبان والأجبان ومشتقاتها .
2. صناعة تعليب اللحوم وحفظها ومشتقاتها .
3. صناعة الجلود ومشتقاتها .
4. صناعة زيوت الأساس والزيوت المعدنية .
5. صناعة الزيوت النباتية والسمون النباتية .
6. صناعة الأسمدة العضوية وغير العضوية .
7. صناعة الزجاج والأواني الزجاجية .
8. صناعة الإطارات للسيارات والشاحنات .
9. صناعة حمض الليمون ، مشروع لمعالجة النفايات .[94]

خامسا- **البيانات والإحصائيات المتعلقة بقوانين الاستثمار الصناعي حتى عام 2007 :**

1- المنشآت الحرفية :

- عدد المنشآت الحرفية لغاية عام 2007 قد بلغ (94963) منشأة حرفية فيه (911) منشأة في عام 2007 .
- قيمة رأسمال هذه المنشآت لغاية 2007 بلغ حوالي /199/ مليار ليرة سورية منها 645 مليون ليرة سورية في عام 2007.
- بلغ عدد العاملين في هذه المنشآت الحرفية لغاية 2007 ما يقدر ب 222710 عاملا منهم 2186 عاملا خلال 2007.
- توزعت هذه المنشآت قطاعيا وفق الآتي :

- القطاع الهندسي 57560 منشأة .
- القطاع الكيميائي : 13934 منشاة.
- القطاع الغذائي 10824 منشأة .
- القطاع النسيجي : 12645 منشأة .

[94]دليل الاستثمار ، وزارة الإعلام .مرجع سبق ذكره. ص 57-56 .

2- المنشآت الصناعية المرخصة وفق أحكام القانون رقم /21/ لعام 1958 :

- بلغ عدد المنشآت وفق هذا القانون 29609 منشأة صناعية لغاية عام 2007 .
- وبلغت قيمة رأسمالها حوالي 104 مليار ليرة سورية .
- عدد العمال 152569عاملا.
- توزعت على المنشآت قطاعيا وفق الآتي :
  - القطاع الهندسي 7127 منشاة .
  - القطاع الكيميائي6195 منشأة .
  - القطاع الغذائي 5448 منشاة .
  - القطاع النسيجي 10639 منشأة .

3- المنشآت الصناعية المرخصة وفق أحكام القانون رقم 10 لعام 1991

- بلغ عد المنشآت الصناعية /650/ منشأة صناعية حتى 2007 وفق أحكام هذا القانون رقم 10 لعام 1991.
- قيمة رأسمال هذه المنشآت 96 مليار ليرة سورية .
- وعدد عمالها 41390 لغاية 2007 .
- توزعت على القطاعات التالية :
  - القطاع الهندسي 140 منشأة .
  - القطاع الكيميائي 170 منشأة.
  - القطاع الغذائي 164 منشأة .
  - القطاع النسيجي 176منشاة.[95]

[95]دليل الاستثمار ، وزارة الإعلام ، مرجع سبق ذكره .ص 49-50.

- المطلب الثاني: واقع الاستثمار في القطاع العام والخاص الصناعي والتراكمات الرأسمالية 2000-2017.

شهد القطاع الصناعي السوري توسع كبير في (ستينيات وسبعينيات القرن الماضي) ،وبالرغم من ذلك فقد تراجع الاستثمار الصناعي مسجلا مستوى منخفض عما كان عليه وذلك في تسعينيات القرن الماضي، وتجدر الإشارة أن قطاع التصنيع كان الأشد تضررا خلال فترة الحرب .وبالرغم من صغير حجم هذا القطاع إلا أنه يمكن أن يكون لهذا القطاع الأثر المضاعف الأكبر على الاقتصاد وعنصرا فاعلا من عناصر الاستقرار والأمن الاقتصادي، أي أن نموه يعني زيادة النمو والتوسع في إنتاج القطاعات الأخرى التي ترتبط به ويؤثر بها مما يساعد في زيادة الاستثمار والابتكار والجدير بالذكر أن القطاع الصناعي العام كان يعاني من مشكلات عديدة منها البطالة المقنعة وعدم كفاية العمالة وتغيبها ، وعدم القدرة على ترويج المنتجات الصناعية وتسويقها وتغيب شبه كلي للتكنولوجية والتقنيات ، حتى أن الاستثمارات الحكومية في القطاع العام الصناعي كانت في انخفاض متزايد وأقرب إلى التخلي عن هذا القطاع ، ولا وجود لاستراتيجيات وسياسات واضحة لإعادة تفعيل القطاع العام وإعطاءه الدور الاجتماعي والاقتصادي المناسب من زيادة إنتاجية هذا القطاع إلى رفع صادراته وتوفير فرص العمل لأبناء الشعب والمنتجات المحلية المطلوبة.[96]

أولا :الاستثمار في القطاع العام الصناعي:

بلغ الإنفاق الاستثماري في هذا القطاع /84106/ مليون ل . س قبل الحرب حيث شكل قطاع الأسمنت النسبة الأكبر من الاستثمار مستحوذا على 21.5% أي (18061).مليون ل . س ويأتي في المرتبة التي تليه الإنفاق على مؤسسات وزارة الدفاع والنفط الذي بلغ /16020/ مليون ل . س بنسبة 19%من الأنفاق ،ثم وقطاع النسيج بمبلغ /15373/مليون ل . س أي بنسبة 18.3 ، ثم قطاع التبغ ويبلغ ما قيمته /8571/ مليون ل . س أي بنسبة (10.2%) ، ومن ثم تأتي الصناعات الكيمياوية بنسبة مساهمة (9.7%).

وأما باقي القطاعات فكانت متقاربة نوعا ما من حيث الأنفاق عليها ضمن حدود منخفضة .[97]

شهد القطاع الصناعي تراجع واضح في جميع مؤشراته الاستثمارية والإنتاجية والتجارية والعمالية منذ بداية الحرب لغاية عام 2015 إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع بالرغم من الارتفاع

---

[96]ضاهر ، جوزيف .(2019)**قطاع التصنيع في سورية النموذج الحالي للإنعاش الاقتصادي**. ص 3-5.

[97]طالب ، أحمد محمد (2012) .**متطلبات تأهيل الصناعات التحويلية في سورية في ضوء تحديات الشراكة السورية الأوربية** .رسالة ماجستير في الاقتصاد . قسم الاقتصاد . كلية الاقتصاد. جامعة دمشق . دمشق : سورية .ص 46.

الذي شهدته أسعار منتجاته وبلغ 13 مليار ليرة سورية بينما كان في 2014 نحو 48 مليار ليرة سورية و متراجعا 61 مليار ليرة سورية عام 2010 إلى 59 مليار في 2011وحوالي 49 مليار في 2012 ، 56 مليار في 2013.

أما مبيعات القطاع الصناعي العام فقط سجلت انخفاض أيضا إلى 38.6 مليار ليرة عام 2015 وإلى 83.6 عام 2014 وكانت عام(2011) 127 مليار ليرة سورية وفي 2013 قد وصلت 110 مليار ليرة سورية .

أما فيما **يتعلق بصادرات القطاع العام الصناعي** : استمرت خلال فترة الحرب بالتراجع ووصلت إلى 6 مليون دولار منها الجزء الأكبر صادرات المؤسسة العامة للصناعة الكيميائية من السماد وبلغت 5.9 مليون دولار ، أما الباقي 31موزعة بين ألف دولار بين المؤسسة العامة للصناعات النسيجية ، و 11 ألف دولار في المؤسسة العامة للصناعة الغذائية ، وقد بلغت صادرات القطاع العام عام 2014 نحو 68.2 .

وانخفض عدد العمال في القطاع العام الصناعي خلال فترة الحرب عما قبلها: ففي عام 2010 كان عدد العمال 72358 وتراجع عام 2015 إلى 54715.

أما عن الاستثمارات المنفذة في القطاع العام الصناعي : التي لم تتجاوز في النصف الأول من عام 2015/4/ مليون ليرة سورية بنسبة تنفيذ 001% من الاعتمادات المرصدة لكامل عام 2015 والبالغة 2.986 مليار ليرة سورية ، في حين بلغت الاستثمارات المنفذة عام 2014 /1.7/ مليار ليرة سورية مع الإشارة إلى أن الاستثمارات الصناعية للقطاع العام الصناعي وصلت إلى نحو 5.7 مليار ليرة سورية عام 2010.[98]

[98]اللحام ، فؤاد .(2015) .**الصناعة السورية في ظل الأزمة الواقع ومتطلبات التعافي** . ورقة عمل جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق : سورية . ص 4-5.

ثانيا: التراكمات الرأسمالية للقطاع الصناعي العام في سورية:

الجدول رقم (10) المجموع التراكمي لرؤوس الأموال المستثمرة في القطاع العام الصناعي بملايين الليرات ا لسورية

العام	التراكم الرأسمالي	عدد العمال
2000	372823.3	174484
2001	374319.2	175633
2002	512840.7	183379
2003	473110.6	181158
2004	725933.2	183102
2005	718096.7	187669
2006	903486	190274
2007	637807	188867
2008	698473	188564
2009	699266	184347
2010	626990	183323
2011	643926	181767
2012	217277	164057
2013	147399	157786
2014	73413	156320
2015	102741	139991
2016	245953	134345
2017	243583	128582

إعداد الباحثة بالاعتماد على المجموعة الإحصائية 2018 2011 -2012- 2016- المكتب المركزي للإحصاء دمشق: سورية .

الشكل رقم (3) التراكمات الرأسمالية للقطاع العام الصناعي في سورية من عام 2000/2017

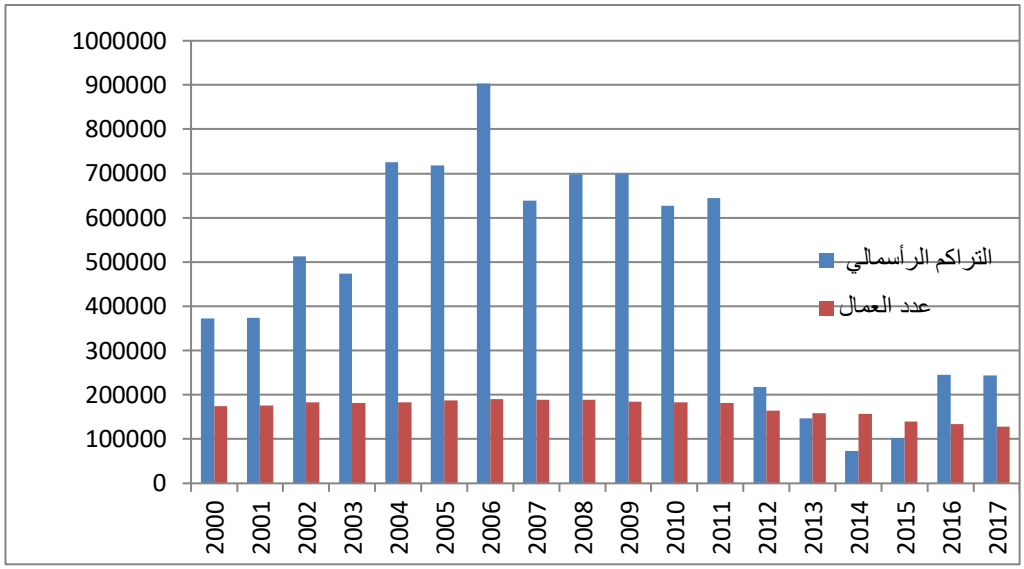

إعداد الباحثة بالاعتماد على المجموعة الإحصائية 2018 -2011 -2012- 2016- بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

نلحظ من الجدول والشكل السابق زيادة في التراكمات الرأسمالية زيادةً مطردةً حتى عام 2006 ويعود ذلك بشكل عام إلى مجموعة القوانين والقرارات التي حفزت الاستثمار ومن أهمها القانون رقم 10 عام 1991 حيث بلغت التراكمات الرأسمالية عام 2000 (372823) مليون، لتزداد بشكل بسيط عام 2001إلى 374319.2 مليون ليرة سورية، وحقق عام 2004 زيادة ملحوظة في التراكمات الرأسمالية للقطاع العام الصناعي وصلت إلى 725933مليون وذلك نتيجة قيام المدن الصناعية وما لها من أهمية كبرى في جذب الاستثمارات وزيادتها وتشجعها، أما عام 2005 نلاحظ انخفاض بسيط في التراكمات عن عام 2004حيث وصلت إلى718096 مليون، ونتيجة اهتمام الحكومة بالمشاريع الصناعية في القطاع العام وصدور الخطة الخمسية العاشرة عام 2006 الذي كان لها الأثر الإيجابي في زيادة التراكمات في ذلك العام فقط وصلت التراكمات الرأسمالية في القطاع الصناعي العام إلى 903486 مليون ليرة سورية حيث صدر المرسوم رقم 51المتعلق بتعديل ضريبة الدخل في عام 2006، ونلاحظ انخفاض التراكمات عام 2007 حتى 637807 مليون ، ثم عادت إلى الارتفاع عام 2008إلى 698473 مليون ليرة سورية، ثم ارتفعت التراكمات الرأسمالية للقطاع الصناعي العام بشكل بسيط لتصل عام 2009 إلى 699266 مليون، وفي عام 2010/2011 على التوالي شكلت التراكمات الرأسمالية 626990 - مليون 643926 مليون حيث إذ أُطلق برنامج التحديث والتطوير الصناعي الذي شمل عدد من مشاريع الصناعات النسيجية والملابس ، وجاءت الأزمة بكل مكوناتها لتخفض

التراكمات الرأسمالية إلى ما دون المستوى المرغوب نتيجة الحصار الاقتصادي والمقاطعة الخارجية وهروب رؤوس الأموال وتوقف تنفيذ العديد من المشاريع الصناعية في القطاع العام، إذ بلغت التراكمات الرأسمالية عام 2012حوالي 217277 مليون ليرة سورية .

وشهد عام 2013 انخفاض كبير في التراكمات الرأسمالية لتصل إلى 147399مليون ليرة سورية ، أما عام 2014 وهو عام الذروة في انخفاض التراكمات الرأسمالية للقطاع الصناعي العام وهو عام تجمع عدد كبير من الآثار السلبية للأزمة إذ وصلت التراكمات الرأسمالية إلى 73413 مليون ليرة سورية ، و في عام 2015/2016/2017 حاولت الحكومة السورية التخفيف من حدة الأزمة وإصدار عدد من القوانين والقرارات المشجعة والمحفزة للاستثمار وصدور العديد من الإعفاءات الضريبية لزيادة التراكمات الرأسمالية حيث بلغت التراكمات عام "102741 2015مليون ليرة سورية، لتزداد عام 2016 عم كانت عليه في العام السابق 245953 مليون ليرة سورية لتعود الانخفاض بشكل طفيف عام 2017 إلى 245583 مليون ليرة سورية .

أما عدد العمال فنلاحظ زيادة في عدد العمال من عام 2000 حتى عام 2011 وخلال فترة الأزمة تم تخفيض عدد العمال بشكل كبير مما يعني زيادة في معدلات البطالة عما كان عليه قبل الأزمة وصل أدنى مستوى له عام 2017 (128582).

ثالثا :التراكمات الرأسمالية في القطاع الخاص الصناعي في سورية :

وفي عام 2000 تم تحقيق خروقات صناعية في القطاع الخاص الصناعي إذ ارتفعت نسبة المشاريع الصناعية المنفذة في القطاع الخاص في سورية ووصلت إلى 69.2% ، حيث بلغ عددها 1010 مشروعا صناعيا بما فيها المدن الصناعية .[99]

جدول رقم (11) يبين المنشآت الحرفية المنفذة بموجب قوانين الاستثمار خلال الفترة 2000-2007

النشاط الصناعي	عدد المنشآت	رأس المال مليون ليرة	عدد العمال
الهندسة	5583	2281.4	10951
الكيميائية	923	1065.9	2574
الغذائية	1973	1291.5	4312
النسيجية	1125	545.4	3142
المجموع	9604	5184.2	20979

إعداد الباحثة اعتمادا على المرجع الأول والثاني هيئة الاستثمار السورية تقرير عام 2007 ص41. بيانات وزارة الصناعة

[99]هيئة الاستثمار تقرير الاستثمار لعام2007 . ص42. مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم (12) المشاريع الصناعية المنفذة بموجب قوانين الاستثمار بالمدّة 2007-2017مليون ليرة سورية

العام	عدد المنشآت	رأس المال	فرص العمل
2007	57	20865	3983
2008	34	39572	2317
2009	21	5889	763
2010	17	12294	1803
2011	30	21244	1631
2012	17	28327	964
2013	3	581	230
2014	3	54277	529
2015	2	5037	147
2016	3	1158	77
2017	3	12548	57

إعداد الباحثة اعتمادا على المرجع الأول تقرير الاستثمار لعام 2014والمرجع الثاني بيانات وزارة الصناعة غير منشورة خلال الحرب.

الشكل رقم (4) يشمل رأس المال وعدد فرص العمل وعدد المنشآت للقطاع الصناعي الخاص من عام 2007/2017بموجب قوانين الاستثمار

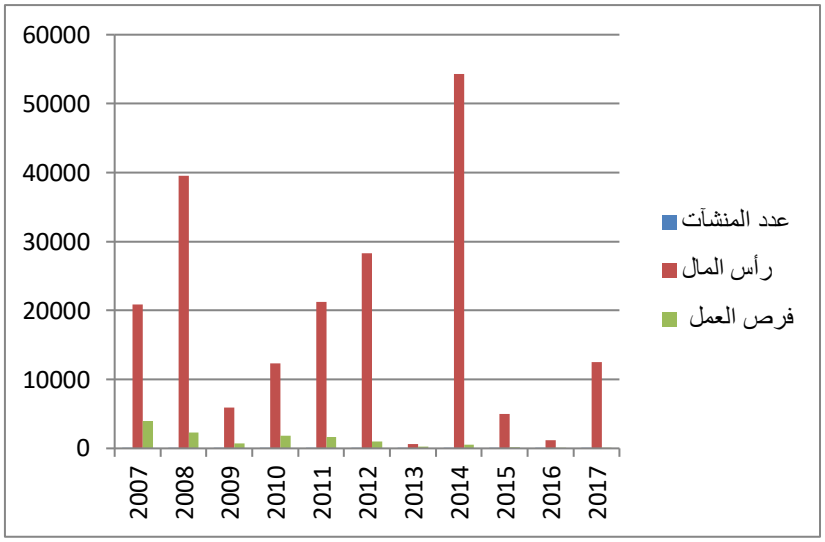

إعداد الباحثة اعتمادا على المرجع الأول تقرير الاستثمار لعام 2014والمرجع الثاني بيانات وزارة الصناعة غير منشورة خلال الحرب .

نلحظ من الجدول والشكل السابق انخفاض في عدد المشاريع الصناعية من 57 مشروع في عام 2007 برأس مال قدره 20865 مليون إلى 21 منشأة عام 2009 برأس مال 5889 مليون أي انخفض رأس مال المشروع بنسبة كبير بين العامين وانخفاض في عدد المشاريع المنفذة الخاصة في سورية بموجب قانون تشجيع الاستثمار ، وبالمقارنة بالأعوام التي تلت الحرب نلاحظ انخفاض كبير في عدد المشاريع المنفذة إذ لم تتجاوز ثلاث مشاريع عام 2013 ورأس مال قدره 581 مليون وإلى مشروعين عام 2015 ورأس مال قدره 5037 وهي ذروة الانخفاض في عدد المشاريع ومن الملاحظ ارتفاع في رأس المال للمشاريع المنفذة عام 2017 وعودة التنمية الاقتصادية الصناعية في هذا العام وزيادة تحفيز القطاع الصناعي الخاص ب عدد 3 مشاريع ورأس مال قدره 12548 مليون ل.س .

أما بالنسبة لعدد فرص العمل فقد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً مع زيادة عدد المشاريع عام 2007 حتى وصلت إلى (3983) فرصة عمل ومن الطبيعي أن يتناسب طردا عدد فرص العمل مع نسبة الزيادة في تنفيذا المشاريع الصناعية .

- الجدول رقم (13) المشاريع الصناعية المنفذة وفق قانون الصناعة رقم 21 لعام 1958 خلال الفترة من 2017/2000.(لا تشمل المشاريع الحرفية).

العام	عدد المنشآت	رأس المال	فرص العمل
2000	590	4313	2803
2001	600	4804	4414
2002	714	4053	4244
2003	695	4439	4173
2004	906	7160	6220
2005	994	7544	5893
2006	936	16173	7799
2007	685	9988	5115
2008	805	9348	7230
2009	775	18649	6488
2010	704	9807	5672
2011	574	9506.38	5275
2012	389	7440.07	4091
2013	106	1863.73	697
2014	224	2629	1460
2015	316	3401	2073
2016	450	10281	4401
2017	461	11467	2828

- إعداد الباحثة اعتمادا على تقرير الهيئة 2007 -تقرير الهيئة 2013- تقرير 2014- بيانات وزارة الصناعة – مديرية الاستثمار الصناعي خلال الحرب حتى 2017/2011 غير منشورة.

الشكل رقم (5) يشمل رأس المال وعدد العمال وعدد المنشآت للمشاريع الصناعية الخاصة المنفذة لا يشمل المشاريع الحرفية من عام 2017/2000.

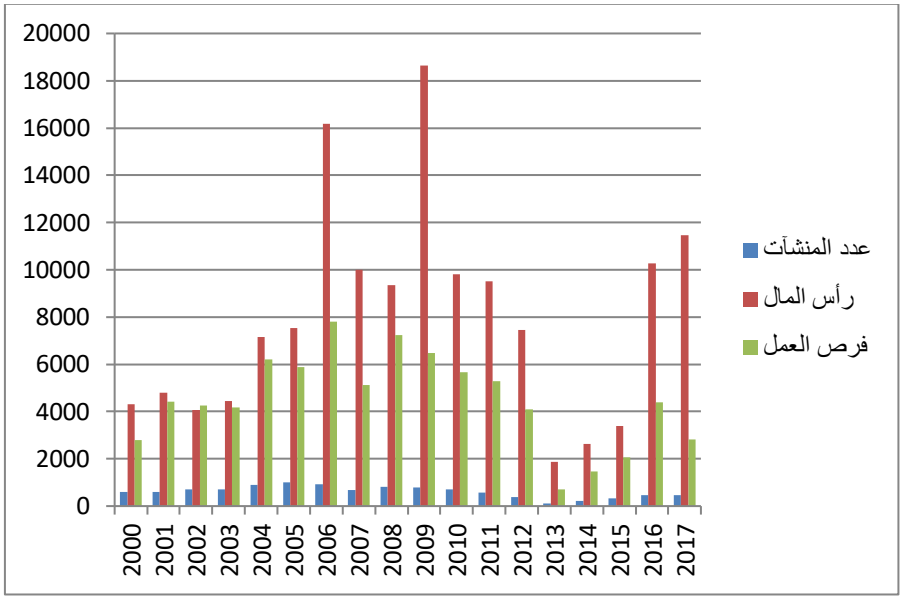

- إعداد الباحثة اعتمادا على تقرير الهيئة 2007 -تقرير الهيئة 2013- تقرير 2014- بيانات وزارة الصناعة – مديرية الاستثمار الصناعي خلال الحرب حتى 2017/2011 غير منشورة.

نلحظ من الجدول والشكل السابق بالنسبة للمشاريع المنفذة بموجب قانون الصناعة رقم 21 حيث لا تشمل المشاريع الحرفية في القطاع الخاص

بلغ عدد المشاريع المنفذة عام 2000 (590) مشروعا برأس مال قدره (4313) مليون وبالمقارنة مع عام 2006 حيث بلغ عدد المشاريع الصناعية المنفذة في القطاع الخاص الصناعي في سورية (936) مشروعا برأس مال قدره (16173) مشروع وشهد عام 2008 انخفاض في عدد المشاريع(805)مشروعا وانخفاض في رأس المال للمشاريع المنفذة حيث وصل إلى (9348)مليون . وفي عام 2009 بلغ عدد المشاريع (775) منشأة برأس مال قدره (18649)مليون .أما الانخفاض الأكبر شهده عام 2014 نتيجة الحرب وتوقف عدد كبير من المشاريع المشملة إذ بلغ عدد المشاريع المنفذة (224) مشروعا برأس مال قدره (2629) مليون ل.س .

ثم دخلت سورية عام 2016 وعام 2017 بمرحلة جديدة من التنمية الاقتصادية والصناعية وإعادة تحفيز وتنفيذ المشاريع الصناعية الخاصة حيث بلغ عدد المشاريع عام 2016 (450) مشروعا برأس مال قدره(10281) مليون وبالمقارنة مع عام 2017 إذ بلغ عدد المشاريع (461) مشروعا برأس مال قدره (11467) مليون ل.س بزيادة بسيطة في عدد المنشأة ورأس المال نتيجة عدد من القوانين والقرارات الصادرة خلال هذه الأعوام .

المطلب الثالث:خصائص القطاع الصناعي في سورية :

أولا : خصائص القطاع الصناعي في سورية:

- ضعف البنية الهيكلية في قطاع الصناعة السورية نتيجة الاعتماد على الصناعات التقليدية الخفيفة ذات القيمة المضافة المتدنية في القسم الأول، وفي قسم الثاني تعتمد على الصناعات التجميعية التي تعتمد على مكونات مستوردة من الخارج مما يفسر انخفاض القيمة المضافة وارتفاع تكاليف الإنتاج وانعكاس ذلك على أسعار المنتجات ، أما القسم الثالث من الصناعات الغذائية والنسيجية يسيطر على الجزء الأكبر من الإنتاج الصناعي حيث يتراوح بين 51/61% من هذا الناتج .
- عجز الميزان التجاري نتيجة انخفاض الصادرات الصناعية ، وتشكل السوق المحلية الجزء الأكبر من الطلب على سلع الإنتاج الصناعي .
- توجه القسم الأعظمي من الإيداعات المصرفية إلى العقارات والسيارات والتجارة بدلا من الاستفادة منها في الاستثمار الصناعي .
- ضعف التمويل الصناعي واعتماد المشاريع الصناعية على التمويل الذاتي نتيجة ارتفاع تكاليف التمويل وصعوبة شروطه من حيث الفائدة المرتفعة ،وهذا ما يؤدي إلى أعباء إضافية تدفع المستثمرين في كثير من الأحيان إلى الاتجاه إلى مشروعات خدمية وتجارية مربحة وذات عوائد سريعة وتكلفة منخفضة ولكنها لا تدعم اقتصاد البلد وتحقق الهدف الأساسي لعملية التنمية.
- ضعف مناخ الاستثمار بشكل خاص في القطاع الصناعي وتركزت الاستثمارات في قطاعات الخدمية (سياحية – مال – تأمين – عقارات – تجارة) إذ لم تتجاوز الاستثمارات الصناعية حسب هيئة تخطيط الدولة 13% من الاستثمارات الخاصة والأجنبية .[100]
- عجز بيئة الأعمال (التنظيمية والتشريعية والإدارية) عن مواكبة التحديث الصناعي ، وضعف في دور المؤسسات الداعمة ، ولا وجود لرؤية إستراتيجية (تشريعية – تنظيمية – إدارية – مواد مالية وبشرية)متكاملة لتطوير القطاع الصناعي وتحديثه.
- تدني كفاءة الإدارة من حيث توجيه الكوادر وتدريبها وتأهيلها ورفع مستوى عملها .
- ومن النقاط المهمة التي يجب تركيز الضوء عليها هو عدم الاهتمام بأشكال الملكية في القطاع الصناعي وزيادة العمل بها كالقطاع المشترك والتعاوني والشركات المساهمة الواسعة .

---

[100]إسماعيل ، عصام و . وقاف ، حسين.(2018)دور الائتمان المقدم للقطاع العام الصناعي في تنشيط الاستثمار والإنتاج في هذا القطاع سلسلة **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية** .العدد5 .المجلد 40. ص-261 .262.

- ❖ الهدر الكبير الذي يعاني منه هذا القطاع في الطاقات الإنتاجية الكامنة مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض الجودة مما ينعكس على تنافسية المنتج الصناعي ويخفضها.
- ❖ المستوى التعليمي المنخفض للقوى العاملة حوالي 75% من العاملين في المستوى الإعدادية وما دون ويوجد 6% من خريجي الجامعات .
- ❖ تعاني الصناعة السورية من منافسة حادة في أسواقها الداخلية والخارجية وعدم قدرة على تأهيلها لتواكب لتطورات القائمة على صعيد التبادل التجاري .[101]حيث نشأت الصناعة السورية في نظام حماية مما قلل تنافسيتها في الأسواق الخارجية والمحلية .[102]
- ❖ يتألف الهيكل الإنتاجي في القطاع الخاص الصناعي في معظمه من منشآت صغيرة ومتناهية الصغر ويعاني من محدودية المنشآت المتوسطة وغياب المنشآت الكبرى القادرة على المنافسة وتصدير منتجاتها وإعطاء منتج تقني تكنولوجي عالي الجودة
- ❖ لم تستطع الصناعة التحويلية من الاستفادة برنامج أحلال الواردات .
- ❖ تتميز الصناعات التي تقع خارج المدن الصناعية بتخلف البنية التحتية والافتقار إلى أبسط الخدمات مما أدى إلى ارتفاع التكاليف.[103]

[101]اللحام ، فؤاد .(2015) .**تحديث الصناعة السورية** أكتوبر31 موقع alsenaee.com .

[102] اللحام ، فؤاد .(2010)**الصناعة السورية وتحديات المستقبل ندوة الثلاثاء الاقتصادية جمعية العلوم الاقتصادية دمشق**

[103]طالب ، أحمد محمد .(2012). مرجع سبق ذكره. ص 66+ 69.

- ثانيا : العقبات التي واجهها القطاع الصناعي في سورية خلال الحرب:
- خروج معظم المنشآت الصناعية عن الإنتاج نتيجة أعمال التخريب والسلب والنهب وتقطع الطرقات وتدمير البنية التحتية مما حال دون وصول العمال إلى المصانع التي يعملون بها .
- مغادرة الخبراء مواقع العمل وتوقف المشاريع المباشر بها ومنها (حديد حماه- زجاج الفلوت- معمل الإطارات ... وغيرها) وعدم استكمال المستثمرين الأجانب والمحليين المشاريع المرخصة والتي بدء العمل بتنفيذها
- فقدان كثيرٍ من المواد الأولية والمصنعة التي كانت تنتج وتصنع محليا نتيجة أعمال القتال في مناطق هذه المصانع .
- النقص الحاد في مصادر الطاقة (الكهرباء- الغاز- الفيول – مازوت .....) إضافة إلى إرتفاع تكلفتها .
- صعوبات التمويل والتكاليف الإضافية المترتبة على أصحاب المصانع نتيجة أضطررهم لنقل معاملهم إلى مناطق آمنة .
- وتأتي الحرب بعقوباتها الاقتصادية من الدول الغربية(الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي) والدول العربية لتزيد في حدة الموقف والصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد السوري عامة وقطاع الصناعة بشكل خاص (من جهة التصدير والتمويل والاستثمار) حيث تم قطع العلاقات مع سورية من قبل شركات عالمية انعكس سلبا على أسواق التصدير وصعوبة فتح اعتمادات مستندية واستحالة القيام بعمليات التأمين وإعادة التأمين.وقد شهدت المدن الصناعية حالات من الدمار والنهب وتقطع الطرقات والسكك الحديدية إذ وصل عدد المنشآت المتضررة إلى 1500 منشأة كبيرة وأغلق 70 من الورش الصغيرة نتيجة الأزمة .[104]
- الخلل في الميزان التجاري وانخفاض القيمة المضافة نتيجة تركز الصادرات واعتمادها على المواد الخام بنسبة كبيرة وأقل بكثير من المواد المصنعة ونصف المصنعة في حين تعتمد المستوردات على المنتجات المصنعة ونصف المصنعة في حين بلغت نسبتها عام 2008 حوالي 91% . يستحوذ القطاع الخاص على نسبة 18% من صادرات المواد الخام و85 % من المواد المصنعة ، و99% من المواد نصف المصنعة ، أما بالنسبة للواردات فيستأثر القطاع الخاص بنسبة 99% من المستوردات الخام و 96% من مستوردات المواد نصف المصنعة و 35 من المواد المصنعة .

[104] تقرير تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري 2011/2015 .(2015).مركز مداد للأبحاث والدراسات. دمشق : سورية .ص 16.

- عدم قدرة قطاع الصناعة التحويلية على استيعاب منتجات ومخرجات القطاعات الأخرى من زراعية ، بناء وتشيد ، ونقل وخدمات ، وغير من القطاعات الأخرى لجهة الاستفادة منها وتحويلها إلى مخرجات ، وتوفير ما يلزم لهذه القطاعات .
- ضعف التنسيق والأسلوب التقليدي بين القطاعات الصناعية مما يخفض الكفاءة ويبطأ الإجراءات حيث يعاني القطاع الصناعي من عدم القدرة على وجود جهة واحدة قادرة على تفعيل عمل القطاع الصناعي وتطويره .
- لا وجود لبرنامج توافقي متكامل لإصلاح ومعالجة مشاكل القطاع الصناعي مما يستنزف الموارد المادية والبشرية وعدم القدرة على إصلاح القطاع العام الصناعي لأسباب عدة ونذكر منها :

- عدم وضع برنامج زمني محدد ومادي وفق رؤية علمية واضحة لإصلاح القطاع الصناعي العام .
- جزئية المعالجة والحلول (وعدم التطبيق).
- الإصلاح وفقا لتجارب ورؤية خارجية دون مراعاة الوضع المحلي .
- ضعف العمل المؤسساتي .
- ضعف العمل المشترك بين القيادة السياسية والحكومة والقوى الاجتماعية واتحاد العمال .[105]

[105]اللحام ، فؤاد .**الصناعة السورية وتحديات المستقبل**،(2010). مرجع سبق ذكره .ص 3-4.

المبحث الثاني :التجارة الخارجية في سورية من عام 2000-2017.

المقدمة :

تعدُّ التجارة الخارجية من الركائز الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية، وتشكل الصادرات والواردات بين الدول مدخلا أساسيا للعلاقات الدولية مع دول العالم ،وأن تطور التجارة الخارجية واستمرارها يعبر عن درجة تطور الدولة وتنافسية منتجاتها مع الدول الأخرى .

وفي ظل مجموعة التحديات التي تواجهها سورية اليوم سواء الداخلية أو الخارجية كان لا بد من دراسة واقع الصادرات والواردات السورية، فقد عانى القطاع التجاري في سورية من خلل هيكلي بنيوي وعجز مزمن ومستمر وبخاصة في قطاع التصدير الذي واجه الصعوبات الأكبر في إيجاد أسواق خارجية لتصريف المنتجات المحلية ، إضافة إلى هشاشة في التوازن في الميزان التجاري نتيجة درجة التركيز العالية في التصدير، بالرغم من تحقق الفائض التجاري عام 2000 إلا أن هذا الفائض يعتمد بصورة أساسية على صادرات الدولة من سلعة واحدة وهي النفط الخام وفي السنوات التالية تم الاعتماد على المواد الأولية رخيصة الثمن منها الأغذية والتوابل والمزروعات والحيوانات الحية مما يبين مدى ضعف القيمة المضافة في صادرات القطر ، وأن الميزة التنافسية تكاد تكون غير موجودة في الصادرات السورية مقارنة بمثيلاتها من الدول الأخرى ، وحتى من جانب السوق الداخلية فلم تكن المنتجات بدرجة الكفاية فهناك نقص دائم في تلبية حاجات السوق الداخلية ما يؤدي إلى زيادة في المستوردات التي يحتاجه السوق ، هذا كله كان قبل الحرب وقبل تأثراتها الجمة التي عانت منها التجارة الخارجية في سورية وقبل الدمار، الذي لحق بجميع القطاعات التي تعتمد عليها التجارة الخارجية من أبار النفط ومن خروج بعض المناطق عن السيطرة ومن تدمير وخراب لحق بالقطاع الصناعي والأرضي الزراعية و القطاعات السياحية والخدمية جميعها التي اعتمدت عليها التجارة الخارجية ولا ننسى المقاطعة الخارجية والعقوبات الاقتصادية التي تم فرضها على سورية التي أثرت بشكل كبير على قطاع التجارة الخارجية مما أنعكس على جميع القطاعات التي ترتبط بهذا القطاع بروابط أمامية وخلفية .

المطلب الأول : واقع التجارة الخارجية والميزان التجاري في سورية خلال عام2000-2017:حيث شهدت هذه الفترة تطور كبير في مؤشرات الميزان التجاري في سورية .

- **أولا :تطور الصادرات والمستوردات في سورية ما قبل الحرب :**

1- نشير إلى المرحلة الممتدة من 2000/2003 إذ سجل الميزان التجارة في سورية فائضا كان الأثر الإيجابي للتوسع في إجراءات الأصلاح الاقتصادي، من حيث توفير المرونة الكافية في التجارة الخارجية ومساهمة القطاع الخاص الأكبر في العمل وتم في تلك الفترة إعفاء الصادرات من الرسوم والضرائب بموجب المرسوم التشريعي رقم 15 لعام 2001،وفك الارتباط بين الاستيراد والتصدير الذي لا يسمح بالاستيراد إلا بعد الحصول على القطع الأجنبي من الصادرات ،لكن الميزان التجاري عانى 2004 من زيادة مستورداته عن صادراته وتراجع في تصدير النفط

وفي المدّة من عام 2006 وحتى 2011 تم اعتماد نهج اقتصاد السوق و أُطلِقت الخطة الخمسية العاشرة في سورية حيث شهدت هذه الفترة عجز في الميزان التجاري بما نسبته 1.52%من إجمالي الناتج المحلي عام 2011 .[106]

وكما ذكرنا سابقا إذ حققت الأعوام 2003-2002-2001-2000 فائضا في الميزان التجاري إلا أن هذا الفائض لم يكن إيجابيا بالقيمة الحقيقية إذ يتحول الفائض إلى خسارة بمجرد استبعاد الصادرات النفطية، ففي عام 2000 كانت الصادرات السلعية مع النفط تعادل 216190مليون ل.س، بينما كانت الصادرات بدون النفط في نفس العام تعادل 53204مليون . وشهدت هذه المدّة توقيع اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى والاتفاقيات الثنائية وخُفضت القيود التي تحد من المستوردات (قيود الاستيراد) مما فتح الباب لإدخال كميات أكبر من المستوردات من الخارج .ما يعني أن الميزان التجاري السوري رابح بالنفط خاسر من دون النفط مما يعطي دلالة كبيرة أن الصادرات السورية تعتمد على الثروة الطبيعية وقوة الموارد وليس على قوة التصنيع والقطاعات الاقتصادية المعتمدة على التقانة والتكنولوجية، مما يعكس الضعف في البنية الإنتاجية والتنافسية لصادرات السورية، وهذا الأختلال الهيكلي في الاقتصاد السوري بقي لفترة طويلة مما يعيق عملية التنمية المستدامة المنشودة. فقد شكلت المواد الخام معظم الصادرات من 1990/2003, حيث بلغت نسبة المواد الخام في الصادرات 75.7% ويرجع ذلك إلى اتجاه الصادرات السورية إلى الدول الغربية التي تشتد درجة التنافسية بها وتحتاج إلى منتجات ذات مواصفات عالية منافسة للسوق الداخلية في الخارج ومنتجات الدول الأخرى من حيث الجودة والتنويع والسعر والنوعية، وهذا ما افتقرت له الصادرات المصنعة ونصف المصنعة

[106]مركز مداد للأبحاث والدراسات (2019)**الميزان التجاري السوري في ربع قرن** دمشق : سورية ص 8- 9.

في معظم منتجاته وليس جميعها،إذ إنّ الدولة السورية تملك من المنتجات النسيجية والغذائية منافس جيد لمثيلاتها وبعض المنتجات يمكن تطويرها لجعلها منافس جيد لمثيلاتها .[107]

وفي عام 2008 قامت الحكومة السورية بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية لتتلاءم مع الوضع الاقتصادي والدولي القائم، ومن أهم تلك الخطوات السماح للقطاع الخاص بالمساهمة والمشاركة في جميع الجوانب الاقتصادية وتحديدا في القطاع الصناعي والتجاري، فأستحوذ القطاع الخاص على حوالي 60% من قيمة الصادرات، وحوالي 65.27% من قيمة الواردات ،وذلك يدل على تراجع دور قطاع التعدين الذي يسيطر عليه القطاع العام لصالح زيادة أهمية ودور الصناعات التحويلية التي يسيطر عليها القطاع الخاص .[108]

- **ثانيا :قيم المستوردات والصادرات أثناء الحرب:**

تراجعت قيمة الصادرات السورية نتيجة العقوبات الاقتصادية وارتفاع تكاليف الإنتاج من 7.4 مليار يورو عام 2010 إلى 6.9 مليار يورو عام 2011 لتصل إلى 554 مليون يورو عام 2015، وقد ارتفعت قليلا عام 2016 لتصل 565 مليون يورو ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها تراجع إنتاج وتصدير النفط بالدرجة الأولى ، وضعف في عجلة الإنتاج والتصدير مما أثر سلبا على قيم الناتج المحلي الإجمالي وعلى كل من دخل الفرد ومستوى المعيشة .

وبالنسبة للمستوردات : انخفضت من 15.5 مليار يورو عام 2010 إلى 8.9 مليار يورو عام 2014 ووصلت إلى 5.3 مليار يورو عام 2015 وإلى 4.5 مليار يورو عام 2016وبسبب الأزمة على مشتقات النفط فقد شكلت المستوردات النفطية ما نسبته 28%، 27% ، 20% من المستوردات الكلية للأعوام 2014 و2015 و 2016 على التوالي .[109]

---

[107]الرفاعي ، عبد الهادي .و عكروش، محمد .وأحمد ، هناء يحيى السيد .(2005)تحليل واقع التجارة الخارجية السورية للفترة 2000/2003–**مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية** المجلد 27. العدد 1 . اللاذقية : سورية .ص 4-9-5.

[108]رهبان ، عبد الرؤوف .(2013).الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية** المجلد 29. العدد 4-3 . دمشق : سورية. ص 25.

[109]قصيباتي ، سمر. (كانون الأول 17 - 2017)**العلاقات الاقتصادية وأهم سياسات التجارة الخارجية في سورية قبل الأزمة وخلالها وآفاق التجارة الخارجية لمرحلة إعادة الإعمار** .المؤتمر الاقتصادي الأول – تجمع سورية الأم وجامعة دمشق _ دمشق . قاعة رضا سعيد . ص 19 .

- **ثالثا : الميزان التجاري السوري 2000/2017 :**

الجدول رقم (14) قيم وكميات المستوردات والصادرات في سورية 2000-2017(مليون ليرة سورية)

العام	التصدير ل.س	الاستيراد ل.س	الميزان التجاري	كمية الاستيراد بالطن	كمية التصدير بالطن
2000	216190	187535	28655	7699	21096
2001	243149	220744	22405	8838	27564
2002	301553	235754	65799	10657	31305
2003	265039	236768	28271	10620	26275
2004	346166	389006	-42840	12804	20384
2005	424300	502369	-78069	19115	18635
2006	505012	531324	-26312	19205	22477
2007	579034	684557	-105523	21925	17801
2008	707798	839419	-131621	24972	19828
2009	488330	714216	-225886	26462	16579
2010	569064	812209	-243145	23933	18769
2011	505107	964928	-459821	24702	13534
2012	196452	794277	-597825	16935	5685
2013	174933	944962	-770029	12017	8612
2014	175759	1562846	-1387087	12184	5019
2015	210065	1497340	-1287275	9968	3928
2016	328519	2238472	-1909953	9313	1134
2017	351018	3019922	-2668904	12225	1474

إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع الأول المجموعة الإحصائية 2011- 2018 التي يصدرها المكتب المركزي للإحصاء 2018- والمرجع الثاني تقرير الميزان التجاري السوري في ربع قرن – دراسة تحليلية لمؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة 2016-1992 مركز مداد للأبحاث والدراسات .

الشكل رقم (6) الميزان التجاري السوري خلال الفترة 2000-2017

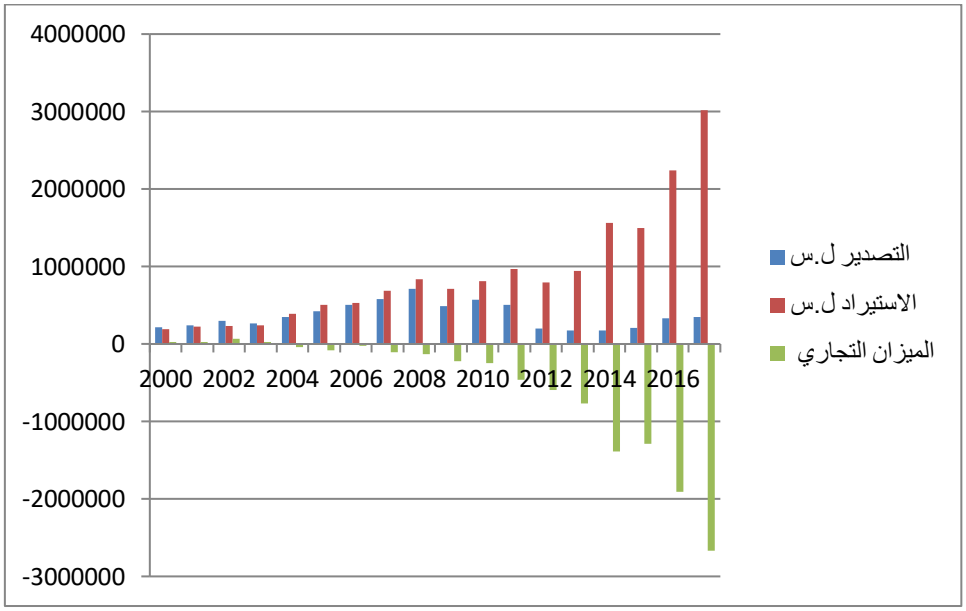

إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع الأول المجموعة الإحصائية 2011- 2018 التي يصدرها المكتب المركزي للإحصاء 2018- والمرجع الثاني تقرير الميزان التجاري السوري في ربع قرن – دراسة تحليلية لمؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة 1992-2016 مركز مداد للأبحاث والدراسات .

- نلحظ من الجدول والشكل السابق شهد الميزان التجاري في سورية في الأعوام 2000 وحتى 2003 تزايد في التصدير بقيمة أكبر من الاستيراد، حيث سجل الميزان التجاري السوري فائض فيه وصل عام 2000إلى 28655 مليون ل.س، ليزداد الفائض عام 2002 إلى 65799 مليون أي تضاعف ثلاثة أضعاف العام السابق ،ولكن كما تحدثنا سابقا أن هذا الفائض لا يعود لتصدير المواد المصنعة أنما هو فائض نتيجة تصدير النفط الخام .
- وفي عام 2004 سجل الميزان التجاري عجز بقيمة(42840-مليون) ونلاحظ تزايد العجز في السنوات التالية.
- ففي عام 2008 شهدت الصادرات زيادة كبيرة ويعدُّ هذا العام عام الذروة في التصدير حيث وصل إلى 707798 مليون ل.س ولكن الزيادة في الاستيراد كانت بنسبة أكبر حيث وصلت في هذا العام إلى 839419مليون ليصل العجز في الميزان التجاري السوري هذا العام إلى(131621مليون)، **وبتحليل الاستيراد والتصدير نلحظ أن التصدير** شهد زيادة متتالية حتى عام 2008 ثم عاود الانخفاض عام 2009 إلى 488330مليون، وفي عام 2011 تضاعف العجز بقيمة تصل إلى (459821-)، وبلغ العجز المسجل في الميزان التجاري السلعي عام 2016 حوالي (1909953-) مليون بزيادة قيمتها حوالي 622678 مليون عن قيمة العجز عام 2015 والبالغ(1287275-)مليون فقد شهد هذا العام انخفاض في العجز نتيجة الزيادة في مساهمة القطاع الخاص في التصدير بنسبة كبيرة،وبقي العجز

مستمر حتى عام 2017 حيث وصل(2668904مليون) وهو عام ذروة العجز وبالرغم من ازدياد التصدير وذلك نتيجة لزيادة في الاستيراد بنسبة أكبر وحاجة البلد الماسة للمواد الاستهلاكية والصناعية وخصوصا في سنوات الأزمة وسنوات بدء التعافي لإعادة البناء والأعمار .

- بلغ التصدير عام 2010 / 569064 مليون / أما عن سنوات الأزمة شهد عام 2012 انخفاض كبير في التصدير بلغ 196452 مليون، ليواصل الانخفاض حتى 174933 مليون عام 2013 وذلك نتيجة طبيعية لتداعيات الحرب على الاقتصاد السوري وما حملته من توقف لعدد كبير من المصانع والحرف وتهجير للمزارعين وعقوبات فرضت على سوري ومقاطعة خارجية ، أما في الأعوام التي تعبر عن بدء تعافي الاقتصاد حيث عاود التصدير للارتفاع من 210065مليون عام 2015 ليصل إلى 351018 مليون عام 2017.
- **أما جانب الاستيراد** في الأعوام الأولى للدراسة كان منخفض ففي عام 2000 وصل الاستيراد إلى 187535مليون، ثم بدء بالتزايد التدريجي ليصل في عام 2008 إلى 839419 مليون، أي تضاعف سبعة أضعاف عام 2000 ثم عاود الانخفاض عام 2009 إلى 714216مليون.
- ليزداد في عام 2010 وصل الاستيراد إلى 812209وليزداد حتى 964928 عام 2011 ، وبالمقارنة بعام 2012 نلحظ انخفاض كبير في قيمة المستوردات فهو عام الصدمة حيث وصل الاستيراد في هذا العام إلى 794277مليون ، وبعد هذا العام بدء الاقتصاد السوري بالتأقلم والحاجة المتزايدة للسلع لبدء مرحلة جديدة حيث شهدت الأعوام الخمسة الأخيرة من 2013/2017 تزايد في مستوردات القطاعين العام والخاص من المواد الرأسمالية والوسيطة بدء الاستيراد في الارتفاع بشكل متتالي في الأعوام 2013 حتى 2017 حيث بلغ الاستيراد عام 2013/944962/ مليون وبالمقارنة مع عام 2017 نلاحظ أن الاستيراد وصل إلى/ 3019922/ مليون ، وذلك نتيجة الحاجة الماسة للاستيراد لبناء قاعدة إنتاجية وزيادة الاستثمارات الخاصة والعامة للنهوض بالاقتصاد السوري بعد توقف إعداد كبيرة من المصانع والمعامل عن العمل وفقدان العدد من اليد العاملة وخروج عدد كبير من الأرض الزراعية والحاجة إلى سلع الاستهلاك والسلع الصناعية والوسيطة ، ومن الطبيعي أن هذه الأعوام حملة عجز مزمن نتيجة هذه الزيادة في الاستيراد وعدم القدرة على تغطية الاستيراد بقيم الصادرات ولا ننسى أن عامل القوة في الصادرات السورية كان ضعيف جدا الذي كان سابقا يشكل فائضا في الميزان التجاري وهو تصدير المواد الخام من النفط والغاز نتيجة الأعمال الإرهابية .

- **رابعا: النقاط الأكثر إعاقة للتصدير عام 2011 حسب تقرير التنافسية :**

1. الحصول على التمويل التجاري.
2. تقانات ومهارات الإنتاج غير المناسبة.
3. ارتفاع التكاليف والتأخر في النقل المحلي.
4. المعايير والمتطلبات الفنية الخارجية.
5. صعوبة تلبية طلبات المشترين من حيث الكم والجودة.
6. إرتفاع في التكاليف والتأخر في النقل الدولي .
7. تعقيد في الإجراءات والفساد.
8. قواعد المنشأ المطلوبة في الخارج .

- **خامسا: النقاط الأكثر إعاقة للاستيراد في سورية عام 2011 :**

1. العوائق الجمركية وغير الجمركية والتي تشكل 29.9% من العوائق في سورية.
2. تعقيد في الإجراءات .
3. ارتفاع التكاليف والتأخر في النقل الدولي والمحلي .
4. البنى التحتية والاتصالات غير المناسبة.
5. الجرائم والسرقات.
6. وغير ذلك من المعايير والمتطلبات الفنية .[110]

سادسا : تداعيات الحرب على قطاع التجارة الخارجية في سورية :

1. تعمق العجز في الميزان التجاري السوري ، نتيجة عدم القدرة على إنتاج سلع التصدير أو حتى الاستفادة من تراجع قيمة العملة السورية .
2. صعوبات عديدة من فقدان اليد العاملة وهجرة رؤوس الأموال والعقول وفقدان العديد من المواد الخام ونصف المصنعة التي تنتج محليا مع انخفاض في عمليات الترانزيت والإدخال المؤقت وغيرها من تداعيات الأزمة .
3. انخفاض في الصادرات السورية من عام 2010 إلى عام 2012 بنسبة 45% أما الواردات السورية فقد ارتفعت بداية الأزمة عام 2011 لتعود للانخفاض عام 2012 بسبب عدة تحديات منها صعوبة الشحن والنقل والتخزين أي الاستيراد ، وإنخفاض مستوى المعيشة ونصيب الفرد من الدخل القومي مما خفض الطلب المحلي عليها .
4. تدهور شروط الإنتاج والتكاليف .
5. صعوبة في تأمين القطع الأجنبي للاستيراد من الخارج (إرتفاع في الأسعار – التسليف – الإقراض).

[110] المرصد الوطني للتنافسية (2012)**التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري** . دمشق : سورية ص 79-77.

6. خسارة العديد من الأسواق الخارجية نتيجة العقوبات الجائرة وعوامل أخرى فرضتها الأزمة .
7. أسهمت الإجراءات القسرية التي تم فرضها على سورية الأحادية الجانب في تعميق تداعيات الأزمة، وأدى ذلك إلى صعوبة في تأمين المواد الأساسية وقطع التبديل وعدم القدرة على تصريف السلع والمنتجات المحلية، حيث تم فرض عقوبات جائرة على سورية لم تسمح لها بالمشاركة في المعارض الخارجية.
8. حاول الاقتصاد السوري التعايش مع هذه الظروف متحديا بذلك كل ما فُرِض في محاولة لتأمين البدائل المحلية من السلع والمنتجات التي تحتاجها السوق الداخلية، والاستعانة بالدول الصديقة التي ساعدت سورية وكان لها دور المخفف من وطأة الأزمة. [111]
9. ارتفاع في جميع التكاليف سواء، من حيث تكاليف الانتاج والتصدير والنقل والشحن وإرتفاع أسعار الوقود مما ضاعف الأسعار وخفض التنافسية للمنتجات السورية .
10. ومن الصعوبات التي عانى منها قطاع الاستيراد والتصدير في نقل الشحنات برا، حيث كان الاعتماد قبل الأزمة على الطريق البري اعتماداً كبيراً ومعابر الحدود في التبادل التجاري خاصة في التصدير نتيجة انخفاض تكلفته .
11. تقلص العلاقات التجارية واقتصارها مع بعض الدول العربية، وتقلص الشركاء التجاريين للدولة السورية ولا سيما دول الخليج والسعودية كانت سوق كبير للمنتجات النسيجية والغذائية السورية وتم قطع العلاقات التجارية معهم خلال الأزمة نتيجة العقوبات .[112]

- **سابعا :التركيب السلعي للصادرات والواردات 2000-2011:**

نبدأ بالصادرات السورية حيث أن الدولة القادرة على التصدير تتمتع بميزة تنافسية قوية وقوة في اقتصاد الدولة، وعند دراسة الصادرات السورية من عام 2000 حتى 2008 نجد أن الصادرات السورية قد تضاعفت بشكل ملحوظ من 216190 مليون إلى حوالي 707798 مليون لعام 2008 أي ازدادت أكثر من ثلاث مرات مما يدل على التنمية الاقتصادية التي شهدتها سورية خلال هذه الأعوام حيث أشارة الأرقام إلى زيادة في مساهمة القطاع الصناعات التحويلية في الصادرات السورية، حيث شكلت نسبة هذه المساهمة حوالي 19.4% عام 2000 ،وارتفعت هذه النسبة إلى 54.4% عام 2008، وبالمقابل تم تخفيض نسبة المواد الخام في الصادرات من 81.7% عام 2000 إلى 40.66% لعام 2008 ،أما بالنسبة للمستوردات والتي تشكل الجانب الأكثر تعبير عن قوة ومتانة الاقتصاد والقدرة الإنتاجية والكفاية لديه حيث تكمن الأهمية في القدرة على الاكتفاء الذاتي وإنتاج بدائل المستوردات ،

[111] خربوطلي ، عامر . (2019) . **أثر السياسة المالية على قطاع التجارة " الواقع والخيارات الممكنة** .ورقة عمل – الاتحاد العام لنقابات العمل – المرصد العمالي للدراسات والبحوث سورية. دمشق : سورية ،ص 12-11.

[112] قصيباتي ، سمر (17كانون الأول / 2017). مرجع سبق ذكره .ص 20 .

ومن الملاحظ أن المستوردات أيضا تضاعفت في تلك الفترة فقد وصلت عام 2000 إلى 187535 مليون وازدادت حتى وصلت إلى أربعة أضعاف في عام 2008 إلى 839419 مليون وأن ذلك قلل بشكل كبير من الزيادة أو أهمية الزيادة في قيمة الصادرات التي تم تحقيقها في تلك المدّة، ولا سيما أن المستوردات السورية كانت مرتكزة على قطاع الصناعات التحويلية التي ترتفع قيمة أسعار المستوردات فيه حيث شكلت واردات السلع المصنعة 50 % من قيمة الواردات، وهذا ما نعبر عنه بنسبة تغطية الصادرات للمستوردات كانت نسبة ضعيفة ، فالصادرات الصناعية لا تغطي سوى نصف الواردات الصناعية . وتستحوذ السلع الصناعية سواء كانت سلع مصنعة أو نصف مصنعة على حوالي 91% بينما تشكل المواد الأولية والطاقة نسبة 9%.[113]

- وفي عام 2006 ارتفعت نسبة الصادرات من المواد المصنعة إلى 10% من إجمالي الصادرات الكلية وبالمقابل انخفضت نسبة الوقود والتعدين إلى 51% من إجمالي الصادرات الكلية لتصل عام 2010 ل 42% من الصادرات الكلية ، أما بالنسبة للمواد الخام بلغت عام 200648% من نسبة الصادرات الإجمالية لتصل عام ل 2008 إلى 41%.[114]

وقد ارتفعت الصادرات السورية من عام 2009 إلى عام 2010 بنسبة13.7% وازدادت مساهمة القطاع الخاص في قطاع التصدير إلى 66% من حجم الصادرات الكلية وهذا يعني أيضا ارتفاع في نسبة المواد المصنعة ونصف المصنعة المصدرة .[115]

وبالنظر إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء نجد أن نسبة المواد الخام في الصادرات السورية عام 2010 تشكل 49.46% بينما نصف المصنوعة 12.31% وكانت نسبة المواد المصنوعة بنسبة 38.23% .

وبجانب المستوردات جاءت بيانات المكتب المركزي للإحصاء لتبين إنخفاض في الواردات الخام من عام 2009 من 91.569% إلى 81.153عام 2010، بينما ارتفعت واردات المواد المصنعة من 39.54% عام 2009 إلى 51.80% عام 2010 مما يعني خروج للنقد الأجنبي وحاجة متزايدة للقطع الأجنبي وزيادة في قيمة (سعر) واردات الدولة .[116]

---

[113]رهبان ، عبد الرؤف (2013) . مرجع سبق ذكره .ص 29ص-30 .

[114]المرصد الوطني للتنافسية (2012)**التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري** دمشق : سورية مرجع سبق ذكره .ص 70-69-71.

[115]خربوطلي ،عامر محمد وجيه (2014) .العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للصادرات السورية **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** المجلد 30 .العدد 1 . دمشق : سورية .

[116]بيانات المكتب المركزي للإحصاء 2011، دمشق : سورية . مرجع سبق ذكره.

واحتلت سورية في التجارة العالمية عام 2010 المرتبة 188/75 في حجم الصادرات من السلع والمرتبة 188/62 في حجم صادرات الخدمات، وفي جانب المستوردات تحتل سورية 188/74في حجم المستوردات من السلع والمركز 188/80 في حجم المستوردات من الخدمات وذلك في نفس العام 2010.

ويعد الاتحاد الأوربي الشريك التجاري الأول والرئيسي للدولة السورية ،إذ بلغت صادرات سورية إليه عام 2010(35.6%)، كما بلغت حجم مستوردات سورية منه حوالي (25%)،كما تأتي السعودية والعراق ولبنان من أكثر الدول التي تصدر إليها سورية، بينما تعد الصين وروسيا وأوكرانيا والسعودية من الدول الرئيسية التي تستورد منها سورية.[117]

وبعد ذلك العام شهدت سورية بمن فيها أزمة سياسية واقتصادية أثرت بالجوانب الاقتصادية جميعها، بما فيها التجارة الخارجية التي ترتبط بجميع القطاعات الداخلية في الدولة وتؤثر وتتأثر بها .وخلال فترة الأزمة 2011/2017: شهد القطاع التجاري من صادرات ومستوردات تبدلات وتغيرات كبيرة أثرت على العجز فيه فقد تفاقم هذا العجز ووصل للحد الأعلى.

وفي جانب التصدير انخفضت قيمة الصادرات السورية إلى الدول الأخرى من بداية عام 2011، حيث توقفت العملية الإنتاجية في عدد كبير من المصانع والمعامل وذلك من تداعيات الأزمة وشمل ذلك إنتاج النفط، بالإضافة إلى سيطرة المجموعات الإرهابية على حقول النفط ومناجم الفوسفات ، والعقوبات والحصار الاقتصادي الذي تم فرضه على الدولة السورية ، وفي عام 2017 تم استعادة بعض المناطق وفرض السيطرة من قبل الحكومة السورية وشهد هذا العام ارتفاع في التجارة الخارجية وهو عام التنمية وإعادة بناء البيت الداخلي ، أما من جانب الواردات خلال الحرب شهدت زيادة كبيرة نتيجة توقف الإنتاج الصناعي والزراعي في معظم المناطق والحاجة الماسة لتغطية متطلبات السوق الداخلية من المنتجات .[118]

[117]المرصد الوطني للتنافسية (2012) . **التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري** .مرجع سبق ذكره.ص 75-74 .

[118]محمد صقر ، عادل حسن (2018). تداعيات الأزمة السورية على قطاع التجارة الخارجية مع دول العالم . **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**– سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 40 .العدد 4 . اللاذقية : سورية ص 8 .

جدول رقم (15) الصادرات حسب طبيعة واستخدام المواد للقطاعين العام والخاص -2017 2000 بملايين الليرات السورية :

العام	طبيعة المواد			نسبة %حسب طبيعة المواد			استخدام المواد		
	خام	مصنوعة	نصف مصنوعة	خام	مصنعة	نصف مصنعة	استهلاكية	وسيطة	أصول ثابتة رأسمالية
2000	176564	28210	11416	81%	%13	%5	25106	190577	507
2001	199211	32482	11456	81.92	13.35	4.71	29728	212452	969
2002	234874	52014	14665	77.88	17.24	4.86	39395	260235	1923
2003	204843	43571	16625	77.28	16.44	6.27	30069	233712	1258
2004	207358	87700	51108	59.90	25	14	93848	250806	1512
2005	257503	102476	64321	60.68	24.15	15.16	118635	303907	1758
2006	239211	193530	72272	47.37	38.32	14.31	190344	311911	2757
2007	256688	234839	87507	44.33	40.56	15.11	235548	338302	5184
2008	287808	279126	140864	40	39	19	259108	442329	6361
2009	211564	195605	81161	43.32	40.05	16.62	210060	272236	6034
2010	281467	217557	70040	49.46	38.23	12.31	199144	362031	7889
2011	250403	193394	61310	49	38.29	12.14	171551	328007	5549
2012	82147	75428	38877	41	38	19.78	87581	102331	6540
2013	84956	52298	37679	48	29.89	21.53	78215	90740	5978
2014	96016	56723	23056	54.62	32	13	85010	87723	3062
2015	125268	61396	23401	59.63	29.22	11	108682	98323	3060
2016	145697	146969	35853	44.34	44.73	10.91	254401	71037	3081
2017	147961	168474	34583	42	47.99	9.85	231733	116718	2567

المصدر :إعداد الباحثة اعتمادا المجموعة الإحصائية المكتب المركزي للإحصاء بيانات 2018-2017-2012-2011-
النسب من حساب الباحثة.

الشكل رقم (7) يبين الصادرات في سورية حسب طبيعة المواد للقطاعين العام والخاص من عام 2000-2017

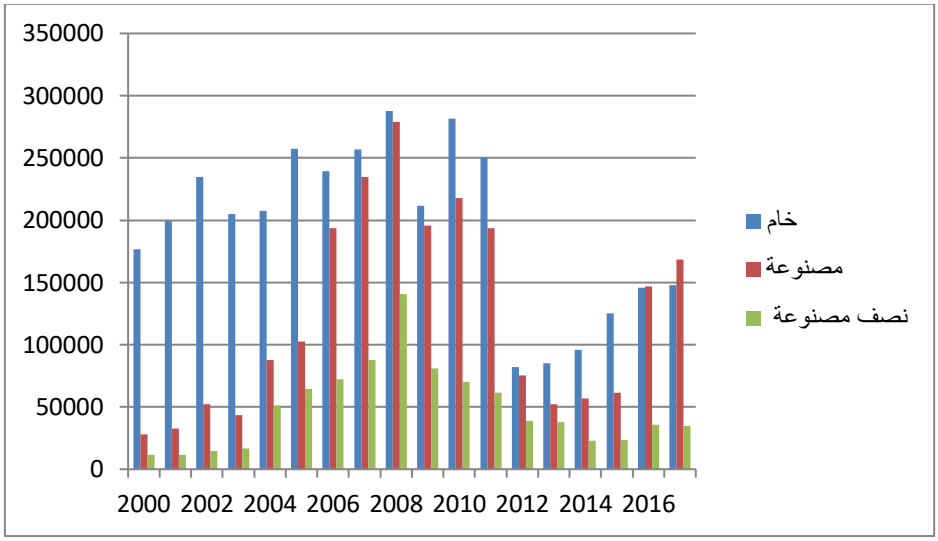

إعداد الباحثة اعتمادا المجموعة الإحصائية المكتب المركزي للإحصاء بيانات 2018-2017-2012-2011 .

نلحظ من الجدول والشكل التالي أن الصادرات للجمهورية العربية السورية تنقسم إلى سلع خام ومصنعة ونصف مصنعة، حيث شكلت المواد الخام القسم الأعظمي من الصادرات السورية في عام 2000 بنسبة 81% من الصادرات السورية، بينما شكلت المواد المصنعة نسبة 13% من الصادرات السورية ،وأخذت المواد نصف المصنعة نسبة 5% من الصادرات السورية ،ونلحظ اعتمد الدولة السورية على تصدير المواد الخام وبالمقارنة بعام 2004 نلاحظ انخفاض في قيمة الصادرات الخام بنسبة 59.90%، وزيادة في قيمة الصادرات السورية المصنعة بنسبة 25% فيما شكلت الصادرات نصف المصنعة نسبة 14%، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة الاستثمارات الصناعية وأنشأ المدن الصناعية وزيادة الإنتاج الصناعي ، وقد شهد عام 2008 انخفاض لتصدير المواد الخام حيث شكلت نسبة 40% وزيادة في تصدير المواد المصنعة التي شكلت 39% بينما جاءت نسبة المواد نصف المصنعة 19% ،وتعدُّ الزيادة في تصدير المواد المصنعة نجاح في أشراك القطاع الخاص في الاستثمار الصناعي والعملية الإنتاجية وزيادة مساهمته في الصادرات الصناعية السورية ونجاح في تحفيز وتنمية القطاع الصناعي .

وبالمقارنة مع سنوات الأزمة نجد انخفاض في قيمة الصادرات بشكل عام فيما شكلت الصادرات من المواد الخام في عام 2012 نسبة 41% من الصادرات الكلية، والصادرات الصناعية نسبة 38% وكانت نسبة الصادرات من المواد نصف المصنعة حوالي 19.78%، ونلاحظ انخفاض في تصدير المواد الخام ولكن السبب يختلف عن ما قبل الحرب، ونرجع ذلك نتيجة تراجع تصدير النفط والغاز نتيجة الحرب وخروج العديد من المناطق عن سيطرة الدولة السورية فضلا عن تدمير أنابيب النفط والبترول وتفجير خطوط الغاز من قبل المجموعات الإرهابية وليس نتيجة لزيادة في التصنيع.

ونلحظ أن عام 2016 شهد زيادة في التصدير وزيادة في تصدير المواد المصنعة، فقد شكلت المواد الخام نسبة 44.34% من الصادرات الكلية في سورية، بينما نجد أن الصادرات من المواد المصنعة شكلت نسبة 44.73% من الصادرات الكلية وذلك ميل لصالح السلع المصنعة بشكل بسيط ولكنه يعطي دليل عن بداية التنمية الاقتصادية الصناعية، بينما أخذت المواد نصف المصنعة نسبة 10.91%. وبالمقارنة بعام 2017 نجد تفوق نسبة الصادرات الصناعية حيث شكلت 47.99% من الصادرات الكلية وتراجع في نسبة الصادرات من المواد الخام 42% من الصادرات الكلية وشكلت المواد نصف المصنعة 9.85% من الصادرات السورية الكلية .

الشكل رقم (8) يبين الصادرات السورية من حيث استخدام المواد من عام 2000-2017

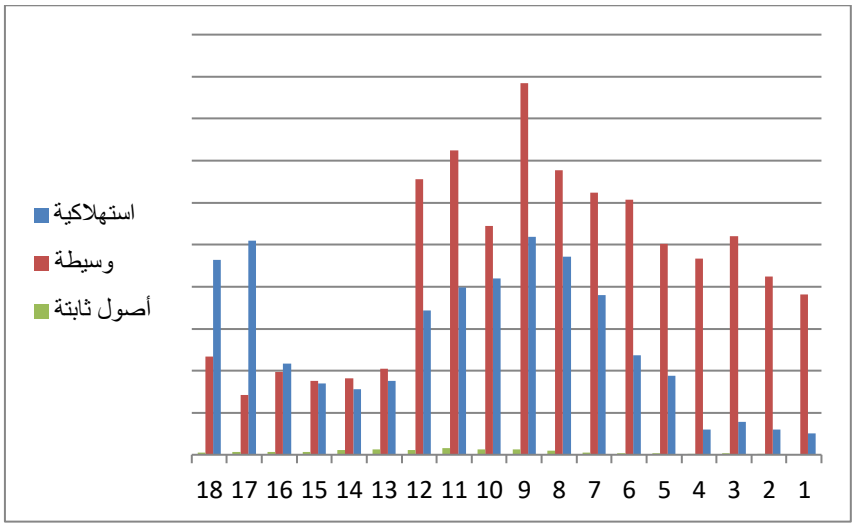

إعداد الباحثة اعتمادا المجموعة الإحصائية المكتب المركزي للإحصاء بيانات 2018-2017-2012-2011.

ونلحظ من الجدول والشكل السابق أن الصادرات السورية تنقسم حسب استخدام المواد إلى استهلاكية ووسيطة ورأسمالية ،وبالمقارنة في عام 2000 شكلت الصادرات الاستهلاكية ما نسبته (11.61) من الصادرات السورية الكلية والوسيطة (88.15)، بينما شكلت الأصول الثابتة الرأسمالية ما نسبته (0.23)، وبالمقارنة بعام 2009 فقد شكلت السلع الاستهلاكية ما نسبته (43.02%)، بينما الوسيطة (55.75%) وجاءت الأصول الثابتة بنسبة (1.24%) ،ونلحظ زيادة في تصدير السلع الرأسمالية ولكن بمعدل طفيف عم كانت عليه عام 2000. وبالمقارنة مع أعوام الحرب نلاحظ في عام 2012 شكلت الصادرات حسب استخدام المواد ما نسبته (44.58%) مواد استهلاكية ،و (52.09%) مواد وسيطة و (3.33%) رأسمالية،وفي عام 2015 شكلت المواد الاستهلاكية من المواد المصدرة ما نسبته(51.74%) ونسبة المواد الوسيطة (46.81%) والأصول الثابتة بنسبة (1.46%)، ومن الملاحظ في أعوام الأزمة ارتفاع نسبة تصدير المواد الاستهلاكية عم كانت عليه قبل الأزمة وانخفاض في تصدير السلع الوسيطة أما السلع الرأسمالية بقيت دون المستوى المرغوب ، وفي عام 2017 بلغت نسبة السلع المستخدمة في الاستهلاك من السلع المصدرة الكلية (66.02) بينما الوسيطة (33.25) بينما الرأسمالية (0.73)

- جدول رقم (16) المستوردات حسب طبيعة واستخدام المواد للقطاعين العام والخاص ملايين الليرات السورية 2000-2017

العام	طبيعة المواد			نسبة طبيعة المواد %			استخدام المواد		
	خام	مصنوعة	نصف مصنوعة	خام	مصنعة	نصف مصنعة	استهلاكية	وسيطة	أصول ثابتة رأسمالية
2000	23233	70928	93374	12.39 %	%37.82	%49.79	24173	120855	42507
2001	22660	92409	105675	10.27	41.86	47.87	24992	135491	60261
2002	21621	101401	112732	9.17	43.01	47.82	33177	136026	66551
2003	26579	96031	114158	11.23	40.56	48.22	30086	143288	63394
2004	41141	184658	163207	10.58	47.47	41.95	59336	128497	201173
2005	41851	268265	192253	8.33	53.40	38.27	54452	350109	97807
2006	45094	302985	183245	8.49	57.02	34.49	61729	355399	114196
2007	53602	391359	239596	7.83	57.17	35.00	68132	499165	117259
2008	73433	421899	344087	8.75	50.26	40.99	70245	668523	100651
2009	91569	282377	340270	12.82	39.54	47.64	87146	507736	119334
2010	81153	420728	310328	9.99	51.80	38.21	113856	534117	164236
2011	88365	485645	390918	%9	50	40.51	118826	643560	202542
2012	84763	476591	232923	10.67	60	29.32	103221	616627	74429
2013	411730	336726	196470	43.57	35.63	20.79	137534	760794	46598
2014	633689	530523	398634	40.54	33.94	25.50	275246	1147439	140161
2015	622063	485045	390232	41.54	32.39	26	186312	1184231	126797
2016	850645	771291	616536	38	34.45	27.54	245504	1780366	212603
2017	1041348	1284452	694122	34.48	42.53	22.98	266690	2481719	271513

إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية لعام 2018-2017-2012-2011-
النسب من حساب الباحثة.

الشكل رقم (9) يبين المستوردات في سورية حسب طبيعة المواد خام مصنوعة نصف مصنوعة للقطاعين العام والخاص من 2000-2017

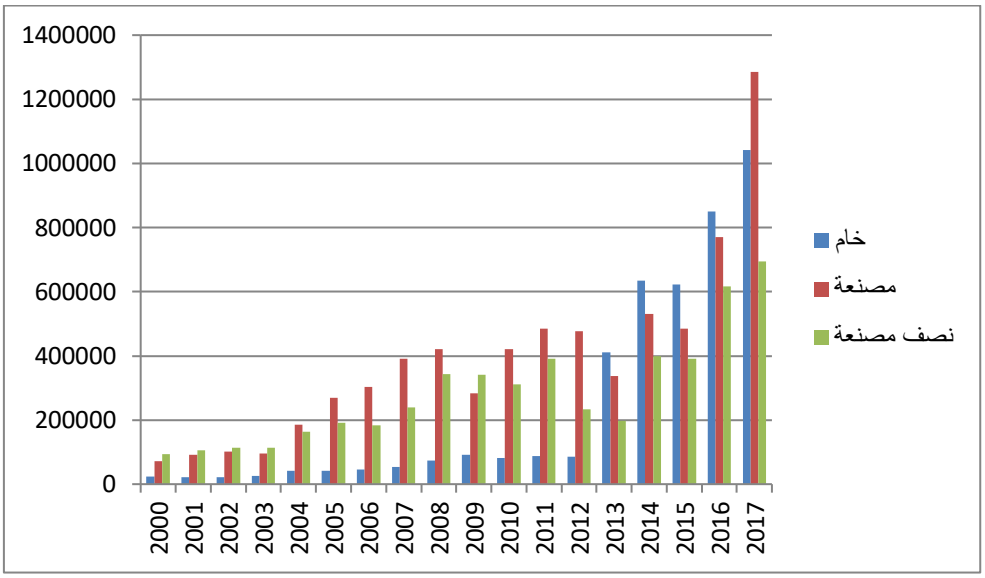

إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية لعام 2018-2017-2012-2011.

نلحظ من الجدول والشكل السابق أن المستوردات في الجمهورية العربية السورية تنقسم بحسب طبيعة المواد المستوردة إلى خام ونصف مصنعة ومصنعة، حيث شكلت المواد المصنعة ونصف المصنعة النسبة الأكبر من المستوردات في بداية الدراسة من عام 2000 وحتى عام 2012 .

ففي عام 2000 شكلت المواد الخام ما نسبته 12.39% من قيمة المستوردات الكلية، والمواد المصنعة شكلت ما نسبته 37.82%، بينما كان القسم الأكبر من المواد المستوردة للمواد المصنعة بنسبة 49.79% وبالمقارنة بالأعوام 2001، 2002 على التوالي نجد انخفاض بسيط في استيراد المواد الخام حيث شكلت المواد الخام عام 2001 ما نسبته 10.27% ،والمواد نصف المصنعة ما نسبته 47.87% والمواد المصنعة 41.86%، بينما انخفض استيراد المواد الخام بشكل طفيف عام 2002 ليصل 9.17% ،أما المواد نصف المصنعة لم تختلف نسبتها كثيرا عن 2001 وشكلت 47.82%وجاءت نسبة المواد المصنعة ب 43.86% ويدل ذلك على وفرة المواد الخام والطبيعية في سورية والحاجة الماسة للمواد المصنعة ونصف المصنعة نتيجة انخفاض في المشاريع الصناعية وعدم القدرة على تغطية حاجات السوق المحلية من المواد المصنعة ونصف المصنعة أيضا يدل بشكل إيجابي على زيادة في المشاريع الاستثمار والحاجة لتغطية متطلبات ومستلزمات هذه المشاريع . ومنذ بداية عام 2000 وحتى 2012 لم نلاحظ تغيرات كبيرة في هذه النسبة رغم الاختلاف في قيمة المستوردات وزيادتها ولكن بقيت النسبة الأكبر للمستوردات المصنعة أولا ثم نصف مصنعة والأقل للمواد الخام .

أما عام 2013 ظهرت الحاجة واضحة للمواد الخام نتيجة الأزمة وفقدان مكامن الثروة الطبيعية والحاجة لها حيث تفاوتت النسبة إلى 43.57 للمواد الخام ،و 35.63 % للمواد المصنعة ،واحتلت المواد نصف المصنعة ما نسبته 20.79% ،ونلاحظ الارتفاع الكبير في نسبة استيراد المواد الخام وقلة مصادر الطاقة في سورية خلال سنوات الأزمة .

أما بالنسبة للأعوام 2014و 2015و 2016جاءت النسبة الأكبر أيضا للمواد الخام في المستوردات السورية على التوالي 40.54%، 41.54%، 38% وبالمقارنة مع عام 2017 انخفضت النسبة للمستوردات الخام وارتفعت للمواد المصنعة حيث أصبحت النسبة كالتالي 34.48 للمواد الخام ، 42.53 للمواد المصنعة ، 22.98% للمواد نصف المصنعة وذلك نتيجة استعادة العديد من المناطق من قبل الدولة والحاجة لبدء استثمارات جديدة وتغطية حاجات السوق وبشكل عام فأن المستوردات ازدادت بشكل أكبر مما كانت عليه .

الشكل رقم (10) المستوردات حسب استخدام المواد من عام 2000-2017

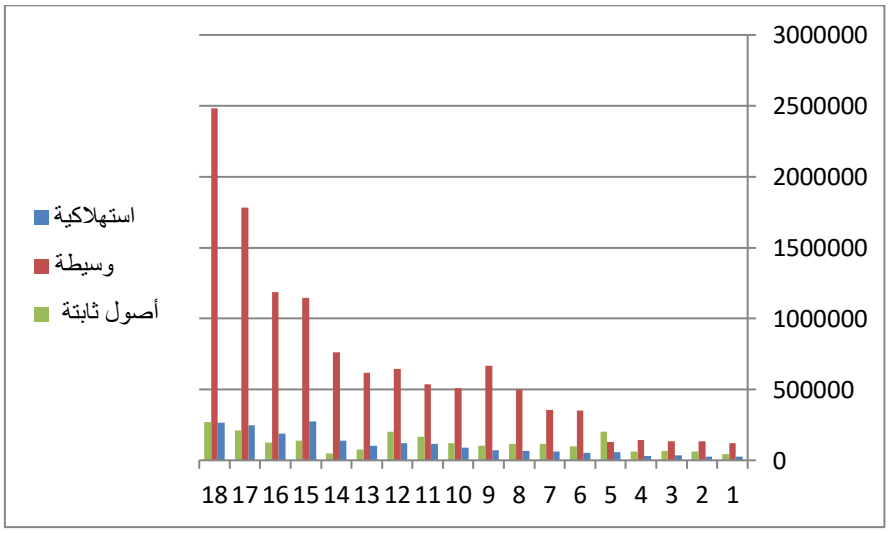

إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية لعام 2018-2017-2012-2011.

ونلحظ من الشكل السابق استخدام المستوردات كمنتجات وسيطة في الصناعة السورية بشكل كبير وانخفاض استخدامها في تشكيل رأس المال الثابت حيث كانت النسبة كالتالي :

بالمقارنة بين عامي 2000/2008 ففي عام 2000 شكلت نسبة المواد الاستهلاكية (12.89%)، والوسيطة (64.44%)، والرأسمالية نسبة (22.67%) ،وبذلك تكون النسبة الأكبر للمستوردات الوسيطة، وفي عام 2008 أصبحت النسبة كالتالي الاستهلاكية (8.37%) ،والوسيطة (79.64%) وبذلك ارتفعت عما كانت عليه في عام 2000، ووصلت نسبة المواد الرأسمالية الأصول الثابتة إلى (11.99%) وبذلك انخفضت قيمة مستوردات سورية من الأصول الرأسمالية والتي هي العامل الحاسم في زيادة الاستثمارات الصناعة مما يشير إلى قلة الاستثمار الصناعي في سورية .

وبالمقارنة بين 2012 و2015 وهي أعوام الحرب وزيادة الاستيراد، حيث بلغت النسبة في عام 2012 للمواد الاستهلاكية (13%)،والوسيطة (77.63)، بينما الرأسمالية (9.37%) ونلاحظ زيادة في نسبة المواد المستخدمة كسلع وسيطة في أعوام الدراسة ، وفي عام 2015 وصلت نسبة المواد الاستهلاكية من المستوردات الكلية (12.44%)، بينما الوسيطة (79.09)، والرأسمالية (8.47).

وأما عام 2017 فقد كانت النسبة للمواد الاستهلاكية من المستوردات الكلية (8.83)، بينما الوسيطة (82.18)، ووصلت نسبة المواد الرأسمالية إلى المستوردات الكلية (8.99)، وهذا يظهر لنا اتجاه استخدام المواد المستوردة في سورية وارتفاع استيراد السلع الوسيطة للاستخدام في الإنتاج.

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية ومجموعة القوانين والقرارات الخاصة بها.

- **أولا : تتأثر التجارة الخارجية بعوامل عدة منها**

- الموقع الجغرافي لسورية .
- وفرة الموارد.
- تطور وسائل المواصلات والنقل .
- العلاقات الدولية التي تتمتع بها الدولة .
- السياسات التجارية .

- **ثانيا : مجموعة التحديات التي تواجه التجارة الخارجية :**

يوجد عدد كبير من التحديات التي واجهة التجارة الخارجية في سورية بما فيها هيكل الإنتاجي للاقتصاد السوري ومجموعة من الضغوط الاقتصادية والمتغيرات الاقتصادية العالمية والضغوط الخارجية ، المنافسة الكبيرة للمنتج السوري في ظل حرية التجارة الخارجية نضيف إلى ذلك التكتلات الاقتصادية الدولية . ومن أهم التحديات أيضا .

1. الاحتكار : سواء كان ذلك من قبل القطاع العام(الدولة) أو من قبل التجار حيث يتم احتكار سلعة معين واستيرادها نتيجة ارتفاع الطلب عليها في السوق المحلية .
2. تركز الصادرات السورية بعدد من المواد الخام والزراعية والسلع الأولية .
3. العجز المستمر في الميزان التجاري .
4. التسعير الإداري من خلال أدوات السياسة المالية (الضرائب غير المباشرة والدعم).
5. تركز أغلب الواردات في البلد على المواد الوسيطة وخاصة الإنتاج الصناعي نتيجة هيكل الإنتاج الاقتصادي في سورية .
6. تعاني الصادرات السورية من ضعف في التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية.
7. اختلال أسعار الصرف الرسمية وفروقات في الأسعار المحلية والدولية مما ينعكس في ضعف الموارد المالية للموازنة العامة للدولة .
8. عدم توفر المعلومات الكافية عن حاجة الأسواق الخارجية.
9. التعقيد الكبير في الإجراءات التجارية.
10. عدم التنسيق بين السياسات بما فيها النقدية والتجارية والمالية بالشكل المطلوب .
11. الازدواج الضريبي .[119]

[119]شعبان ، جعفر أحمد (2016)**أثر الإصلاح في التجارة الخارجية في سورية خلال الفترة 2000/2010** . رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة دمشق. كلية الاقتصاد. قسم الاقتصاد العام،دمشق : سورية .ص 112-111-110.

- **ثالثا : مجموعة القوانين والقرارات الصادرة المتعلقة بتشجيع التصدير والاستيراد والتجارة الخارجية :**

أصلاح البيئة التشريعية والمؤسسية لتعطي دوراً أكبر للقطاع الخاص في التجارة الخارجية ومنها:

- قانون رقم 7 لعام 2008 بخصوص منع الاحتكار والمنافسة .
- قانون رقم 42 لعام 2006 لحماية الإنتاج الوطني من الآثار الضارة للممارسات في التجارة الدولية .
- قانون التجارة رقم 33 لعام 2007.
- قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 وتعديلاته عام 2010.
- قانون العلامات الفارقة والمؤشرات الجغرافية والرسوم والنماذج الصناعية رقم 8 لعام 2007.
- قانون حماية المستهلك رقم 2 لعام 2008.[120]
- وقد أُحدثت هيئة تنمية وترويج الصادرات بموجب المرسوم التشريعي رقم 6 لعام 2009 ومهمتها ترويج الصادرات السورية في الأسواق الدولية والتعريف بالأنظمة والقوانين السورية وظروف الاقتصادية في البلد .ومن أهم أهداف الهيئة :
- تنمية وترويج الصادرات بشكل يتوافق مع خطط التنمية الاقتصادية
- رفع قدرت وكفاءة المنتج السوري وتحسين جودته .
- تشجيع الاستثمارات الموجهة نحو التصدير .[121]
- قانون رقم 3 الصادر عام 2016 إحداث هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات لنتمكن من إعادة التوازن للعملية الإنتاجية من خلال تحسين جودة المنتجات وتشجيع الاستثمار وتعزيز تنافسية المنتج السوري بما يصب في أهداف النمو الاقتصادي لتحل محل هيئة تنمية وترويج الصادرات المحدثة بموجب المرسوم التشريعي رقم 6 لعام 2009.ومن المهام الأساسية للهيئة :
- وضع الخطط وتنفيذ الاستراتيجيات في تنمية وتطوير الإنتاج المحلي
- تعزيز الصادرات والتعاون مع المنظمات الدولية والمؤسسات الوطنية وإدارة البرامج المقدمة من هيئات وصناديق التمويل المتعلقة بإعادة الإعمار وتنمية وتطوير الإنتاج المحلي وذلك بالتعاون مع هيئة التخطيط والتعاون الدولي.[122]

---

[120] شعبان ، جعفر أحمد (2016) .مرجع سبق ذكره. ص 115 .

[121] الجمهورية العربية السورية وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية syrecon.gov.sy .
https://syrecon.gov.sy/?page=category&category_id=28&lang=ar&fbclid=IwAR3eHai5gDyRo7wwzTa1asW2xG6-KklPzHi8WAwVbuYY83HXo3w5ujFSb-0

[122] Syria news
https://syria.news/amp/d9c61c95-07011612.html?fbclid=IwAR0vu42nnlYXN7T1DdThJ1wdS4okRWEzeDlgbP7zdu7DydZxmYkJvfvWjsw

- القانون 30 لعام 2021 والمتضمن إعفاء المواد الأولية المستوردة بوصفها مدخلات للصناعة من الرسم الجمركي 1% من الضرائب والرسوم المفروضة على الاستيراد .
- المرسوم 25 لعام 2021 القاضي بتمديد إعفاء مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية للصناعات الدوائية البشرية من كافة الرسوم الجمركية والضرائب .
- صدور قانون الاستثمار الجديد رقم 18 لعام 2021 ، الذي يتيح توفير الظروف الجيدة لفعاليات الاستثمار ويخلق البيئة المشجعة لجذب رؤوس الأموال .
- السماح للصناعيين الاستفادة من حصصهم في قطع التصدير لاستيراد موادهم الأولية وفق قراري المصرف المركزي (1070،1071) الخاصين بتمويل المستوردات وتعهد قطع التصدير .
- السماح للصناعيين باستيراد الأقمشة المصنرة ضمن مخصصاتهم .
- الترخيص لاستيراد الكحول الطبي من الدرجة 97 إلى 100.
- صدر قرار إدراج العديد من الصناعات ببرنامج هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات .
- استثناء المدن الصناعية من التقنين الكهربائي ضمن برامج معينة .
- تحديث واعتماد مواصفات قياسية لعدة منتجات صناعية من قبل هيئة المواصفات والمقاييس السورية
- إعفاء مصنعي الأدوات المنزلية الكهربائية من رسم الضميمة لبعض المواد التي لا يوجد لها إنتاج محلي مما ثل .[123]

[123] وزارة الصناعة – وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

المطلب الثالث: أهمية التجارة الخارجية في سورية :

- **السياسات والإجراءات التجارية والعلاقات ما قبل الحرب:**

ما قبل عام 2010 كان التوجه السائد نحو الانفتاح الاقتصادي والتجاري وتعزيز الشراكات الاقتصادية الدولية ، وقد كان الهدف الأعظمي هو استقطاب الدول للاستثمار في سورية أي البحث عن مستثمرين للاستفادة من الموارد المادية والخبرات والتكنولوجية وتعزيز العلاقات والتجارة بين الأطراف الدولية. ومن أهم الاتفاقيات قبل الأزمة :

- تم الدخول في اتفاقات تجارية متعددة الهدف منها الانفتاح على الأسواق العالمية والإقليمية ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، اتفاقية الشراكة مع تركيا وإيران وغيرها من الاتفاقيات الثنائية ، وقد تم التهيئة في تلك المدّة للدخول باتفاقية الشراكة السورية الأوروبية .وبذلك تم تخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات
- توقيع اتفاقيات التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار مع عدة دول نذكر منها روسيا الصين كوريا الديمقراطية وغير من الدول .
- توقيع اتفاق تجارة ثنائية حرة مع تركيا
- وأيضا اتفاق تجارة تفضيلية مع إيران
- اتفاقيات تعاون اقتصادي وتجاري مع بعض الدول العربية والأجنبية
- أُدخلت سورية في اتفاقية نظام الأفضليات التجارية لمنظمة مؤتمر التعاون الإسلامي حيز التنفيذ .
- **السياسات والإجراءات خلال الحرب :**
- قامت وزارة الاقتصاد بتشكيل لجنة فنية لإدارة نظام المقايضة بين سورية والدول الصديقة وتحديد السلع التصدير وسلع المقايضة .
- تم إعفاء الأدوية والمستلزمات الطبية القادمة من إيران من الرسوم الجمركية والضرائب لغاية 2013 ، وأيضا تم تسريع الإجراءات المتعلقة باتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين إيران وسورية وخفض الرسوم الجمركية إلى 4% على السلع المشمولة بأحكام الاتفاقية .
- تفعيل علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري من خلال توصية اللجنة الاقتصادية بذلك خاصة مع دول أمريكا اللاتينية ودولة روسيا والصين وجنوب أفريقيا والهند .
- العمل على تسريع آلية صندوق التمويل ومشاريع الاستثمار المشتركة بين فنزويلا والبوليفارية مع سورية
- القيام بتنفيذ جزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي وتطوير السياسات التجارية وذلك بشكل مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[124]

[124]قصيباتي ، سمر (17 كانون الأول /2017).مرجع سبق ذكره. ص 8-7-9.

المطلب الرابع:الانكشاف التجاري في سورية :

الانكشاف التجاري هو نسبة التجارة الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي مضروب في مئة.

من أهم المؤشرات التي تعكس أهمية المستوردات والصادرات من الناتج المحلي الإجمالي ، وكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على الاعتماد على الخارج للحصول على ما يلزم ولتصريف الفائض من الإنتاج المحلي وما تولده هذه التبعية للخارج من آثار سلبية على الاقتصاد، خصوصا أن جميع المتغيرات الخارجية سوف يكون لها آثار على الاقتصاد السوري من إرتفاع الأسعار العالمية إلى السياسات المالية والتجارية والاقتصادية للشركاء التجاريين .[125]

يزداد وضوح مؤشر الانكشاف التجاري في الجمهورية العربية السورية بتحليل نسبة التجارة الخارجية (أي كل من نسبة الصادرات والواردات) من الناتج المحلي الإجمالي، وبشكل عام تتجه إلى الارتفاع إذ وصلت بالنسبة إلى الصادرات من 24 إلى 30% من الناتج المحلي الإجمالي والواردات تراوحت من 20 وحتى 36% من الناتج المحلي الإجمالي في المدّة من 2000 حتى 2008 ،وعندما نريد المقارنة بين سعر الطن من الصادرات وما يقابله من الواردات نستخدم هذا المؤشر أيضا، حيث بلغ وسطي سعر الطن للصادرات من عام 2000/2008 ما يقارب 18798ليرة سورية أما وسطي سعر الطن للواردات قد بلغ نحو 24361 في نفس المدّة، وهو ما يؤكد على زيادة سعر الواردات عن الصادرات وزيادة في الانكشاف التجاري، حيث تركزت الصادرات في سورية بمكوناتها على المواد الخام سواء ثروات باطنية أو محاصيل زراعية رخيصة الثمن بالمقارنة مع المواد المصنعة الغالية الثمن ونصف المصنعة التي يتم استيرادها .[126]

[125]شعبان ، جعفر أحمد .(2016).مرجع سبق ذكره .ص69-70.

[126]رهبان ، عبد الرؤوف (2013). مرجع سبق ذكره .ص 28.

جدول رقم (17)الانكشاف التجاري في سورية خلال المدّة (2000-2017) القيم بملايين الليرات السورية

العام	الناتج المحلي بسعر السوق بالأسعار الجارية	الصادرات السلعية		الواردات السلعية		معدل الانكشاف التجاري %
		القيمة	%	القيمة	%	
2000	904622	216190	23.9	187535	20.7	44.6
2001	974008	243149	24.9	220744	22.7	47.6
2002	1022303	301553	29.5	235754	23	52.5
2003	1074163	265039	24.7	236768	22	46.7
2004	1266891	346166	27.3	389006	30.8	58
2005	1506440	424300	28.2	502369	33.3	61.5
2006	1726404	505012	29.2	531324	30.8	60
2007	2020838	579034	28.6	684419	33.9	62.5
2008	2448060	707798	28.9	839419	34.3	63.2
2009	2520705	488330	19.4	714216	28.3	47.7
2010	2834517	569064	20.1	812209	29	49.1
2011	3252720	505107	15.5	964928	29.7	45.2
2012	3024842	196452	6.5	794277	26.3	32.8
2013	2937561	174933	6	944926	32.2	38.2
2014	3707120	175795	4.74	1562846	42.15	46.89
2015	4524911	210065	4.64	1497340	33.09	37.73
2016	6269836	328519	5.24	2238472	35.7	40.94
2017	8691453	351018	4.03	3019922	34.74	38.77

إعداد الباحثة بالاستناد إلى المرجع الأول العيس ،ياسر محمد (2020) ،**تعزيز تنافسية الاقتصاد السوري في ظل تحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي** . رسالة الدكتوراه.قسم الاقتصاد . في الاقتصاد كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. دمشق :سوريا ص 138. والمرجع الثاني أحمد شعبان ، جعفر .(2016)مرجع سبق ذكره ص 69-70. والمرجع الثالث المكتب المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية 2018-2017.والنسب من إعداد الباحثة.

نلحظ من الجدول السابق تذبذب في قيمة الانكشاف التجاري في الجمهورية العربية السورية، وبداية مع عام 2000 إذ نلحظ ارتفاع في قيمة هذا المؤشر من 44.6 في هذا العام ،إلى 63.2 عام 2008 ،وذلك يدل على أن معدل النمو في التجارة الخارجية السورية أعلى من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ونلحظ عام 2009 و 2010 انخفاض في قيمة الانكشاف التجاري حيث كانت النسبة على التوالي 47.7، 49.5 وهذا يدل على تحسن في معدل الناتج المحلي الإجمالي ، ووصلت نسبة الانكشاف التجاري عام 2012 إلى 32.8 أي أدنى معدل لها نتيجة العقوبات الاقتصادية وانخفاض في قيمة الاستيراد والتصدير، ومنذ عام 2014 حتى عام 2017 كانت نسبة الانكشاف التجاري في تذبذب مستمر حيث وصلت نسبة الانكشاف التجاري في عام 2014 إلى 49.89، وعاودت للانخفاض عام 2017 إلى 38.77 وذلك نتيجة الوضع غير المستقر للتجارة الخارجية في سورية.

خاتمة الفصل :

تحدث الفصل الثاني عن مناخ الاستثمار في سورية وواقع هذه الاستثمارات والتطورات التي شهدتها الاستثمارات الصناعية سواء بالقطاع العام أو الخاص الصناعي، وقد تم إلقاء الضوء على عمل المدن الصناعية الأربعة وما حملت هذه المدن من أهمية لهذه الاستثمارات في استيعابها وتسهيل عملها وتأمين احتياجاتها وما لذلك من عامل مشجع وجاذب للمستثمرين ، مما يفضي بالنتيجة أن يصبح لدينا قطاع استثماري قوي قادر على تأمين احتياجات السوق الداخلية والتصدير للخارج ،ولكن لم يستمر الوضع بهذا الشكل فقد جاءت الحرب وحملت معها الدمار والتراجع والخراب وأضرار كبيرة مادية وبشرية وهجرة عقول ورؤوس أموال وتوقف عدد كبير من المصانع ، حاولت الحكومة بجميع مكوناتها إصلاح الخلل الحاصل في القطاع الصناعي ودعم الاستثمارات وتقديم الإعانات المالية وطرح الحلول إلا أننا الآن في مرحلة مختلفة تماما بكل أبعادها ونحتاج لحلول مختلفة في مرحلة التنمية وإعادة البناء .

وفي جانب التجارة الخارجية السورية تحدثنا عن واقعها ومعدلات الصادرات والواردات السورية والعوامل التي تؤثر بها تحفزها أو تعيقها وعن أهمية التصدير وأهمية تنافسية المنتج السوري وجودته والتطورات التي لحقت بهذا القطاع بمدّة الدراسة ،وتداعيات الأزمة والصعوبات التي واجهت التجارة الخارجية في سورية بما فيها من عقوبات خارجية التي كان لها الأثر الأكبر على تراجع صادرات القطر العربي السوري وصعوبة في تأمين القطع الأجنبي ونقصه مما يخفض من القدرة على استيراد مستلزمات العملية الإنتاجية والاستثمارية ، توقف عدد كبير من رؤوس الأموال الاستثمارية المتجهة إلى سورية وتركز التصدير إلى عدد من الدول الصديقة ، بالإضافة إلى أن نوعية المواد المصدرة كان لها الأثر الأكبر حيث تنخفض بها القيمة المضافة نتيجة ارتفاع نسبة المواد الخام والزراعية والخضار والفواكه وانخفاض الصادرات الصناعية ونصف المصنعة ما أعطى صورة واضحة عن المشكلة والخلل الحاصل بهذا القطاع.

الفصل الثالث :الدراسة القياسية للأثر المتبادل بين الاستثمار الصناعي والتجارة الخارجية

المبحث الأول : قياس الأثر المتبادل بين الاستثمار الصناعي والتجارة الخارجية في سورية 2000-2017.

المقدمة :

يتضمن القسم العملي تقدير الأثر المتبادل بين الإستثمار الصناعي في القطاعين الخاص والعام أي رؤوس الأموال المستثمرة في هذين القطاعين وبين التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) الكلية والصادرات والواردات المصنعة في الجمهورية العربية السورية ، ويبدأ الفصل الثالث بالتعريف بمتغيرات الدراسة. وعرض الاختبارات العملية المعتمدة في البحث وصولا إلى نتائج كل من هذه الاختبارات وأثر المتغيرات على بعضها البعض باستخدام نموذج ARDL.

المبحث الأول : قياس الأثر المتبادل بين الاستثمار الصناعي والتجارة الخارجية :

أولا:المتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة :

يتضمن الجانب العملي مجموعة من المتغيرات التفسيرية (المستقلة) والتابعة في الوقت نفسه إذ يُدرس الأثر المتبادل بين المتغيرات .

مجموعة المتغيرات هي: رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الخاص الصناعي وعدد العمال وعدد المنشآت في هذا القطاع ،التراكمات الرأسمالية في القطاع العام الصناعي وعدد العمال في هذا القطاع، وذلك بجانب الاستثمار الصناعي، وبجانب الآخر لدينا متغيرات التجارة الخارجية المتمثلة بالصادرات والواردات والصادرات المصنعة والواردات المصنعة، اعتُمدت بيانات هذه المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية لتصغير الأرقام وتقليص الفروقات والوقوف على الفروقات الجوهرية فيها.

اعتُمِدَ على بيانات المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لعدة سنوات- الأرقام ملايين الليرات السورية لدراسة الصادرات -الواردات - والصادرات المصنعة- الواردات المصنعة- التراكمات الرأسمالية في القطاع العام الصناعي وعدد العمال في هذا القطاع الأرقام بملايين الليرات السورية.

اعتُمدَ على بيانات هيئة الاستثمار السورية تقارير الاستثمار (تشمل فترة الدراسة) بيانات وزارة الصناعة البيانات غير لمنشورة خلال فترة من 2011-2017 لدراسة رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الخاص وعدد المنشآت وفرص العمل في هذا القطاع الأرقام بملايين الليرات السورية .

- ملاحظة هذه الدراسة لا تشمل بيانات الاستثمارات الصناعية الحرفية والورش الصغيرة نتيجة عدم توفرها من مصادر الرسمية .

متغيرات الدراسة مع الرموز المعتمدة:

"Capital"Ca رؤوس الأموال في القطاع الخاص الصناعي.

"ca_acc Capital accumulation التراكم الرأسمالي في القطاع العام الصناعي .

"EX" Exportالصادرات.

" im "Importالواردات .

"in-ex Industrial exportالصادرات المصنعة كما ورد في تحليل جداول التجارة الخارجية.

" in- im " Industrial importالواردات المصنعة كما ورد في تحليل جداول التجارة الخارجية.

"Jo-ch" عدد العمال في القطاع الخاص الصناعي .

"N-ES" عدد المنشآت في القطاع الخاص الصناعي.

"n-w" عدد العمال في القطاع العام الصناعي.

- **المعادلات المعتمدة :**

logca=f(logex,logim,login-im)

logca_acc=f(logex,logim,login-im)

Logex=f(logca,logca_acc,login-im,logn-es,logjo-ch)

Logim=f(logca, logca_acc,login-im)

Login-ex=f(logca, logca_acc,logjo-ch,logn-w,logn-es)

ثانيا: دراسة استقرار السلاسل الزمنية :

تم اختبار استقرار السلاسل للمتغيرات المدروسة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع(ADF).

رقم الجدول(18)نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة بالصيغة اللوغاريتمية باستخدام (ADF).

درجة التكامل	الفرق الأول			المستوى			
	C+T	C	N	C+T	C	N	Var
I(1)	-3.89**	-4.04***	-4.14***	-1.90	-1.96	-0.28	Logca
I(1)	-5.67***	-3.16**	-3.26***	-2.27	-1.11	-0.29	Logca_acc
I(0)	-3.05	-3.14**	-3.23***	-1.98	-2.99*	0.31	Logex
I(0)	-1.81	-2.10	-0.18	-5.24***	-0.02	-3.34	Logim
I(1)	-3.07**	-3.10**	-3.06**	-2.29	-2.24	-0.88	Login-ex
I(1)	-4.00**	-4.202***	3.35***	-2.09	-0.78	-2.31	Login-im
I(1)	-4.37*	-4.52***	-4.69***	-2.53	-2.03	-0.13	Logjo-cH
I(1)	-3.61*	-3.75**	-3.87***	-2.02	-1.52	-0.27	LogN-ES
I(0)	5.13***	0.05	0.84	0.78	-0.48	-1.69*	Logn-w

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على برنامج EVIEWS10

نلحظ بعض السلاسل مستقرة في المستوى ولا تحتوي على جذر وحدة أي أنها متكاملة من الدرجة صفر وبعض المتغيرات تحتوي على جذر الوحدة وأصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول لها أي أنها متكاملة من الدرجة واحد .

(H1):الفرضية البديلة تنص على عدم وجود جذر وحدة ، أي أن السلاسل مستقرة عند مستوى المعنوي (10% ،5%،1%)على التوالي (*،**،***).

(H0): فرضية العدم تنص على وجود جذر وحدة ، أي أن السلاسل غير مستقرة .

ثالثا:اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL:

تم انتقاء أفضل النماذج لدراسة العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية اعتمادا على منهجية ARDL بناء على نتائج الاستقرار السابقة للمتغيرات الاقتصادية حيث جاء استقرار السلاسل الزمنية في المستوى والفرق الأول، ومن مميزات منهجية ARDL إمكانية استخدامها في حال كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة في المستوى والفرق الأول، ، وأيضا تتميز هذه المنهجية بإمكانية استخدامها في حال كان حجم العينة صغيرا، ويمكن تقدير العلاقة في الأجلين الطويل والقصير للمتغيرات الاقتصادية .

- النموذج الأول :

رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الخاص الصناعي logca وتأثير كل من المتغيرات المستقلة عليها من الصادرات، الواردات، الصادرات المصنعة، الواردات المصنعة.

Dependent Variable: D(LOGCA)
Selected Model: ARDL(2، 1، 0، 1، 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/17/22 Time: 11:34
Sample: 2000 2017
Included observations: 16

- اختبار الحدود(التكامل المشترك):

من أجل التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة).

الجدول رقم (19) نتائج اختبار الحدود للنموذج رقم (1)

Null Hypothesis: No levels relationshipF-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.09	2.2	10%	20.42319	F-statistic
3.49	2.56	5%	4	K
3.87	2.88	2.5%		
4.37	3.29	1%		

تبين نتيجة اختبار الحدود الخاصة بالنموذج الأول والواردة في الجدول رقم (19) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة ويمكن الحصول على تقدير لهذه العلاقة في الأجل الطويل في الجدول التالي.

- تقدير العلاقة طويلة الأجل:

الجدول رقم (20) معلمات الأجل الطويل للنموذج رقم (1)

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0925	1.947322	0.599378	1.167183	LOGEX
0.2922	1.138861	0.336681	0.383433	LOGIM
0.9169	0.108214	0.409491	0.044313	LOGIN_EX
0.4026	-0.890878	0.279821	-0.249287	LOGIN_IM
0.1537	-1.599660	5.410362	-8.654739	C

نلحظ بمعادلة الانحدار المقدرة معنوية (أثر معنوي) معلمة الصادرات،و(لا يوجد أثر معنوي) عدم معنوية معلمة الواردات والصادرات المصنعة والواردات المصنعة على التراكمات الرأسمالية في القطاع الخاص.

من الناحية الاقتصادية هناك أثر موجب بين الصادرات والاستثمارات الصناعية في القطاع الخاص كلما زادت الصادرات بنسبة 1% ساهمت في زيادة الاستثمار الصناعي في القطاع الخاص بنسبة 1.167183، وكلما زادت الواردات بنسبة واحد بالمئة ساهمت في زيادة الاستثمار الصناعي في القطاع الخاص بنسبة 0.383433 ، وكلما زادت الصادرات المصنعة بنسبة واحد بالمئة ساهمت في زيادة الاستثمارات الصناعية في القطاع الخاص بنسبة 0.044313.

أما بالنسبة إلى الواردات المصنعة فوجدنا أن هناك أثر سالب كلما زادت الواردات المصنعة بنسبة واحد بالمئة أدت إلى انخفاض الاستثمار الصناعي في القطاع الخاص بنسبة 0.249287.

- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ل ARDL:

الجدول رقم (21)نتائج حد تصحيح الخطأ النموذج رقم (1)

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0004	6.311583	0.062039	0.391565	D(LOGCA(-1))
0.0010	-5.370377	0.210615	-1.131082	D(LOGEX)
0.0000	8.942400	0.147823	1.321891	D(LOGIN_EX)
0.0000	-14.49369	0.094213	-1.365492	CointEq(-1)*

0.054377	Mean dependent var	0.971446	R-squared
0.595932	S.D. dependent var	0.964307	Adjusted R-squared
-1.317862	Akaike info criterion	0.112587	S.E. of regression
-1.124715	Schwarz criterion	0.152110	Sum squared resid
-1.307971	Hannan-Quinn criter.	14.54290	Log likelihood
		2.035452	Durbin-Watson stat

تشير نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الجدول (21)أن معلمة حد تصحيح الخطأ(ECT) سالبة ومعنوية ومنه الشرط اللازم والكافي تحقق ،وهذا يعكس وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة باتجاه التوازن في الأجل الطويل ،أي 136% من الخطأ يمكن تصحيحه في واحدة الزمن (سنة واحدة) من أجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل .

- الاختبارات التشخيصية :

للتأكد من صحة النموذج والاعتماد عليه في التحليل الاقتصادي .

الجدول رقم (22)نتائج اختبار ملائمة تصميم النموذج رقم (1)

Ramsey RESET Test
Equation: EQ32
Specification: LOGCA LOGCA(-1) LOGCA(-2) LOGEX LOGEX(-1) LOGIM LOGIN_EX LOGIN_EX(-1) LOGIN_IM C
Omitted Variables: Squares of fitted values

Probability	Df	Value	
0.1182	6	1.822510	t-statistic
0.1182	(1، 6)	3.321543	F-statistic

تبين النتيجة المدرجة في الجدول السابق مباشرة سلامة تصميم النموذج من الناحية الرياضية وفقاً لاختبار Ramsey RESET، كما تبين نتائج الجدولين التاليين خلو النموذج المقدر من مشكلتي الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية وعدم ثبات تباين هذه الأخطاء، إذ كانت القيمة الاحتمالية لإحصائية كاي مربع في كلا الاختبارين أكبر من مستوى المعنوية 5%.

الجدول رقم (23)نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للنموذج رقم (1)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.7769	Prob. F(1،6)	0.087895F-statistic
0.6308	Prob. Chi-Square(1)	0.231003Obs*R-squared

الجدول رقم (24) نتائج اختبارعدم ثبات التباين النموذج رقم (1)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

0.3137	Prob. F(8،7)	1.465962F-statistic
0.2637	Prob. Chi-Square(8)	10.01955Obs*R-squared
0.9967	Prob. Chi-Square(8)	1.196208Scaled explained SS

الجدول رقم (25) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج رقم (1)

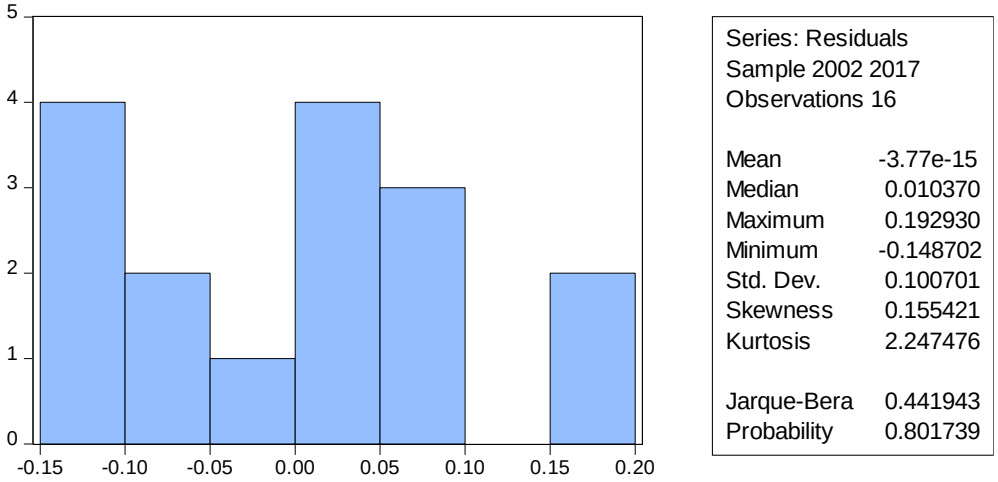

يبين الجدول السابق توزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية في النموذج الأول

- النموذج الثاني:

التراكمات الرأسمالية في القطاع العام الصناعي logca_acc وتأثير كل من المتغيرات المستقلة عليها الصادرات، الواردات،الواردات المصنعة.

Dependent Variable: D(LOGCA_ACC)
Selected Model: ARDL(1، 0، 2، 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/17/22 Time: 11:41
Sample: 2000 2017
Included observations: 16

- اختبار الحدود :

الجدول رقم (26) اختبار الحدود للنموذج رقم (2)

Null Hypothesis: No levels relationshipF-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.2	2.37	10%	10.81483	F-statistic
3.67	2.79	5%	3	K
4.08	3.15	2.5%		
4.66	3.65	1%		

تبين نتيجة اختبار الحدود الخاصة بالنموذج الثاني والواردة في الجدول (26)وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة ويمكن الحصول على تقدير لهذه العلاقة في الأجل الطويل في الجدول التالي

- معلمات الأجل الطويل :

الجدول رقم (27) معلمات الأجل الطويل النموذج رقم (2)

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0209	2.968009	0.588493	1.746651	LOGEX
0.5326	0.656293	2.001204	1.313377	LOGIM
0.4008	-0.894462	2.130236	-1.905415	LOGIN_IM
0.7173	-0.376991	7.731191	-2.914593	C

EC = LOGCA_ACC - (1.7467*LOGEX + 1.3134*LOGIM -1.9054*LOGIN_IM
-2.9146)

نلحظ بمعادلة الانحدار المقدرة معنوية (أثر معنوي) معلمة الصادرات على التراكمات الرأسمالية في القطاع العام وعدم معنوية معلمة الواردات والواردات المصنعة على التراكمات الرأسمالية في القطاع العام الصناعي.

من الناحية الاقتصادية هناك أثر موجب بين الصادرات والتراكمات الرأسمالية في القطاع العام الصناعي كلما زادت الصادرات بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة التراكمات الرأسمالية بنسبة 1.746651%، وهناك أثر موجب بين الواردات والتراكمات الرأسمالية في القطاع العام كلما زادت الواردات بنسبة واحد بالمئة تؤدي إلى زيادة في التراكمات الرأسمالية في القطاع العام بنسبة 1.313377% ، بينما كلما زادت الواردات المصنعة بنسبة واحد بالمئة تؤدي إلى انخفاض التراكمات الرأسمالية في القطاع العام بنسبة 1.905415%.

- تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

الجدول رقم (28) نتائج تقدير تصحيح الخطأ النموذج رقم (2)

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.9821	0.023287	0.301328	0.007017	D(LOGIM)
0.0086	-3.611852	0.328553	-1.186686	D(LOGIM(-1))
0.2972	-1.126229	0.245623	-0.276628	D(LOGIN_IM)
0.0055	3.954850	0.247698	0.979607	D(LOGIN_IM(-1))
0.0000	-9.218114	0.064401	-0.593653	CointEq(-1)*

-0.026853	Mean dependent var	0.899317	R-squared
0.459284	S.D. dependent var	0.862706	Adjusted R-squared
-0.453619	Akaike info criterion	0.170180	S.E. of regression
-0.212185	Schwarz criterion	0.318572	Sum squared resid
-0.441256	Hannan-Quinn criter.	8.628953	Log likelihood
		2.518190	Durbin-Watson stat

تشير نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الجدول السابق أن معلمة حد تصحيح الخطأ ECT سالبة ومعنوية ومنه الشرط اللازم والكافي،وهذا يعكس وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة باتجاه التوازن في الأجل الطويل ،ECT 59% من الأخطاء في الأجل القصير يتم تصحيحها في المدى الطويل من أجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل في مدّة واحدة سنة، يوجد تأثير لكل من الواردات، الواردات المصنعة على التراكمات الرأسمالية في القطاع العام الصناعي في الأجل القصير.

- الاختبارات التشخيصية :

الجدول رقم (29) نتائج اختبار ملائمة تصميم النموذج رقم (2)

Ramsey RESET Test
Equation: EQ33
Specification: LOGCA_ACC LOGCA_ACC(-1) LOGEX LOGIM LOGIM(-1) LOGIM(-2) LOGIN_IM LOGIN_IM(-1) LOGIN_IM(-2) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

Probability	Df	Value	
0.1277	6	1.766569	t-statistic
0.1277	(1، 6)	3.120765	F-statistic

تبين النتيجة المدرجة في الجدول السابق مباشرة سلامة تصميم النموذج من الناحية الرياضية وفقاً لاختبار Ramsey RESET، كما تبين نتائج الجدولين التاليين خلو النموذج المقدر من مشكلتي الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية وعدم ثبات تباين هذه الأخطاء، حيث كانت القيمة الاحتمالية لإحصائية كاي مربع في كلا الاختبارين أكبر من مستوى المعنوية 5%.

الجدول رقم (30) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي النموذج رقم (2)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.4420	Prob. F(1،6)	0.677250F-statistic
0.2027	Prob. Chi-Square(1)	1.622825Obs*R-squared

الجدول رقم (31)نتائج اختبار عدم ثبات التباين النموذج رقم (2)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

0.8758	Prob. F(8،7)	0.420737F-statistic
0.7365	Prob. Chi-Square(8)	5.195340Obs*R-squared
0.9999	Prob. Chi-Square(8)	0.512190Scaled explained SS

الجدول رقم (32) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي النموذج رقم (2)

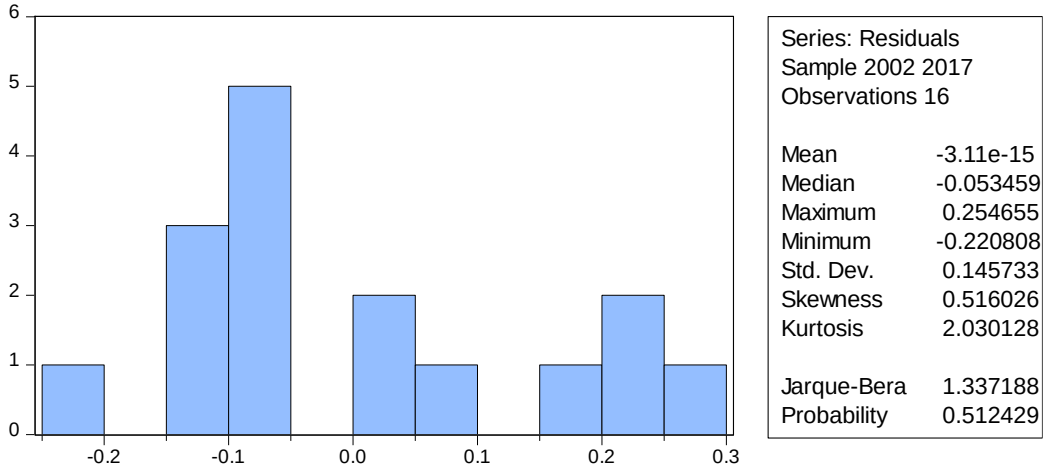

تبين النتيجة المدرجة في الجدول السابق مباشرة التوزيع طبيعي للأخطاء العشوائية في النموذج الثاني.

- النموذج الثالث:

الصادرات logex كمتغير تابع وتأثير كل من التراكمات الرأسمالية في القطاعين العام والخاص الصناعي،وعدد المنشآت والعمال في القطاع الخاص الصناعي ، والواردات المصنعة كمتغيرات مستقلة.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LOGEX)
Selected Model: ARDL(2, 1, 1, 1, 0, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/14/23 Time: 23:30
Sample: 2000 2017
Included observations: 16

- اختبار الحدود(تقدير العلاقة طويلة الأجل) :

الجدول رقم (33)النموذج رقم(3)

Null Hypothesis: No levels relationshipF-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
3	2.08	10%	4.879689	F-statistic
3.38	2.39	5%	5	K
3.73	2.7	2.5%		
4.15	3.06	1%		

تبين نتيجة اختبار الحدود الخاصة بالنموذج الأول والواردة في الجدول (33) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة ويمكن الحصول على تقدير لهذه العلاقة في الأجل الطويل في الجدول التالي.

- معلمات الأجل الطويل :

الجدول رقم (34)نتائج اختبار معلمات الأجل الطويل النموذج رقم (3)

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0118	4.383126	0.181388	0.795047	LOGCA_ACC
0.0716	2.434670	0.220416	0.536641	LOGCA
0.1595	1.725363	0.130277	0.224775	LOGIN_IM
0.5312	0.684616	0.285774	0.195646	LOGN_ES
0.0801	-2.331397	0.412956	-0.962764	LOGJO_CH
0.3884	0.966886	1.855324	1.793887	C

نلحظ بمعادلة الانحدار المقدرة معنوية (أثر معنوي) معلمة التراكمات الرأسمالية في القطاع العام ومعلمة رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الخاص و معلمة عدد العمال في القطاع الخاص وعدم معنوية معلمة الواردات المصنعة و معلمة عدد المنشآت في القطاع الخاص الصناعي على الصادرات في الأجل الطويل .

من الناحية الاقتصادية هناك أثر موجب بين التراكمات الرأسمالية في القطاع العام والصادرات كلما زادت التراكمات الرأسمالية بنسبة واحد بالمئة زادت الصادرات بنسبة0.795047%. وهناك أثر موجب بين رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الخاص وبين الصادرات كلما زادت رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الخاص بنسبة واحد بالمئة أدت إلى زيادة في الصادرات بنسبة 0.536641% ، وهناك أثر موجب بين الواردات المصنعة وبين الصادرات كلما زادت الواردات المصنعة بنسبة واحد بالمئة أدت إلى زيادة الصادرات بنسبة 0.224775% .حيث يتم تنشيط العمل في القطاعين العام والخاص من خلال استيراد المعدات والآلات اللازمة للعملية الإنتاجية والإسهام في زيادة التصدير.

- تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

الجدول رقم (35)نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ النموذج رقم (3)

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0339	3.170195	0.065453	0.207498	D(LOGEX(-1))
0.0001	17.79077	0.053688	0.955159	D(LOGCA_ACC)
0.0471	-2.834082	0.052458	-0.148670	D(LOGCA)
0.0653	-2.521279	0.075992	-0.191597	D(LOGIN_IM)
0.1512	-1.771437	0.051384	-0.091023	D(LOGJO_CH)

0.0008	-9.240918	0.115067	-1.063329	CointEq(-1)*

0.022948	Mean dependent var	0.978872	R-squared
0.323881	S.D. dependent var	0.968309	Adjusted R-squared
-2.588598	Akaike info criterion	0.057657	S.E. of regression
-2.298877	Schwarz criterion	0.033244	Sum squared resid
-2.573761	Hannan-Quinn criter.	26.70878	Log likelihood
		2.031102	Durbin-Watson stat

تشير نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية ومنه الشرط اللازم والكافي تحققا ،وهذا يعكس وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة باتجاه التوازن في الأجل الطويل ،ECTحد تصحيح الخطأ106% من الأخطاء في الأجل القصير يتم تصحيحها في المدى الطويل في مدّة واحدة سنة للعودة إلى التوازن في الأجل الطويل،في المدى القصير يوجد تأثير للمتغيرات المستقلة التراكمات الرأسمالية في القطاع العام والخاص الصناعي والواردات المصنعة على المتغير التابع الصادرات.

- الاختبارات التشخيصية :

الجدول رقم (36)نتائج اختبار ملائمة تصميم النموذج النموذج رقم (3)

Ramsey RESET Test
Equation: EQ44
Specification: LOGEX LOGEX(-1) LOGEX(-2) LOGCA_ACC LOGCA_ACC(-1) LOGCA LOGCA(-1) LOGIN_IM LOGIN_IM(-1) LOGN_ES LOGJO_CH LOGJO_CH(-1) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

Probability	df	Value	
0.9573	3	0.058188	t-statistic
0.9573	(1, 3)	0.003386	F-statistic

تبين النتيجة المدرجة في الجدول السابق مباشرة سلامة تصميم النموذج من الناحية الرياضية وفقاً لاختبار Ramsey RESET، كما تبين نتائج الجدولين التاليين خلو النموذج المقدر من مشكلتي الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية وعدم ثبات تباين هذه الأخطاء، حيث كانت القيمة الاحتمالية لإحصائية كاي مربع في كلا الاختبارين أكبر من مستوى المعنوية 5%.

الجدول رقم (37)نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي النموذج رقم(3)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.8140	Prob. F(2,2)	0.228478F-statistic
0.2259	Prob. Chi-Square(2)	2.975758Obs*R-squared

الجدول رقم (38)نتائج اختبار عدم ثبات التباين النموذج رقم (3)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

0.7148	Prob. F(11,4)	0.694519F-statistic
0.4859	Prob. Chi-Square(11)	10.50158Obs*R-squared
1.0000	Prob. Chi-Square(11)	0.585236Scaled explained SS

الجدول(39)نتائج اختبار التوزيع الطبيعي النموذج رقم(3)

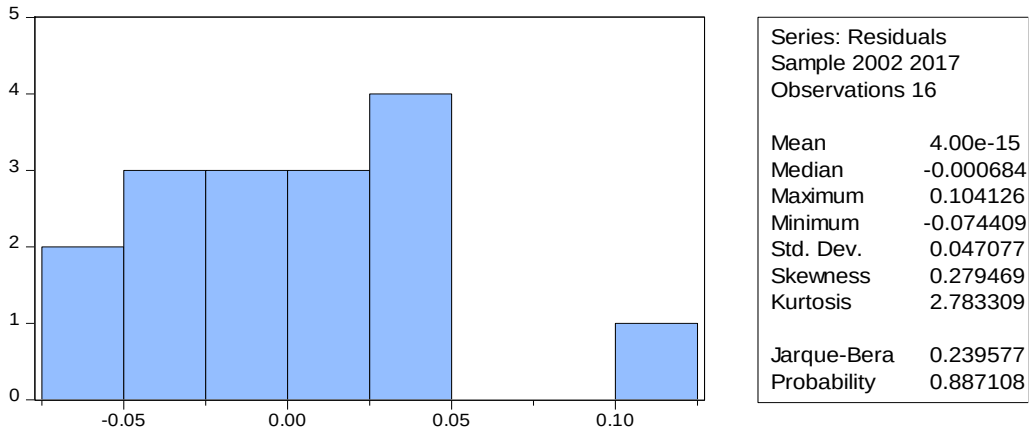

تبين النتيجة المدرجة في الجدول السابق مباشرة التوزيع طبيعي للأخطاء العشوائية

- النموذج رقم (4)

الواردات logim كمتغير تابع وأثر كل من التراكمات الرأسمالية في القطاعين العام والخاص الصناعي عليه كمتغيرات مستقلة .

Dependent Variable: D(LOGIM)
Selected Model: ARDL(3، 2، 2، 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/17/22 Time: 11:55
Sample: 2000 2017
Included observations: 15

- اختبار الحدود (التكامل المشترك):

الجدول رقم (40)نتائج اختبار الحدود النموذج رقم (4)

Null Hypothesis: No levels relationshipF-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.2	2.37	10%	5.534304	F-statistic
3.67	2.79	5%	3	K
4.08	3.15	2.5%		
4.66	3.65	1%		

تبين نتيجة اختبار الحدود الخاصة بالنموذج الرابع والواردة في الجدول (40)وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة ويمكن الحصول على تقدير لهذه العلاقة في الأجل الطويل في الجدول التالي.

- معلمات الأجل الطويل

الجدول رقم (41) نتائج معلمات الأجل الطويل النموذج رقم (4)

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.8937	0.151150	0.600609	0.090782	LOGCA_ACC
0.6589	-0.513186	0.802685	-0.411927	LOGCA
0.1305	2.489283	0.480536	1.196191	LOGIN_IM
0.8993	0.143141	6.645070	0.951181	C

نلحظ بمعادلة الانحدار المقدرة عدم معنوية (أثر غير معنوي) معلمة التراكمات الرأسمالية في القطاع العام ومعلمة رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الخاص والواردات المصنعة على الواردات في الأجل الطويل .

من الناحية الاقتصادية هناك أثر موجب بين كل من التراكمات الرأسمالية في القطاع العام والواردات كلما زادت التراكمات الرأسمالية بنسبة واحد بالمئة تؤدي إلى زيادة في الواردات بنسبة 0.090782 أي أن القطاع العام الصناعي مستورد للمواد التي تحتاجها العملية الإنتاجية ،هناك أثر موجب بين الواردات المصنعة والواردات كلما زادت الواردات المصنعة بنسبة واحد بالمئة أدت إلى زيادة الواردات بنسبة 1.196191%، هناك أثر سالب بين كل من الاستثمارات في القطاع الخاص الصناعي والواردات كلما زادت رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الخاص بنسبة واحد بالمئة كلما انخفضت الواردات بنسبة 0.411927%، زيادة الاستثمار في القطاع الخاص الصناعي تخفض من الحاجة إلى المستوردات وتسد حاجة السوق مما يشجع الاستثمار في القطاع الخاص الصناعي.

- تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

الجدول رقم (42) حد تصحيح الخطأ النموذج رقم (4)

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2879	1.434537	0.123363	0.176968	D(LOGIM(-1))
0.0432	-4.653366	0.106276	-0.494540	D(LOGIM(-2))
0.0159	7.846735	0.050519	0.396411	D(LOGCA_ACC)
0.0600	3.896987	0.050884	0.198296	D(LOGCA_ACC(-1))
0.0488	-4.357423	0.047640	-0.207589	D(LOGCA)
0.0933	3.039416	0.057169	0.173759	D(LOGCA(-1))

0.0041	15.47530	0.039275	0.607791	D(LOGIN_IM)
0.0250	-6.204733	0.101396	-0.629134	D(LOGIN_IM(-1))
0.0118	-9.111233	0.145429	-1.325035	CointEq(-1)*

0.170013	Mean dependent var	0.985334	R-squared
0.212804	S.D. dependent var	0.965780	Adjusted R-squared
-3.348119	Akaike info criterion	0.039366	S.E. of regression
-2.923288	Schwarz criterion	0.009298	Sum squared resid
-3.352644	Hannan-Quinn criter.	34.11089	Log likelihood
		2.316881	Durbin-Watson stat

تشير نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECT في الجدول السابق أن معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية ومنه الشرط اللازم والكافي ،وهذا يعكس وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة باتجاه التوازن في الأجل الطويل ،أي 132% من الخطأ يمكن تصحيحه في واحدة الزمن (سنة واحدة) من أجل العودة إلى الوضع التوازن في الأجل الطويل

يوجد تأثير للتراكمات الرأسمالية في القطاعين الخاص والعام الصناعي والواردات المصنعة في المدى القصير على الواردات.

- الاختبارات التشخيصية:

الجدول رقم (43)نتائج اختبار ملائمة تصميم النموذج رقم (4)

Ramsey RESET Test
Equation: EQ35
Specification: LOGIM LOGIM(-1) LOGIM(-2) LOGIM(-3) LOGCA_ACC LOGCA_ACC(-1) LOGCA_ACC(-2) LOGCA LOGCA(-1) LOGCA(-2) LOGIN_IM LOGIN_IM(-1) LOGIN_IM(-2) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

Probability	Df	Value	
0.6828	1	0.544018	t-statistic
0.6828	(1، 1)	0.295956	F-statistic

تبين النتيجة المدرجة في الجدول السابق مباشرة سلامة تصميم النموذج من الناحية الرياضية وفقاً لاختبار Ramsey RESET، كما تبين نتائج الجدولين التاليين خلو النموذج المقدر من مشكلتي الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية وعدم ثبات تباين هذه الأخطاء، حيث كانت القيمة الاحتمالية لإحصائية كاي مربع في كلا الاختبارين أكبر من مستوى المعنوية 5%.

الجدول رقم(44) نتائج اختبار الارتباط الذاتي النموذج رقم (4)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.8237	Prob. F(1،1)	0.080764F-statistic
0.2897	Prob. Chi-Square(1)	1.120933Obs*R-squared

الجدول رقم (45) نتائج اختبار عدم ثبات التباين النموذج رقم (4)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

0.7573	Prob. F(12،2)	0.626174F-statistic
0.4581	Prob. Chi-Square(12)	11.84678Obs*R-squared
1.0000	Prob. Chi-Square(12)	0.171844Scaled explained SS

الجدول رقم (46)نتائج اختبار التوزيع الطبيعي النموذج رقم (4).

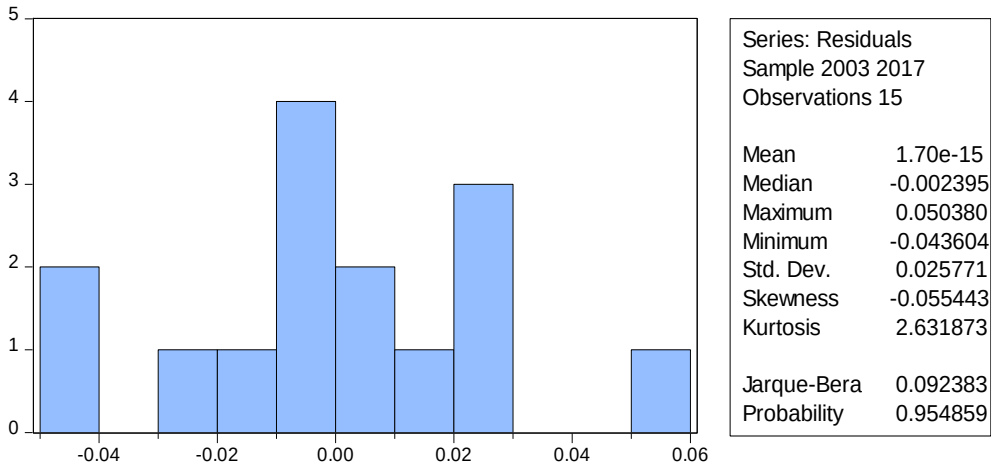

تبين النتيجة المدرجة في الجدول السابق مباشرة التوزيع طبيعي للأخطاء العشوائية.

- **النموذج الخامس login_ex:**

الصادرات المصنعة كمتغير تابع وأثر كل من التراكمات الرأسمالية في القطاعين العام والخاص الصناعي , وعدد العمال في القطاعين العام والخاص , وعدد المنشآت في القطاع الخاص كمتغيرات مستقلة.

Bounds Test
Dependent Variable: D(LOGIN_EX)
Selected Model: ARDL(2, 1, 1, 0, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/14/23 Time: 23:38
Sample: 2000 2017
Included observations: 16

- اختبار الحدود (التكامل المشترك):

الجدول رقم (47) نتائج اختبار الحدود النموذج رقم (5)

Null Hypothesis: No levels relationshipF-Bounds Test

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
3	2.08	10%	7.492094	F-statistic
3.38	2.39	5%	5	K
3.73	2.7	2.5%		
4.15	3.06	1%		

تبين نتيجة اختبار الحدود الخاصة بالنموذج الخامس والواردة في الجدول (47)وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة ويمكن الحصول على تقدير لهذه العلاقة في الأجل الطويل في الجدول التالي

- معلمات الأجل الطويل :

الجدول رقم (48) المعلمات في الأجل الطويل النموذج رقم (5)

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.3136	1.120142	0.533694	0.597813	LOGCA_ACC
0.0008	7.244421	0.256655	1.859320	LOGCA

0.1037	-1.986591	0.487954	-0.969364	LOGN_ES
0.1056	-1.972387	0.619379	-1.221656	LOGJO_CH
0.3096	1.130356	1.450011	1.639029	LOGN_W
0.3223	-1.097893	14.51797	-15.93917	C

نلحظ بمعادلة الانحدار المقدرة معنوية (أثر معنوي) معلمة رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الخاص على الصادرات الصناعية ، وعدم معنوية(أثر غير معنوي) معلمة التراكمات الرأسمالية في القطاع العام وعدد المنشآت في القطاع الخاص وعدد العمال في القطاعين العام والخاص على الصادرات الصناعية.

من الناحية الاقتصادية هناك أثر موجب بين كل من الاستثمارات في القطاع الخاص الصناعي وبين الصادرات المصنعة ، كلما زادت الاستثمارات الصناعية في القطاع الخاص الصناعي بنسبة واحد بالمئة زادت الصادرات المصنعة بنسبة 1.859320%، أيضا هناك أثر موجب بين كل من التراكمات الرأسمالية في القطاع العام الصناعي وبين الصادرات المصنعة كلما زادت التراكمات الرأسمالية في القطاع العام بنسبة واحد بالمئة زادت الصادرات المصنعة بنسبة 0.597813%. مما يعني أهمية زيادة لاستثمار الصناعي في القطاعين العام والخاص.

- تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

الجدول رقم (49) نتائج حد تصحيح الخطأ النموذج رقم (5)

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0030	5.370980	0.063752	0.342413	D(LOGIN_EX(-1))
0.0000	13.95795	0.067705	0.945018	D(LOGCA_ACC)
0.0036	5.160226	0.097113	0.501124	D(LOGCA)
0.0282	3.056673	0.071812	0.219505	D(LOGJO_CH)
0.0001	-10.74143	0.074786	-0.803305	CointEq(-1)*

0.102881	Mean dependent var	0.966131	R-squared
0.449776	S.D. dependent var	0.953815	Adjusted R-squared
-1.584938	Akaike info criterion	0.096660	S.E. of regression
-1.343504	Schwarz criterion	0.102774	Sum squared resid
-1.572574	Hannan-Quinn criter.	17.67950	Log likelihood
		1.576326	Durbin-Watson stat

تشير نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الجدول السابق أن معلمة حد تصحيح الخطأ ECT سالبة ومعنوية ومنه الشرط اللازم والكافي، مما يظهر وجود علاقة توازنية قصيرة المدى بين متغيرات الدراسة باتجاه التوازن في الأجل الطويل ،80% ECT من الأخطاء في الأجل القصير يتم تصحيحها في المدى الطويل في فترة واحدة سنة من أجل العودة إلى التوازن طويل الأجل، كل تغير في المتغيرات

المستقلة يؤدي إلى تغير في الصادرات المصنعة المتغير التابع في الأجل القصير،هناك أثر معنوي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع في المدى القصير.

- الاختبارات التشخيصية :

الجدول رقم (50) نتائج اختبار ملائمة تصميم النموذج رقم (5):

Ramsey RESET Test
Equation: EQ45
Specification: LOGIN_EX LOGIN_EX(-1) LOGIN_EX(-2) LOGCA_ACC LOGCA_ACC(-1) LOGCA LOGCA(-1) LOGN_ES LOGJO_CH LOGJO_CH(-1) LOGN_W C
Omitted Variables: Squares of fitted values

Probability	Df	Value	
0.2178	4	1.460909	t-statistic
0.2178	(1, 4)	2.134254	F-statistic

تبين النتيجة المدرجة في الجدول السابق مباشرة سلامة تصميم النموذج من الناحية الرياضية وفقاً لاختبار Ramsey RESET، كما تبين نتائج الجدولين التاليين خلو النموذج المقدر من مشكلتي الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية وعدم ثبات تباين هذه الأخطاء، إذ كانت القيمة الاحتمالية لإحصائية كاي مربع في كلا الاختبارين أكبر من مستوى المعنوية 5%.

الجدول رقم (51)نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للنموذج رقم (5)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.6191	Prob. F(2,3)	0.565052F-statistic
0.1120	Prob. Chi-Square(2)	4.378019Obs*R-squared

الجدول رقم (52)نتائج اختبار عدم ثبات التباين النموذج رقم (5)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

0.0610	Prob. F(10,5)	4.280962F-statistic
0.1586	Prob. Chi-Square(10)	14.32670Obs*R-squared
0.9999	Prob. Chi-Square(10)	0.933986Scaled explained SS

الجدول رقم (53)نتائج اختبار التوزيع الطبيعي النموذج رقم (5):

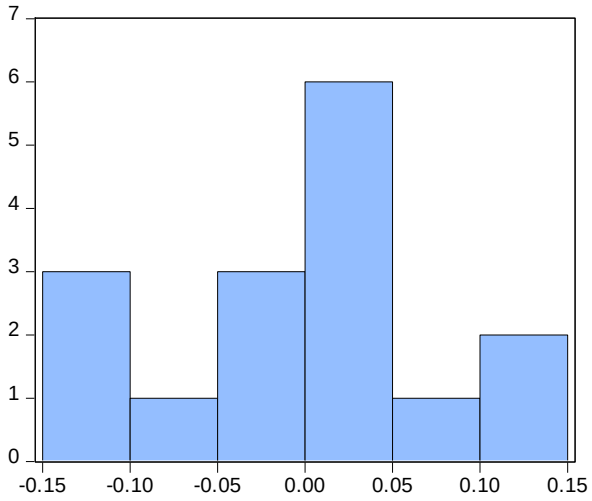

Series: Residuals	
Sample 2002 2017	
Observations 16	
Mean	3.33e-15
Median	0.013037
Maximum	0.140287
Minimum	-0.145670
Std. Dev.	0.082774
Skewness	-0.167377
Kurtosis	2.335133
Jarque-Bera	0.369406
Probability	0.831351

تبين النتيجة المدرجة في الجدول السابق مباشرة التوزيع طبيعي للأخطاء العشوائية.

اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى :زيادة الاستثمارات الصناعية تؤدي إلى زيادة مهمة في حصيلة الصادرات السورية.

نستنتج من الدراسة القياسية في الأجل القصير هناك أثر معنوي لكل من الاستثمار الصناعي في القطاعين العام والخاص وبين الصادرات . من الناحية الاقتصادية في الأجل القصير نلحظ هناك أثر موجب حيث زيادة الاستثمار الصناعي في القطاع العام في الأجل القصير تؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة 0.955159، وهناك أثر سالب للاستثمار الصناعي في القطاع الخاص على الصادرات حيث زيادة الاستثمار الصناعي في القطاع الخاص تؤدي إلى انخفاض الصادرات بنسبة 0.148670 ونرجع ذلك إلى حاجة القطاع الخاص للمواد الأولية والخام وبعض المنتجات في العملية الإنتاجية، حيث يتم شراء المواد الخام والأولية التي تعد مكون أساسي للصادرات في القطاع العام ويتم إدخالها في العملية الإنتاجية.إما عن الأجل الطويل هناك أثر معنوي لكل من الاستثمار الصناعي في القطاعين العام والخاص على الصادرات، وهناك أثر موجب بين التراكمات الرأسمالية في القطاعين العام والخاص الصناعي على الصادرات، حيث كلما زادت التراكمات الرأسمالية في القطاع العام الصناعي بنسبة 1% زادت الصادرات بنسبة 0.795047. وكلما زادت رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الخاص الصناعي بنسبة 1% زادت الصادرات بنسبة 0.536641 مما تقدم نستنتج أن زيادة الاستثمارات الصناعية في سورية تؤدي إلى زيادة مهمة في حصيلة الصادرات.

- الفرضية الثانية :ضعف الأثر الذي تؤديه الصادرات السورية في التأثير في الاستثمار الصناعي.

من خلال الدراسة القياسية في الأجل القصير هناك أثر معنوي بين الصادرات والاستثمار الصناعي في القطاع الخاص ،لا يوجد أثر معنوي للصادرات على الاستثمارات في القطاع العام الصناعي ، بالنسبة للأجل الطويل هناك أثر معنوي للصادرات على الاستثمارات الصناعية في القطاع العام والخاص .أما من الناحية الاقتصادية في الأجل القصير هناك أثر سالب بين الصادرات والاستثمار الصناعي في القطاع الخاص زيادة الصادرات بنسبة 1%تؤدي إلى انخفاض الاستثمار الصناعي في القطاع الخاص بنسبة 1.131082، وبالتالي نقص المواد الأولية اللازمة للعملية الإنتاجية .أما في الأجل الطويل نجد أثر موجب بين كل من الصادرات والاستثمار الصناعي في القطاعين العام والخاص، حيث كلما زادت الصادرات بنسبة 1% زادت الاستثمارات في القطاع الخاص بنسبة 1.167183، وكلما زادت الصادرات بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الاستثمارات في القطاع العام بنسبة 1.1746651.

- الفرضية الثالثة : زيادة الاستثمار الصناعي تؤدي إلى زيادة الحاجة والقدرة على استيراد مستلزمات الإنتاج (المستوردات من المواد الأولية والمعدات).

من خلال الدراسة القياسية نجد في الأجل الطويل هناك أثر موجب بين التراكمات الرأسمالية في القطاع العام والواردات، كلما زادت التراكمات الرأسمالية في القطاع العام الصناعي بنسبة 1% زادت الواردات بنسبة 0.090782. أما القطاع الخاص هناك أثر سالب بين الاستثمارات الصناعية في القطاع الخاص وبين الواردات إذ يخفض الحاجة إلى الاستيراد، حيث يتم طرح منتجات القطاع الخاص في السوق المحلية لتحقيق الاكتفاء الذاتي زيادة الاستثمارات في القطاع الخاص تؤدي إلى انخفاض الواردات بنسبة 0.4111927.

- الفرضية الرابعة :زيادة الاستثمارات الصناعية تؤدي إلى زيادة مهمة في الصادرات المصنعة في سورية :

من خلال الدراسة القياسية هناك أثر موجب بين كل من رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الخاص وبين الصادرات المصنعة ، كلما زادت الاستثمارات الصناعية في القطاع الخاص الصناعي بنسبة واحد بالمئة زادت الصادرات المصنعة بنسبة 1.859320%،وبذلك نلاحظ أهمية زيادة الاستثمار في القطاع الخاص الصناعي لزيادة القيمة المضافة في الصادرات السورية ، أيضا هناك أثر موجب بين كل من التراكمات الرأسمالية في القطاع العام وبين الصادرات المصنعة، كلما زادت التراكمات الرأسمالية في القطاع العام الصناعي بنسبة واحد بالمئة زادت الصادرات المصنعة بنسبة 0.597813% ، مما يعني ضرورة تعزيز مساهمة القطاع العام في الصادرات المصنعة .

النتائج :

- سيطرت الصناعة الغذائية والنسيجية على هيكل الناتج الصناعي، بالإضافة إلى صناعات أخرى تعتمد المستوردات نصف المصنعة (أي الصناعات التجميعية).
- ضعف الاستثمار الصناعي في القطاع العام في سورية ،وقلة المشاريع الصناعية في هذا القطاع التي تستهدف التصدير، أما القطاع الخاص فقد كانت المشاريع الاستثمارية فيه صغيرة ومتوسطة الحجم ولا تلبي الطموحات.
- اعتماد الصادرات السورية على المواد الأولية والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية القمح والقطن والصناعات النسيجية والنفط الخام، وبعض الصناعات الدوائية التي تجد طريق لها إلى الدول العربية، وتركز المستوردات السورية على السلع المصنعة ونصف المصنعة، مما أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات السورية وارتفاع فاتورة المستوردات وعجز كبير في الميزان التجاري.
- شدة المنافسة للمنتجات الصناعية السورية، وعدم القدرة على تحمل المنافسة القائمة نتيجة غياب العلاقة بين المنتج الصناعي السورية ومنظومة التكنولوجية والابتكار.
- تأثير عدم الاستقرار في أسعار الصرف خلال الحرب على فاتورة المستوردات ،مما أدى إلى انخفاض في قيمة الصادرات وزيادة قيمة المستوردات .
- نتائج الاستثمارات الصناعية ذات المدى الطويل من حيث المردود والربحية خفضت الحافز نحو الاستثمار الصناعي.ودفعت إلى الاستثمار في قطاع الخدمات والعقارات وغير من الاستثمارات ذات الربحية السريعة.
- بالنسبة للتجارة الخارجية حملت أعوام الحرب بنية تحتية هشة، ونقص في مصادر الطاقة و الموارد الخام مما نشط عمليات الاستيراد وزاد في الكميات المستوردة، وتم قطع العديد من العلاقات الدولية التي كانت تتمتع بها سورية من أهمها الاتحاد الأوربي، السعودية، تركيا، وغيرها مما أثر بشكل سلبي على النشاط التجاري وعمليات الاستيراد والتصدير.
- اندماج الصناعة السورية في التجارة الخارجية دون إعداد خطة لرفع تنافسيتها وجودتها، أدى إلى آثار سلبية كبيرة أثرت بالمنتجات السورية المصنعة وخفضت من أهميتها وقيمتها في التجارة الخارجية،

حيث تم الدخول في اتفاقيات تجارية مهمة كاتفاقية التجارة العربية وعدد من الاتفاقيات الثنائية وغيرها من الاتفاقيات التي كان لها أثر سلبي كبير على الصناعة السورية وعرضها لمنافسة غير متكافئ وهذا النوع من أنواع الانفتاح غير المدروس.

- عدم وضوح بعض القوانين والتشريعات وتعددها وعدم تناسبها مع الواقع أحيانا، أو عدم التطبيق الصحيح والمناسب لها، مما يعيق التقدم والتطور للاستثمارات الصناعية القائمة وعدم القدرة على جذب الاستثمارات الممكنة.
- العقوبات الاقتصادية خلال الأزمة والتي كان لها آثار سلبية جمة على قطاع التجارة الخارجية والصناعة، ومن هذه الآثار عدم القدرة في الحصول على التمويل المناسب، وانخفاض الاستثمارات المتجهة إلى سورية ،وضعف التبادل التجاري بين سورية والدول الأخرى، وتوقف عدد من العلاقات الاقتصادية التجارية بين سورية وعدد من الدول التي كانت منفذ هام لبضائعها .

المقترحات:

- العامل الأساسي في جذب الاستثمارات بشكل عام هو الاستقرار السياسي والاقتصادي والحد من التضخم ، وتبني سياسات صناعية محددة من قبل الدولة تعمل بموجبها على توفير البيئة الملائمة لتمكينها من تحقيق التغيير الهيكلي الملائم .
- إنشاء بنك التنمية الصناعية في سورية بعمليات إقراض ميسرة ، واستهداف مشاريع بدائل المستوردات التي يتم بها سد احتياجات السوق المحلية وتحقيق الاكتفاء الذاتي ،خصوصا بدائل المواد الغذائية المستوردة من الخارج ، والصناعات الخفيفة والأدوية وغيرها من الصناعات.
- مسح لاحتياجات الدول التي يمكن التصدير إليها وترتبط مع سورية بعلاقات تجارية جيدة من البضائع والمنتجات التي يتم تصنيعها في سورية، والقيام بالتسويق لهذه البضائع من خلال المعارض الدولية المختلفة، والقيام بمسح لجميع احتياجات هذه الدول من المنتجات الصناعية التي تتوفر مواردها في سورية وإنشاء المشاريع الاستثمارية الخاصة بهذه المنتجات وعدم تصديرها بشكلها الخام، وبذلك يتم التخلي عن إنتاج المنتوج ذو الطلب المنخفض واستبداله بمنتجات ذات طلب مرتفع وذات قيمة مضافة عالية .
- إنشاء مشروعات استثمارية صناعية معده بضائعها لتصدير، تكون ذات مكون تكنولوجي عالي والعمل على إشراك القطاع الخاص بهذه الاستثمارات، أي القيام بمشاريع مشتركة بين القطاعين العام والخاص يكون المنتوج فيها معد للتصدير.
- تفعيل دور العناقيد الصناعية في المدن الصناعية، من خلال مجموعة من المشروعات الصناعية على أن تكون سلسلة متكاملة تمد بعضها البعض بالمواد التي يحتاجها كل مشروع منها ، والإشراف عليها من قبل الحكومة مع التخلي عن الروتين والتعقيد التي تعاني من جميع المشروعات.
- احتكار القطاع الصناعي العام لبعض الصناعات يخفض من تنافسيتها في الأسواق، وبالتالي ينبغي رفع الاحتكار عن هذه المشروعات الصناعية وجعل هذه المشروعات تتمتع بأشكال الملكية المختلفة من الاستثمار الخاص والعام والتعاوني والمشترك لتحفيز العمل على جودة المنتج وتطوره والارتقاء به لدرجة المنافسة العالمية .
- تأهيل الجامعات بحيث تكون مصدر غني من الثروة، حيث تمتلك سورية رأس مال بشري هام يمكن أن يصبح عامل النجاح الحاسم في الاستثمار الصناعي والتنمية الاقتصادية والقيام بالمشاريع الفردية.
- القيام باستثمار الأراضي الزراعية بشكل عقلاني، حيث تمتلك سورية مساحات شاسعة من الأرضي الزراعية يمكن إعادة تأهيلها وزراعتها وإشراكها ودمجها في الصناعات الغذائية القائمة كمصدر للمواد الأولية ويتم الاستفادة منها في تلبية متطلبات السوق المحلية والتصدير .
- التسويق الخارجي للمدن الصناعية السورية عن طريق الندوات والمؤتمرات الصناعية والمعارض الدولية، والتي يمكن أن تقام على أراضي المدن الصناعية والإعلان عنها ودعوة المستثمرين ورجال الإعمال ومستثمرين من الدول العربية والأجنبية لزيارتها والإطلاع على النشاط الصناعي.وإنشاء عدد من المدن

الصناعية في المناطق الساحلية مثلا(طرطوس) وقرب مرافئ التصدير لتقليل تكاليف النقل والحصول على المواد الأولية بتكلفة أقل وتسريع وتسهيل عملية التصدير.

- التحديث والتطوير المستمر ودون بطء الذي يواكب الواقع ومرحلة التنمية وإعادة البناء، ووضع الأساس اللازم لإعادة الإعمار وترتيب هيكل الاقتصاد السوري، وربط الصناعة القائمة بالتطورات التكنولوجية الملائمة.

الخاتمة :

نستنتج مما تقدم أن الصناعة من أهم القطاعات الاقتصادية التي تسهم في حركة التبادل الدولي، وبذلك يمكن القول أن قدرة الدولة على التأقلم والانخراط في التجارة الخارجية هي العامل الحاسم لما تستطيع الحصول عليه من منافع ومكاسب، هذه القدرة ليست وليدة لحظة معينة بل تراكم لعدد من العوامل ولعلا أهمها "القوة والقدرة الاقتصادية للدولة " ،التي تتلخص في المقدرة على الزراعة واستغلال المواد الأولية في الصناعات المحلية المتطورة ذات المردود العالي، واستخدام التقنيات المتقدمة وإعادة استثمار المردود الرأسمالي في استثمارات جديدة تحتاجها الصناعات المقامة وتسد حاجة البلد وتكون بدل للاستيراد من الخارج وتحقق فائض تصديري ،وتدريب العنصر البشري لعدّه العامل الأهم لنجاح أي عملية استثمارية وتأهيله ورفع وتحسين مستواه المعيشي، مما يحقق الرفاهية الاجتماعي ويرفع الإنتاج المحلي ويزيد من الناتج القومي ويكون عامل جذب للاستثمارات الأجنبية والمحلية على السواء . وفي إطار التعاون الدولي يجب الاستغلال الكامل للقروض الموجهة للاستثمارات المنتجة من الدول الصديقة، وأيضا القروض المحلية من المصارف التجارية لها أهمية كبيرة وأن لم توازي القروض الخارجية إلا أن التعاون داخل الدولة من قبل الأفراد والمستثمرين يعطي قيمة كبرى للاستثمارات الوطنية ويكون المردود داخلي من غير تأثيرات سلبية على الاستثمارات المحلية.

- **المراجع:**

الكتب :

- إسماعيل ، محمد محروس (1992) . **الصناعة والتصنيع** .الإسكندرية : مصر . كلية التجارة جامعة الإسكندرية .
- بخاري ، عبلة عبد الحميد .(2018). **اقتصاديات الصناعة** .كلية الاقتصاد والإدارة . قسم الاقتصاد. جامعة الملك عبد العزيز.المبحث الأول pdf . تاريخ الدخول 2019. https://www.scribd.com/document/419724899/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84
- توفيق ، حسن أحمد .(1988) .**التجارة الخارجية** . دار النهضة العربية .
- الجباري ، عمر محي الدين (2009).**التمويل الدولي** .الأكاديمية العربية المفتوحة في دنمارك .
- حاتم ،سامى عفيفي.(1994)**كتاب التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم** . دار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع .
- حشيش ، عادل أحمد وشهاب،مجدي محمود . (2002)**كتاب أساسيات الاقتصاد الدولي** ،منشورات الحلبي ، مرجع في كلية الاقتصاد جامعة دمشق .دمشق : سورية .
- حمو، طارق .(2018)**دراسات فى العلاقات الاقتصادية الدولية** : دنمارك ، .
- دليل الاستثمار . وزارة الإعلام الجمهورية العربية السورية مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع بالتعاون مع وكالة لنا الخدمات الثقافية والطباعة والنشر والتوزيع صفحة ص 30 ،كلية الاقتصاد ،جامعة دمشق: سورية .
- الربيعي ، فلاح خلف .(2015)**الاقتصاد الصناعي وعلاقته بالعلوم الأخرى** رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق في: بغداد 2570 .
- رشيد ، عبد الوهاب حميد .(1984).**التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية** . معهد الانماء العربي . عدد صفحات الكتاب 208 .
- شحود، تاتيانا.(2011) **السياسات الصناعية السورية** . بون . في أيار.مقرر السنة الثالثة اقتصاد صناعي ,كلية الاقتصاد, جامعة دمشق, سورية .
- عبد العظيم ، حمدي .(1996) **اقتصاديات التجارة الدولية** ، مكتبة زهراء الشرق ، طنطا : مصر .

- عسكر ،كمال أحمد .(1984)**بيئة الاستثمار الصناعى فى الكويت** .ط : الثانية . الكويت. مؤسسة الكويت للتقدم العلمي .
- عمار ، نويوة .(2014).**اقتصاد دولي** . مطبوعات في مقياس، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة الحاج الخضر : الجزائر .
- غنية ، بن حركو .(2019).**نظريات التجارة الخارجية** . وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة مطبوعات موجهة لطلاب السنة الثالثة اقتصاد دولي في مقاس . الجزائر ، صفحات الكتاب 102.

رسائل الدكتوراه والماجستير والأبحاث المحكمة:

- القدرة ، محمد مصطفى محمود .(2007).**أثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص العمل**. رسالة الماجستير . قسم المحاسبة والتمويل. كلية الاقتصاد.الجامعة الإسلامية .غزة : فلسطين.

- سعدا ، عماد (2014). **الدور الاقتصادي للمدن الصناعية السورية الواقع والأفاق التنموي دراسة تحليلية مقارنة** . رسالة الدكتوراه.قسم الاقتصاد. كلية الاقتصاد . جامعة دمشق . دمشق : سورية.
- محمد ، محمد شوقي (2001) .**تمويل الاستثمار العام والخاص في الصناعات التحويلية في سورية** .رسالة ماجستير. قسم الاقتصاد .كلية الاقتصاد .جامعة دمشق . دمشق : سورية .
- البظ ، وائل وجيه رضا ،(2004). **محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم والصناعي**، ، رسالة ماجستير. في التخطيط الحضري والإقليمي . جامعة النجاح الوطنية في. نابلس: فلسطين.
- بن هنية ، مختار .(2008) .**استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربية** . رسالة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية .كلية الاقتصاد . جامعة قسنطينة .
- حمدان ، أحمد علي .(2001).**واقع التمويل في الصناعة الفلسطينية** . رسالة ماجستير. في إدارة السياسة الاقتصادية ،جامعة النجاح نابلس :فلسطين.
- حميد ، شاشوة. (2015) **دور المناطق الحرة الصناعية للتصدير في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والرفع من مستوى الصادرات الجزائرية مع دراسة استرشادية بتجربة المناطق الحرة الأردنية** . رسالة دكتوراه . قسم العلوم الاقتصادية تخصص الإدارة التسويقية .كلية العلوم الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير . جامعة أمحمد بوقرة بومرداس :. الجزائر .
- الخطيب ، نسرين .(2008). **مستقبل الصناعة السورية في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية**.رسالة الماجستير، كلية الاقتصاد، .جامعة دمشق. دمشق : سورية .

- السخله ،مروه (2020) .**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة 2000-2010**.رسالة ماجستير في الاقتصاد . قسم الاقتصاد .كلية الاقتصاد . جامعة دمشق. دمشق : سورية.
- سيروب ،رشا .(2012) .**المشاريع التشاركية بين القطاع الخاص والعام في سورية دراسة تحليلية مقارنة لبدائل التمويل** .رسالة دكتوراه .كلية الاقتصاد . جامعة دمشق . دمشق : سورية .
- الشعار ، محمد أسامة (2015) .**تمويل التنمية الاقتصادية وتفعيل دور المؤسسات المالية والإسلامية** رسالة ماجستير.قسم الاقتصاد. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. دمشق : سورية.
- شعبان ، جعفر أحمد (2016)**أثر الإصلاح في التجارة الخارجية في سورية خلال الفترة 2000/2010** . رسالة ماجستير، جامعة دمشق. كلية الاقتصاد. قسم الاقتصاد العام،دمشق : سورية.
- صبرينة خامر ، بتر بن عرفة (2016)، **أزمة التنمية الاقتصادية في ظل انخفاض أسعار البترول دراسة :حالة الجزائر 2005-2015** ،رسالة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية . جامعة الجزائر : الجزائر .
- طالب ، أحمد محمد (2012) .**متطلبات تأهيل الصناعات التحويلية في سورية في ضوء تحديات الشراكة السورية الأوربية** .رسالة ماجستير في الاقتصاد . قسم الاقتصاد . كلية الاقتصاد. جامعة دمشق . دمشق : سورية .
- طيوح ،زبير .(2015) .**أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر2011-1980**. رسالة ماجستير في العلوم التجارية . الجزائر.
- العيس ، ياسر محمد (2020)**تعزيز تنافسية الاقتصاد السوري في ظل تحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي**. رسالة دكتوراه. في الاقتصاد. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق .قسم الاقتصاد. دمشق : سورية.
- قابقلي ، ابتهال أحمد.(2014) .**لاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية 1995-2010"**، . رسالة دكتوراه ،كلية الاقتصاد، جامعة تشرين . اللاذقية : سورية.
- المحمد ، سلمى .(1981).**دور التجارة الخارجية السورية في التنمية الاقتصادية خلال مرحلتين الخطة الخمسيتين الثالثة والرابعة،** دبلوم في تخطيط والتنمية الاقتصادية .هيئة تخطيط الدولة . معهد التخطيط والتنمية الاقتصادية ، دمشق : سورية .
- مصبح ، نائل محمد إبراهيم.(2012) **أهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة حالة دراسة مدينة غزة الصناعية** . رسالة ماجستير .قسم الاقتصاد . كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية . جامعة الأزهر. غزة: فلسطين .
- موراد ، حطاب.(2016) **أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة دراسة حالة : صناعة الأدوية في الجزائر** .رسالة الدكتوراه . في العلوم الاقتصادية . جامعة محمد خيضر .بسكرة : الجزائر .

- نابلسي ، محمد سالم (1986). **التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر العربي السوري** .هيئة تخطيط الدولة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دبلوم معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . اختصاص في التخطيط المالي والتجاري . دمشق : سورية.
- نعيمه ،زير مي .(2011) .**التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق** . رسالة ماجستير .قسم المالية الدولية ،.جامعة أبي بكر بلقايد . كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية . تلمسان : الجزائر .
- إسماعيل ، عصام و . وقاف ، حسين.(2018)دور الائتمان المقدم للقطاع العام الصناعي في تنشيط الاستثمار والإنتاج في هذا القطاع سلسلة **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية** .العدد5 .المجلد 40. اللاذقية :سورية .
- جويد ، رائد فاضل .(2013).النظريات الحديثة في التجارة الخارجية .مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة).المجلد (5) ، العدد (17) ، حزيران .
- خربوطلي ،عامر محمد وجيه (2014) .العوامل المؤثرة في القدرة التنافسية للصادرات السورية **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** المجلد 30 .العدد 1 . دمشق : سورية .
- خضور ، عدنان .(2016)دور التمويل في نمو الناتج الصناعي دراسة لدور المصرف الصناعي السوري في تمويل المشروعات الصناعية .**مجلة البعث**- 4المجلد —38العدد.
- الرفاعي ، عبد الهادي .و عكروش، محمد .وأحمد ، هناء يحيى السيد .(2005)تحليل واقع التجارة الخارجية السورية للفترة 2000/2003–**مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية** المجلد 27. العدد 1 . اللاذقية : سورية .
- رهبان ، عبد الرؤوف .(2013).الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها **مجلة جامعة دمشق** المجلد 29. العدد 4+3 . دمشق : سورية .
- سعدا ، عماد .(2014)الواقع الاستثماري للمدن الصناعية السورية وآفاق تطويره .**مجلة جامعة البعث**– المجلد 36 - العدد 1- سورية.
- محمد، صقروعادل، حسن. (2018). تداعيات الأزمة السورية على قطاع التجارة الخارجية مع دول العالم . **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**– سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 40 .العدد 4 . اللاذقية : سورية .
- محمود ، حبيب ، و أسعد ، الحارث (2016).دراسة تحليلية لواقع الاستثمار في المدن الصناعية السورية **مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية** .المجلد (38)العدد (4). جامعة تشرين . اللاذقية .سورية .

- مظلوم ، مهج صالح . (2018).أولوية الاستثمار الحكومي لشركات قطاع الصناعة التحويلية في العراق. **مجلة العلوم الاقتصادية الإدارية**. المجلد 24.العدد 107 . جامعة بغداد . كلية الإدارة والاقتصاد بغداد : العراق
- علي ، يونس و ئا مانج ، جلال. (2017) .دور المدينة الصناعية في السليمانية – عربت في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية . **مجلة جامعة التنمية البشرية** ا.المجلد (3).العدد (2)حزيران . محافظة السليمانية .اقليم كوردستان : العراق .

التقارير :

- تقرير الاستثمار لعام 2008، هيئة الاستثمار السورية .
- تقرير التاسع للاستثمار ، هيئة الاستثمار السورية ، عام 2015.
- تقرير الثاني عشر للاستثمار هيئة الاستثمار السورية عام 2018.
- **تقرير تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري 2011/2015** (2015)مركز مداد للأبحاث والدراسات. دمشق : سورية .
- تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام 2007,هيئة الاستثمار السورية.تم الدخول إلى موقع الهيئة عام 2018.
- تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام 2013، هيئة الاستثمار السورية.
- المرصد الوطني للتنافسية (2012)**التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري** . دمشق : سورية .
- مركز مداد للأبحاث والدراسات (2019)**الميزان التجاري السوري في ربع قرن** دمشق : سورية.

وقائع المؤتمرات والندوات :

- خربوطلي ، عامر . (2019) . **أثر السياسة المالية على قطاع التجارة " الواقع والخيارات الممكنة"** .ورقة عمل – الاتحاد العام لنقابات العمل – المرصد العمالي للدراسات والبحوث سورية. دمشق : سورية .
- ضاهر ، جوزيف .(2019)**قطاع التصنيع في سورية النموذج الحالي للإنعاش الاقتصادي**.
- غربية ،نمر هاشم نمر (2012)**أهمية الإحصاءات الصناعية في مساندة القرارات الاقتصادية والصناعية "**، رئيس قسم الصناعة والطاقة دائرة الإحصاءات العامة المملكة الأردنية الهاشمية.
- قصيباتي ، سمر. (كانون الأول 17 - 2017)**العلاقات الاقتصادية وأهم سياسات التجارة الخارجية في سورية قبل الأزمة وخلالها وآفاق التجارة الخارجية لمرحلة إعادة الإعمار** .المؤتمر الاقتصادي الأول – تجمع سورية الأم وجامعة دمشق _ دمشق . قاعة رضا سعيد.

- لبنى ،ناصر ،"**أهمية التخطيط الصناعي في تحقيق التنمية الصناعية التجربة الماليزية** "، الجزائر، جامعة برج بوعريرع ملتقى دولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي.
- اللحام ، فؤاد .(2010)**الصناعة السورية وتحديات المستقبل ندوة الثلاثاء الاقتصادية جمعية العلوم الاقتصادية دمشق**.
- اللحام ، فؤاد .(2008)**التحديث الصناعي فيسورية الضرورة الواقع التحديات** . قدم ندوة الثلاثاء الاقتصادية جمعية العلوم الاقتصادية .دمشق : سورية.
- اللحام ، فؤاد .(2015) .**الصناعة السورية في ظل الأزمة الواقع ومتطلبات التعافي** . ورقة عمل جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق : سورية.

مقالات منشورة على الانترنيت :

- المدن الصناعية في سورية " وزارة الإدارة المحلية والبيئة الجمهورية العربية السورية عام 2015 / 31كانون الثاني)www.mola.gov.sy.
- الجمهورية العربية السورية وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية syrecon.gov.sy.
https://syrecon.gov.sy/?page=category&category_id=28&lang=ar&fbclid=IwAR3eHai5gDyRo7wwzTa1asW2xG6-KklPzHi8WAwVbuYY83HXo3w5ujFSb-0
- Syria news
https://syria.news/amp/d9c61c95-07011612.html?fbclid=IwAR0vu42nnlYXN7T1DdThJ1wdS4okRWEzeDlgbP7zdu7DydZxmYkJvfvWjsw
- وزارة الصناعة – وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
- أهمية دور المديرية العامة للتنمية الصناعية في تنفيذ مشاريع المدن والمناطق الصناعية وزارة المعادن العراق المديرية العامة للتنمية الصناعية العراق .
https://gdid.gov.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=125.2016/02/11

- أهمية لمدن والمناطق الصناعية ،وزارة الصناعة والمعادن - مديرية العامة للتنمية الصناعية العراق- المدن الصناعية نشرت بتاريخ
https://gdid.gov.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=126،2016/02/11
تاريخ الدخول 2019.

- الدويكات ، براء المدن الصناعية /23 سبتمبر/ 2018 موضوع أكبر موقع عربي بالعالم (.mawdoo3.com
https://mawdoo3.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9

- The Role of industrial and post- industrial cities in economic development page 5-20 Edited".

- وزارة الإدارة المحلية والبيئة في الجمهورية العربية السورية عام 2015 "المدن الصناعية في سورية " 31 كانون الثاني

- وزارة الإدارة المحلية والبيئة التقرير السنوي عن المدن والمناطق الصناعية لعام 2017.
- مزايا الاستثمار في المدينة الصناعية " وزارة الإدارة المحلية والبيئة الجمهورية العربية السورية عام 200420/ تشرين
- اللحام ، فؤاد .(2015) .**تحديث الصناعة السورية** أكتوبر31 موقع alsenaee.com .

المواقع الرسمية:

- المكتب المركزي للإحصاء،المجموعة الإحصائية لعام 2018-2017-2012-2011،دمشق:سورية.

Abstract.

The thesis dealt with the mutual impact between industrial investment and foreign trade in the stage of development and reconstruction in the Syrian Arab Republic. The first chapter reviewed the theoretical part of the thesis on industrial investment and industrial cities and their economic importance. From the side of foreign trade, the importance of foreign trade, the reasons for its establishment, its gains and theories were examined. In the second chapter, the research talks about industrial investment and foreign trade in Syria during the period from 2000-2017. In the practical part, the mutual effect between industrial investment in the public and private sectors and between exports and imports in the long and short terms was studied using the ARDL methodology. Among the results of the study, the food and textile industries dominated the structure of industrial output, the dependence of Syrian exports on crude oil before the crisis, agricultural commodities, raw materials and food, and the import focus on manufactured and semi-manufactured goods, which led to a deficit in the Syrian trade balance, and the intensity of competition for Syrian industrial products as a result of the absence of the relationship between Industrial product and science and technology system. The research recommended carrying out industrial investment projects whose goods are intended for export with a high-tech component, adopting industrial policies defined by the state according to which it works to provide the appropriate environment to enable it to achieve appropriate structural change ,modernization and continuous development without slowness that keeps pace with reality and the stage of development and reconstruction and laying the foundation for rebuilding Ages and arrangement of the structure of the Syrian economy.

Keywords: industrial investment ,public sector, private sector, exports, imports, manufactured exports.

Syrian Arab Republic

Damascus University

Faculty of Economics

Department of Economics

The mutual impact between industrial investment and foreign trade in the stage of development and reconstruction in the Syrian Arab Republic

A thesis submitted to obtain a master's degree in economics general

Done by

Hanan Al-Abd

The supervision of Dr

Hussain Ali Kabalan

2023